المركز القومى للترجمة

كلاوس موللر

العولمة

ترجمة وتقديم

محمد أبو حطب خالد

1480

يتناول هذا الكتاب موضوع العولمة من عدة زوايا خاصة وبشكل مختلف، ويتعرض لمعلومات أكثر تعقيداً، مثل معنى الديمقراطية فى عالم العولمة، وكيف تتغير؟ وماذا تعنى التجارب الخاصة بالعولمة للأفراد وفى مجال السياسة؟ كما يلقى الضوء على النظام الاقتصادى العالمى، والتوجهات المستقبلية لهيئة الأمم الكبرى الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على دول العالم الثالث ودول "الأعتاب" التى تشق طريقها نحو التقدم.

العولمة

المركز القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

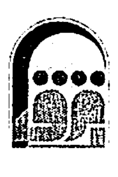
- العدد: 1480
- العولمة
- كلاوس موللر
- محمد أبو حطب خالد
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:
Globalisierung
Von Klaus Műller
Capright © 2002 Campus Verlag GmbH
Frankfurt / main
All Rights Reserved
First Published by Campus Verlag GmbH

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة
شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

العولمة

تأليـــــف: كـــلاوس مـــوللـر
ترجمة وتقديـم: محمـد أبو حطب خالــد



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

موللر ، كلاوس
العولمة/ تأليف: كلاوس موللر ؛ ترجمة وتقديم: محمد أبو حطب خالد.
ط ١ – القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠
١٩٢ ص ، ٢٤ سم
١ – العولمة
٢ – الاجتماع ، علم
(أ) خالد ، محمد أبو حطب (مترجم ومقدم)
(ب) العنوان ٣٠١.٢

رقم الإيداع ٤٥١٠ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى: I.S.B.N - 978 - 977- 479 - 900- 6

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

مقدمة المترجم

يقدم كتاب العولمة على مدى ١٧٧ صفحة من القطع الكبير موضوع العولمة، من تأليف عالم الاجتماع والاقتصاد "كلاوس مولر" Klaus Müller والذى يشغل وظيفة أستاذ زائر بمعهد شرق أوروبا، جامعة برلين الحرة، بجمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد قامت دار نشر "كامبوس" Kampus Verlag عام ٢٠٠٢ بطبع الكتاب ونشره.

وفيما يتعلق بموضوع هذا الكتاب الذى يعرض لظاهرة العولمة والتى تناولتها مئات الأبحاث والكتب فى العقود الأخيرة من القرن العشرين، يجيء كتاب كلاوس مولر متممًا لما ورد فى هذه الأبحاث، حيث إنه تناول هذا الموضوع بشكل مختلف وتعرض لموضوعات أكثر تعقيدا، على سبيل المثال: معنى الديمقراطية فى عالم العولمة؟ وكيف تتغير؟ وماذا تعنى التجارب الخاصة بالعولمة للأفراد وفى مجال السياسة؟ إلى جانب ذلك يلقى الضوء على النظام الاقتصادى العالمي، وعلى التوجهات المستقبلية لهيئة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل العالمية. كما تناول أيضا هيمنة الدول الصناعية الكبرى الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على دول العالم الثالث ودول الأعتاب وهى التى تشق طريقها نحو التقدم.

ولقى هذا الكتاب بطبعته الألمانية صدى واسعا مما دفعنى لترجمته ضمن إصدارات المركز القومى للترجمة. ولقد شرفت بموافقة المركز على أن أقوم بترجمته إلى القراء من أبناء العربية. وأود أن أعرض فى هذا الشأن كلمة موجزة كإطلالة على ظاهرة العولمة من وجهة نظر عربية. حيث إننى أرى موقف المثقفين العرب غير قاطع تجاه ظاهرة العولمة سواء بالرفض المطلق، أو القبول غير المشروط. وإذا أردنا أن نتعقب الجذور التاريخية للعولمة نجدها حسب رأى

بعض الباحثين تعود إلى عصر الدولة الرومانية، التى سيطرت على معظم العالم القديم آنذاك، ثم امتدت إلى منتصف القرن التاسع عشر والذى شهد تطورات كبرى فى مجال الاتصالات، حيث تم اختراع اللاسلكى والتلغراف والطائرات مما ساعد على الاتصال السريع والترابط بين مراكز العالم.

ويرى البعض أن العولمة عبارة عن ظاهرة جديدة ساعد على تشكيلها اتساع سوق رأس المال.. أو بمعنى آخر الرأسمالية، وكذلك أيضا الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول المختلفة وظهور ما يسمى بالكيانات الاقتصادية مثل "الاتحاد الأوروبي" فى أوروبا، و"النافتا" فى أمريكا اللاتينية، و"الآسيان" فى آسيا، بالإضافة إلى الثورة الضخمة فى مجال الاتصال.

ويبدو أن الهدف الإستراتيجى للعولمة هو دمج الأسواق القومية فى سوق عالمية واحدة، بحيث لا تحول الحواجز الجغرافية واللغوية دون هذا التبادل الاقتصادى الواسع فى تلك السوق. ولكن المشكلة أن هذه السوق تحكمها أساسيات اقتصادية متطرفة هى الليبرالية الجديدة والتى تهدف إلى منع الدولة نهائيا عن التدخل فى الاقتصاد، وخصخصة المشاريع العامة والإطلاق التام لحرية السوق.

ويلمس المرء فى أيامنا هذه ما حدث فى العالم من نجاح للعولمة وتفوقها فى خلق هذه السوق العالمية، والتى يتم فيها التبادل وفقا "لمنظمة التجارة العالمية" والتى تم إنشاؤها عقب مباحثات "الجات" لكى ترعى مبدأ حرية التجارة، وكذلك من أجل المصلحة الاقتصادية للدول المتقدمة على حساب الدول النامية، والتى تحاول تعديل النصوص الظالمة بحقها.

ويعد أيضا قيام الثورة العلمية والتكنولوجية من العوامل التى رسمت الملامح الأساسية لهذه الظاهرة. حيث إنها تعتمد على العلم الحديث ووسائل الإنتاج المميكنة، وكذلك المصادر الجديدة للطاقة. ونجد أيضا على الساحة السياسية بعض الأساسيات التى تقوم عليها العولمة مثل الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان. ومن آثارها السلبية تلك الفروق الواضحة بين المجتمعات المتقدمة التى

تحتكر المعلومات وتنتج المعرفة والمجتمعات النامية المستهلكة دائما. هذه المجتمعات المتقدمة والتى نمت من ثمار العولمة، واعتمادا على تاريخ قديم من النهب الاستعمارى لدول الجنوب، وسيطرة كاملة بعد الحرب العالمية الثانية على المؤسسات الدولية وأبرزها "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" وهذه المؤسسات سيطرت على مسارات التنمية فى دول الجنوب من خلال المساعدات الاقتصادية والقروض.

وبالرغم من أكثرية الجوانب السلبية للعولمة، نجد أن لها آثار إيجابية، فمما لا شك فيه أن فتح أبواب المنافسة العالمية دعا عديدا من دول الجنوب إلى رفع مستوى تنمية القوى البشرية، على سبيل المثال نجد الصين وماليزيا. مما قاد هذه البلاد إلى طفرة كبرى فى معدلات النمو فاقت كل التوقعات.

وإذا أردنا التحدث عن المظاهر الثقافية للعولمة نجدها تقوم على نسق ثقافى عالمى للقيم، وهذا بالطبع يؤثر على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات. كما أن بعض الدول تمارس بعض السياسات والثقافات الخاطئة لحساب الدولة ولقلة قليلة من أفراد المجتمع الذين يحيطون بالنظام السياسى القائم. وهذا ما نجده واضحا فى تخلف الثقافة السياسية فى المجتمع العربى الذى تسيطر فيه الدولة على الأجهزة الأيديولوجية التى تتمثل فى الإعلام بكل صوره. والتى تعمل على إشاعة الوعى الزائف وإقصاء الجماهير عن المشاركة فى عملية اتخاذ القرار وتقييد حرية المفكرين والمبدعين وهذا ما يعبر فى الواقع عن اتجاه رجعى مضاد للعولمة.

ويرى الكثير من معارضى "العولمة" أن "العولمة" تعنى "الأمركة".. أى هيمنة أمريكا على الكون، ولكن الشواهد تفيد بأن الهيمنة الأمريكية بدأت فى التراجع، وهذا لا يعنى أن أمريكا تنهار، ولكنها بدأت تفقد "الهيمنة المطلقة" على مقومات العالم.

والعولمة ليست أيديولوجية أو مذهبا سياسيا أو اقتصاديا بقدر ما هى تعبير عن أوضاع العالم المعاصر من تطورات تكنولوجية وبيئية واقتصادية ومالية.

أضف إلى ذلك الاندماج والتداخل بين المؤسسات والبنوك المالية، وكذلك أيضا الارتباط التكنولوجي، والذى جعل من العالم "قرية كونية" تظهر على شاشات التليفزيون والإنترنت والأخبار. حيث يستطيع المرء متابعتها لحظة بلحظة فى جميع أنحاء العالم، وجاءت الأزمة المالية الأخيرة فأوضحت مدى الترابط والتداخل بين مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي، وأن علاج الأزمة أيضا يتطلب العمل الجماعى المشترك، ومن هنا جاءت مجموعة العشرين لتمثل الصيغة الجديدة للتعاون والإشراف على القضايا المالية والاقتصادية.

ولم يكن غريبا أن تتشكل فى مثل هذه الظروف مجموعة العشرين من وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية. وتضم هذه المجموعة تسع عشرة دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبى؛ الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. وكانت الولايات المتحدة قد سيطرت على الاقتصاد العالمى لما يزيد على نصف قرن من خلال دورها فى المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولى والبنك المركزى ومنظمة التجارة العالمية وبوجه خاص أيضا نتيجة لقيام الدولار بدور عملة الاحتياط العالمي. ومن هنا يمكن أن تكون مجموعة العشرين هى نواة التشكيل الجديد لنظام النقد العالمى المستقبلي.

وعندما يتحدث غالبية المثقفين عن ماهية العولمة الفكرية فإنهم يقصدون بذلك – ونحن معهم– إلغاء خصوصية الأوطان وتفكيك الروابط القومية للأمم وفى مقدمتها الأمة العربية. والعولمة ليست بريئة فيما يحدث الآن من فوضى إعلامية ازدادت بعد الأزمة المالية العالمية، وما يشهده العالم اليومى من اعتصامات ومطالب اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى ما نشب من فتن طائفية ونزعات عرقية.

ولكى يتجنب العالم العربى هذه الأخطار فلا مفر من أن يسلم المرء بأن "العولمة" ظاهرة تعد من أبرز الحقائق المؤكدة فى عصرنا الراهن وذلك بسبب مـــا يشهده العالم من ثورة اتصالات ومعلومات والتى حولت العالم بقاراته السبع إلى قرية صغيرة مفتوحة على جميع الاتجاهات والمستويات بواسطة الأقمار الصناعية والأطباق الفضائية. ولأن الأمة العربية لاعتبارات إستراتيجية تعد مطمعا للكثيرين فإن ذلك يدفع المخلصين من أبناء الأمة العربية إلى الإلحاح فى بناء رؤية مشتركة حول سبل مواجهة هذه الظاهرة والتصدى لها. وذلك ترسيخا للهوية ووقاية من الذوبان الكامل فى عصر اللاشخصية الوطنية والقومية.

وكلما ازدادت العولمة اتساعا كلما تعمقت مفاهيم ازدواج المعايير بكل مخاطرها وتداعياتها المخيفة، وهذا ما يدعو إلى أهمية الإلحاح المصرى المتواصل على مدى عدة عقود من أجل إحياء فكرة السوق العربية المشتركة كمدخل يمكن من خلاله إقامة حائط صد وحماية للعالم العربى فى وجه المخاطر المترتبة على ظاهرة العولمة وذلك قبل أن تتفاقم الأمور بتداعيات اقتصادية وسياسية فوق طاقة الاحتمال.

وتعد من أكبر أخطاء "العولمة" هو تمكن دعاتها من إقناع المجتمع بعدم تدخل الدولة مما أدى إلى تراجع وتقهقر مساحة الاستيعاب الاجتماعى لرعاية محدودى الدخل والفقراء. وهذا عكس ما تريده العولمة اليوم حيث يصبح اقتصاد أى دولة خارج نطاق سيطرتها وتحت تأثير عوامل عديدة من خارج حدود الدولة.

كما يرى البعض أن العولمة هى امتداد للظاهرة الاستعمارية وذلك ما يراه زمرة المتخصصين- وخاصة فى المجال الاقتصادى - حيث توجد عولمتان قديمة وحديثة، ظهرت الأولى مع الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر، واستطاعت تنفيذا لخطتها أن تزيد من إنتاج السلع زيادة كبيرة دفعت بأوروبا إلى البحث عن أسواق جديدة أقامتها عن طريق إنشاء المستعمرات بأمريكـــا وآسيـــا وأفريقيـــا، كما مكنتها أيضا من الحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة جدا وهذا ما كان من اندماج الدول الفقيرة المستعمرة فى اقتصادات الدول الكبيرة الصناعية

الأوروبية، أما العولمة الثانية، العولمة الحديثة فإن تحقيقها لا يكون عن طريق الاستعمار فى شكله القديم وما كان يوفره من آليات، ولكن عن طريق تحرير التجارة الدولية والتنامى على النطاق الدولى بالاعتماد على التقدم التكنولوجى وتطوره فى مختلف المجالات.

ومع التركيز على التأثير الثقافى للعولمة" والذى يعد من أكثر الأبعاد تأثيرا على هوية الفرد والجماعة معا، وبالتالى على صمود أو ذوبان مجموعة من الكيانات القومية المستهدفة وفى مقدمتها الكيان العربى الإسلامي. ونجد أن موقع الثقافة فى نظرية العولمة قد ازدادت أهمية إلى حد بعيد وذلك من خلال ما تلعبه من دور كبير فى حملات الترويج الأيديولوجى أو الغزو الاستعمارى يراد من خلالها طرح أفكار الغالب على المغلوب، أو تحطيم روح المقاومة من خلال إضعاف عناصر المقاومة لدى الشعوب المستهدفة.

ونجد أيضا أن بعض المفكرين الأمريكيين يصرحون فى بعض كتاباتهم باستحالة تحقيق ثقافة العولمة والتى تجمع العديد من الشعوب غير الغربية فى الثقافة الغربية المتفردة والتى تحمل خصائص تاريخية وثقافية ودينية، تجعل من الصعب على غير أبناء الغرب الاندماج فيها. هذا ما صرح به "صمويل هنتنجتون" صاحب كتاب "صدام الحضارات" فى بحث له تحت عنوان "الغرب، منفرد وليس عالميا"، ويقول فى هذا البحث إنه بالرغم من أن شعوب العالم غير الغربية تستهلك البضائع الغربية وتشاهد الأفلام الأمريكية وتسمع إلى الموسيقى الغربية، إلا أنها لا يمكن أن تدخل فى النسيج الحضارى الغربى لأن الحضارة الغربية تختلف من حيث الثقافة والدين والقيم والعادات والتقاليد.

وبالنسبة للمعرفة العربية فقد ظلت أسيرة التأثر بالمعرفة التى ينتجها المستشرقون والعلماء الاجتماعيون الأجانب لفترة طويلة من الزمن فى العلوم الاجتماعية والسياسية. وبعبارة أخرى كان يتعين على الباحث العربى إذا أراد أن يدرس أحد جوانب مجتمعه اللجوء إلى المراجع الأجنبية، حيث يجد بها العديد من النظريات التى تفسر السلوك العربى وتحلله من خلال العديد من النظريات والبحوث الميدانية فى هذا المجال.

توطئة

يصف مفهوم العولمة تلك التغيرات السريعة التى سادت العالم منذ عقدين. ولا يوجد موضوع مهم فى مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة فى أيامنا هذه إلا وفيه جدل ونقاش بشأن أبعاده العالمية الواسعة. ويتمخض عن ذلك حصيلة مكثفة من المؤتمرات الدولية فى تسعينيات القرن تتدارس بإدراك ما يحدث من تدمير للبيئة وانتشار للفقر وزيادة للنمو السكانى ولمواقف تجاه المرأة والطفل فى كثير من بلدان الجنوب. علاوة على مواضيع حقوق الإنسان ومظاهر النمو الكبير لبعض المدن العملاقة وأيضا التهديد لعلاقات الحياة السوية والمرغوبة فى بلدان الغرب. وما تقدمه من أبعاد مختلفة لمشاكل شاملة يفهمها المرء على أنها واجبات حتمية.

وعلى العكس من ذلك كان لزاما على السياسيين التقليديين والأحزاب أن يقروا ويعترفوا أن صياغة أهداف سياساتهم الداخلية أمر غير ممكن دون الأخذ فى الاعتبار الأوضاع الدولية ذات السمات العالمية.

وهنا تقدم الديمقراطية الاجتماعية الطريق الثالث من وراء عدم إيجاد أسواق غير منتظمة وبيروقراطيات حكومية كإجابة لتحديات العولمة، فى حين أن الأحزاب المحافظة رأت أن الفرصة سانحة لتحرير السوق من القبضة الخانقة للضرائب التى تفرض من قبل الحكومة، وقد نشأت من وراء الأحزاب المستقرة ثقافة جديدة معارضة تمثل تيارا مضادا لعولمة النخبة لقمم اقتصادية دولية. ومع تخطى الحدود من خلال شبكة إعلام ناقدة لحركات العولمة مستخدمة وسائل وتقنيات الاتصال وإستراتيجيات الإعلام، الأمر الذى ترك أثره فى وقت وجيز على إعادة الحراك السياسى فى الحياة العامة. وتدع المواقف السياسية من ورائها وصف العولمة كتوسع زمانى ومكانى لتصرفات اجتماعية عبر حدود الدول ومن خلال ذلك تنشأ مؤسسات دولية تتخطى القومية وانتشار نماذج ثقافية تكون فى حالة انتقال من الجانب القومى إلى الجانب الدولى معتمدة فى ذلك على مدى عمقها وسرعتها واتساع مجالاتها بصيغ تقليدية للحداثة.

وقد ارتبطت ديناميكية العولمة فى العادة بعوامل فعالة ومتبادلة وذلك من خلال شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية وتخفيض التكاليف لعمليات الاتصال والنقل والبنية الأساسية وتعميق الصلات لعبور الحدود وخاصة فيما يمس التكاليف والنفقات المالية.

وقد ظهر فى مقدمات المصادر الخاصة فى هذا الشأن مع نهاية السبعينيات تطبيق النظم والقواعد الخاصة غير المنتظمة فى الاقتصاد العالمي. ومثلت العلاقات التجارية الواسعة وتحرير العملات الصعبة وأسواق رأس المال ونمو الاستثمار الأجنبى والقرارات التى تجاوزت الحدود لأعمال المقاولات كمؤشرات لديناميكية العولمة، والتى تبدو فى الفكر القومى الاقتصادى كمقولات قومية للدولة لا مفر من تسجيلها، ويمكن اعتبار ديناميكية هذا الاتساع الشامل العالمى بداية لتوجيهات التغيير الجذرى والسياسى للوضع العالمي.

وقد ساعد عدم اندماج الشيوعية ونهاية العالم الثالث على إزالة رفع خطوط العداء العقائدية لمناطق فترة الحرب الباردة، وفقدت من جراء ذلك نماذج تطوير قومية وطرق أخرى من وراء الرأسمالية، التى فقدت قوة قناعتها وأبرزت أشد مشكلة للعالم فى نهاية القرن الفائت ممثلة فى التهديد النووى الأُحادى لأسلحة الدمار الشامل، هذا وقد صوتت غالبية المجتمعات التى كانت منضوية تحت التوجيهات الشيوعية مع بداية تسعينيات القرن لصالح قانون واحد للعالم [Waelbrock 1998]. وذلك عن أولويات ومؤسسات ذات سيادة وأسواق مرغوبة وودية، الأمر الذى سبق حدوثه فى عقد سابق لهذا فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وذلك باتباع ثقافة قائدة ورائدة للمؤسسات المالية الدولية وترسيخ سياستها ماليا.

وأمام هذه الخلفية لم يكن الأمر مفاجئًا من أن الرأى السائد لمزايا العولمة يأتى فى المقدمة. ولعل تأثيرات الأسواق الحرة المتنامية والتدفق الحر للآراء والأفكار وتناقض الصراعات الأخوية لعالم يشتد اقترابا. ويبدو أن استعداد العولمة

حاليا كعامل يتم من خلال وقوع العالم من جديد فى ثلاثة معسكرات: معسكر عالم الدول الغنية، ومعسكر عالم مجموعة الأربعة والعشرين من المقبلين الجدد والتى يعيش فيها ثلاثة مليارات من البشر، ومجموعة معسكر بقية الدول والبعيدة عن العولمة ويعيش فيها ملياران من البشر.

من هذا يتبين للمرء أن المريدين الجدد للعولمة، وخاصة فى القارة الآسيوية يسارعون فى تأكيد النمو المطرد وخاصة منذ بداية التسعينيات واعتبار موقفهم فى المرحلة الرائدة خلف الدول الصناعية التقليدية، ويتبقى بعد ذلك الأفارقة على وجه الخصوص والذين يأتى ترتيبهم خلف هاتين المجموعتين. [Dollar/ Kray 2001].

وتقف موجة العولمة الحالية أمام شعار لنموذج سياسى يمثل أسواقا ونموا اقتصاديا دوليا وإيجاد صيغ حلول للنمو الاقتصادى والتغلب على الفقر والعبودية، الأمر الذى لا يشكل محصلة جاءت بشكل عشوائى لقوى أسواق غير معروفة، ولكنها نتيجة لسلسلة من القرارات السياسية التى تم اتخاذها [IMF 2002b, S. 1]. وتتصدر أربع مجموعات من المشاكل بشكل مركزى لما تعرض له المراجع الحديثة للعولمة [Opitz, 2001]:

(١) البيئة: ولقد تصدرت موضوعات البيئة والعالم المحيط والاستخدام غيـــر المتكافئ للمصادر الشحيحة والأضرار البيئية العابرة للحدود منذ سبعينيات القرن والتى لها أبعاد مأساوية وكارثية طويلة الأمد وعلى أجيال متنوعة لنموذج دولى يُلحق الضرر بها، وتبدو فى أيامنا هذه كارثة المناخ كرمز طبيعى على مدى عقود من السنوات دون تغييرات ملموسة ودون اتخاذ أية إجراءات حماية لمخاطرها المحسوبة تجاه أجيال قادمة.

(٢) يمثل الحقل الثانى الفقر وعدم تكافؤ الفرص والإحساس بالعجز: وهى الأمور التى أصبحت معروفة منذ وقت طويل وهى أيضا قضايا تكتسب من خلال المقارنات الفائقة لأوضاع الحياة فى عالم تضيق مساحاته أمام قوى الانفجارات

الجديدة، وحيث يتحصل الفرد من نصف سكان العالم على ما يقل عن دولارين يوميًا. كما أن لثلث سكان الدول الشيوعية المتخلفة والمتجهة للرأسمالية أن أصابهم فى البداية المزيد من الفقر وعدم الأمان وهذا يعنى على وجه العموم عولمة عدم المساواة الواضحة المعالم كما هو الحال فى دولة البرازيل المشهورة بالتشتت والتمزق وفى مجتمع دولى يمثل الفقراء نسبة ٧٨% من السكان فيه . بينما ١١% من طبقة الأغنياء.

[Milanovic/ Yitzac 2001, S. 35]

(٣) أسواق تمويل العولمة: تمثل وتعبر عن مستجدات كعامل ثالث لمخاطر نظامية يتم ترتيب وظائفها كأسواق مال لدول ذات بيانات جيدة أساسية يمكن أن تقع فى دوامة التقهقر للوراء ملحقة الضرر ربما بشكل محدود للنمو وتشغيل البشر وثبات السياسة الداخلية.

إن الأضرار الجانبية لمثل هذه الأزمات والتى سجلت تراكمًا ملحوظًا منذ ثمانينيات القرن تستطيع أن تقف حائلاً ولمدى سنوات طوال كمعول هدم لنجاحات هذا التحديث.

(٤) الهجرة: تمثل العامل الرابع المكمل للعوامل الثلاثة والذى يؤدى لتدهور الدولة وتفككها وبالتالى إلى حالة عدم الاندماج الاجتماعى والإعلامي، وحيث تفتقد العديد من دول أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية ودول المنطقة الشيوعية المتخلفة الشروط المبدئية للاندماج الاجتماعى وهو ما يعنى عدم ضمان سيادة السلام الداخلى فى المجتمع، وفى دول أخرى يتمثل رد فعل الشعوب فى الهجرة والهروب من الفقر وعدم المساواة وتزايد الأزمات، بحيث لا يتبقى من خلال ذلك سوى حطام مجتمعات مثلها فى ذلك أوطان المراكز الدولية والتى تعتمد على تحويلات مهاجريها من اللاجئين وتكتسب هذه المشاكل رباطها المشترك من سوء العلاقة بين سياسة مركزية حكومية وبين علاقات إنتاج دولى متنوع والذى يراه العالم

"إيمانويل فالنشتاين" [Immanuel-Wallenstein] كعلاقة تعريف مميزة لنظام دولى حديث وتكون مأساته الدرامية ناتجة عن فشل الأسواق والسياسة المثلى لعالم غير معروفة أبعاده [Wallenstein 1999, S. 73f]. ولم تجد الصياغات التقليدية للسياسة ولا الأسواق وما تقدمه من ترشيد فى حل هذه الأمور حتى إن أحد كبار المراقبين من الأحرار الجدد يلخص نقائص الإستراتيجية الحالية للعولمة وبشكل واضح ومؤلم فى نفس الوقت [Sachs 2000, S.101].

ولم يكن النقاش الاجتماعى العلمى للعولمة فقط من منظور تناقضى ومختلف عليه وإنما من خلال صيغ مختلفة تقف جنبًا إلى جنب عارضة لنقاشات نظرية تكاملية [Held/ McGrew 2000]، وترجع الأسباب فى ذلك أولاً إلى صعوبة مجال البحث الذى تكتنفه تطورات ذات أصول مختلفة تؤدى إلى تقويتها أو إعاقتها. هذه الصعوبة تفتح مجالات فسيحة لتأويلات متنوعة أو متناقضة لأن العولمة كمحصلة اختيارية من أضرار بيئية وأسواق بلا نظام وإستراتيجيات لمؤسسات دولية ولوسائل الإعلام والإنترنت والسياحة والهجرة أو كمكسب أساسى للأزمات المالية وعدم المساواة وخفض الأجور وهدم البنية الاجتماعية وتبنى الراديكالية اليمينية المتطرفة والأصولية وفقدان الديمقراطية، الأمر الذى لا تختلف فيه الآراء – قلت أو كثرت – فى كون العولمة تمثل مفهوماً مجمعًا لاتجاهات تقدمية تعطى مؤشرًا للدخول فى عصر جديد ولجذب مجموعة من المقولات العلمية والاجتماعية التقليدية. ويرى المرء فى المصادر والمراجع المتاحة نوعين من الحجج ينافس كل واحد منها الآخر. ففى علوم السياسة والاجتماع يُلاحظ عن قرب تواجد مفهوم العولمة وبناءً على ذلك فإننا نجد أنفسنا فى خضم تحول جذرى ينهى تصورنا عن المجتمع القديم وكم نحتاج إلى إعادة نظم كلية لقضايا السياسة الداخلية للميزانيات المطلوبة لشئون الدول والضرائب والعدالة والأمن الاجتماعى والديمقراطية.

فنحن نقف عن قرب من فك الارتباط بالاقتصاديات الشعبية وبالحكومات والدول وما هو معروف لدينا بالبنية الاجتماعية، وباختصار كان علينا مواجهتها وخاصة بعد تآكل قضية الحداثة، وعليه فإن العولمة ليست مجرد مرحلة متواصلة من الحداثة المتطورة ولكنها أيضًا تمثل تحديًا مباشرًا لخلق صيغة جديدة فى المجتمع [Albrow 1998, S.411ff].

وتفقد هنا الدول سيادتها وتظهر نظم وظيفية غير مرتبطة بمكان ما، فيما يسمى بالحدود الإقليمية والرفاهية التى تعيشها الدول الأوروبية تحت ضغط منسق لا يوقفه التنافس غير المنظم والهجرة. وفى عالم بلا حدود مليء بالعديد من سبل الاندماج لطبقات اجتماعية ومؤسسات حكومية قومية وشخصيات وشركاء غير مرتبطين بالأماكن ينتهى مصيرها من خلال شبكات الاتصال إلى مجتمع مدنى قومى [Beck 1998, S.52ff].

ففى مجتمع دولى عالمى ينتهج سياسة دولية يدفن من خلالها عداوات القومية، الأمر الذى يدعم الإستراتيجيات والصيغ السياسية الدولية التقليدية والحكم الوطنى والقومى الذى حققه المرء ممثلاً فى الاتحاد الأوروبى والذى يفسر كظاهرة مهمة للديمقراطية السياسية الدولية. [Giddens 2001, S.30f].

وتلفت مثل هذه النظريات الكبرى للعولمة [Goldthorpe 2001] الانتباه لظهور قضايا ومشاكل عولمة بشكل حاد وهى من الأمور التى أخذ بها السيد أنتونى جيدنز كنظرية عامة للمجتمع وفى الادعاء بترك علم الاجتماع التقليدى جانبًا فإن هناك خطرًا يتمثل فى فقدان اتصال أبحاث الديمقراطية المقارنة وتحليل البنية الاجتماعية، وأخيرًا الإسهامات البحثية الحالية فى مجال الاقتصاد الدولى والسياسة العالمية.

ويتم غالبًا تحليل ديناميكية العولمة من خلال عرض تخمينات إجمالية واقتباسات واستعارات وأمثلة لمثل هذه الحالات، فالأسباب التى يمكن إرجاعها كظاهرة للعولمة يسيطر عليها فى الواقع نوع من عدم الاتفاق فبينما يبدى السيد جيدنز Giddens تفهمًا لتدفق دفعات تمويل غير منتظمة لتجديدات تكنولوجية

أو لتبادل ثقافى أو لتنفيذ قرارات حكومية. نرى آخرين ينادون من منظور خيال جديد ليبرالى للأسواق الحرة واعتبارها كعملة مقبولة أو كمصطلح يتمسك به الماركسيون بأن الاقتصاد الدولى والعالمى ما هو إلا تحول بنية الأسواق والمؤسسات كاندماج اجتماعى وثقافى [vgl. Willke 2001, S. 14ff. Münch 2001, S.68].

ويشكو السيد نيكولاس رومان ببساطة أسباب عدم اتفاق المصادر المهيمنة والخاصة بالعولمة وفى افتقادها لمصطلح اجتماعى موحد متفق عليه والصياغة المقدمة منه للمجتمع الدولى الذى يعرض فيه بوضوح عدم المساواة الإقليمية على الكرة الأرضية ويستنتج من ذلك أن مراكزها هى أسواق التمويل الدولى الطبيعية أما الترشيد الدولى فيتركز وفقًا لهذا فى دول عالم الغرب، ويصبح لبقية العالم وفقًا لهذا التعريف مجرد سمات إقليمية سرعان ما تختفى تحت ضباب من المصطلحات لنظرية النظم والتى تبدو واضحة فى عدم تبيان الأسباب. [Luhmann 1997, S171, 808 u. 163].

وفى الاتجاه المقابل تعاد بنية تدفق ثانٍ من المصادر المتاحة والتى تدع رموز مسمياتها فى مجال الاقتصاد السياسى للعولمة، الأمر الذى يمثل ديناميكية لتناسق تقدمى دولى قادم من الصراعات بين الاحتفاظ بالسلطة السياسية وبين المصالح الاقتصادية لتوسيع الأسواق، وتعتبر الإسهامات التى تصب فيها أمرًا محفزًا ومشجعًا، وهى نابعة من قطاعات متنوعة من مؤرخين للاقتصاد أو من تحليل لعلاقات صناديق النقد والتجارة الدولية، وكذا لنقد الرأسمالية ونظريات السياسة الدولية[1]. ويستلزم التأثير المتبادل بين الدول والأسواق هذا اللون من الصياغات من منظور ثلاثى:

---

(١) الأمر يخص اتجاهات مختلفة ومسببة من خلال مجال التطلع بين السياسة والاقتصاد. حيث يضع المختصون فى ذلك الحجج ومنهم جلبن ١٩٨٧، شترانجى ١٩٩٤، هيلينز ١٩٩٤، أيشن جرين ١٩٩٨، فيس هوبسن ١٩٩٥، كشلت وآخرون ١٩٩٩، ألت فالتر/ مان كوينى ١٩٩٦.=

المنظور الأول: البحث عن كيفية تسيير الدول وممثليها السياسيين قضايا الاندماج وتعميم الرفاهية فى كافة أماكن الاستثمار وتأمين ذلك من خلال توافر الولاء للشعب وتأمينه.

المنظور الثاني: السؤال عن كيفية تأثير توزيع السلطة والرفاهية من خلال قضايا أسواق العولمة بين الدول والمجموعات الاجتماعية.

المنظور الثالث: يرتبط بإستراتيجيات السياسة والتى من خلالها يتسع تعاون الحكومات والمؤسسات الدولية من خلال الاندماج الإقليمى.

وتصف العولمة هنا وفقًا لهذه الشروط منطقًا غير متماسك وموقفا غير مفهوم. فهى عبارة عن نتيجة نابعة من قضايا السوق ومن تجمعات سياسية جغرافية وقرارات حكومية كى تفتح مجالات عمل موسعة لبنوك دولية وشركات مقاولات عالمية. فأسواق المال الدولية الحديثة لم تنشأ من ذاتها أو دون تدخل سياسى متواصل، على العكس من ذلك فإن قضايا اتخاذ القرار تتطلب تفسيرًا لتحريك الحكومات نحو التحرر، رغم أن ذلك يحد من دورها السياسى ويجعلها تخاطر بعدم شرعيتها. يرجع فضل الاندماج الأوروبى فى التركيبة التاريخية الوحيدة والتى أمكن تطبيقها بالتأكيد على مناطق أخرى فى العالم. وإن التشخيص السريع والتحول القومى فى مجال السياسة والمجتمع يكون وفقًا لذلك شيئًا آخر كمظهر سياسى دولى ونعنى به ما يسمى بالمركزية الأوروبية، التى تقدم مقولات وظيفية للاندماج الأوروبى منذ بداية ستينيات هذا القرن. إن مجتمعًا دوليًا تفتقد فيه الروابط الاجتماعية، التى توضح حقوق المواطن فى هذه المؤسسات الاجتماعية، الأمر الذى يشكل حالة نفسية حقيقية لعديد من المؤلفين الذين يعتقدون فى صواب هذه الإمكانية [Sklair 1999, S. 150].

= وودز ٢٠٠٠، وكذلك فالرشتين ١٩٨٤ ص٢٧ إلى ٥٧ ويعتبر أهم كتاب باللغة الألمانية فى مجال العولمة الاقتصادية، والذى يعتبر كمقدمة لهذه التوجهات وهو من تأليف هيبنر ١٩٩٨.

وتتطلب صعوبة قضايا العولمة توفير طرق ونظريات متنوعة يتم البحث فيها غالبًا عن التأثيرات ودورها فى النمو وتوزيع الدخول وأساسيات الضرائب والنظم الاجتماعية والديمقراطية. ولعل ما يشغل المرء هنا ذلك الارتباط الوثيق بين القوة الاقتصادية والسياسية، وكان تحرير أسواق المال فى العقود الأخيرة والعمل على حمايتها من خلال سياسة تجارية واتفاق اقتصادى قومى أمرًا تم الاتفاق عليه لمواجهة المؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات والتى تمارس سلطة العولمة فى دول لها قوة التصرف. فمحاكم الولايات المتحدة الأمريكية تحصى الخسائر بالمليارات التى أصابت صناعة الدخان، واستطاعت اللجنة الأوروبية إيقاف تدهور هذه المؤسسات الدولية وشركات المقاولات العالمية التى لا تملك سلطة استقلالية ذاتية بشأن تحقيق إستراتيجيات العولمة من خلال إنجازات سياسية وعقود دولية، وعليها أن تحصل على تأمين للشرعية وضمانات حق الملكية ورفع المستوى التقنى والبنية الأساسية ورأس المال الإنساني. إلا أن هناك دولاً ليس لها قوة التحرك واتخاذ القرار وإن مشاركة ناجحة فى قضايا العولمة لا تعتمد على مزايا مؤسسية مقارنة وقدرات سياسية [Soskice 1999, S. 102] يتم توزيعها بشكل غير متساو.

وتكمن مخاطر العولمة والارتباك من خلال صدامات خارجية تتراكم لدى حكومات دول ضعيفة وفاشلة. وتعنى السلطة البنيوية القدرة على صياغة المسار بالنسبة للبنية التحتية وترسيخ مؤسسات قضايا العولمة والتأثير فيها، الأمر الذى يتركز بوضوح فى الدول الرائدة والمتقدمة اقتصاديا.

وهنا يقدم أليان توريان Alaian Touraine فى شأن عدم التكافؤ النقد لمفهوم العولمة خلوًا من الجانب السياسى والاعتقاد العام فى فقدان سيادة الحكومات، واضعًا نوعًا من الغطاء على العلاقات بين السلطة والحكم.

.[Touraine 2001, S. 57]

ولعل هذا النقاش النظرى فيه الكفاية، ولكن يبقى السؤال: ما الجديد فى العولمة الحالية؟! إننا نجد صادرات هائلة لرؤوس الأموال وتجارة دولية واسعة وشركات مقاولات عامة قومية وبيوت تمويل وأزمات مالية على مستوى دولى وموجات عديدة من الهجرة والتى يراها الكثير من المؤرخين الاقتصاديين بالتأكيد كظواهر غير جديدة.

ولعل كتاب فيرناند براودل Fernand Braudel المشهور عن تاريخ الحياة اليومية فى الرأسمالية التاريخية والذى عرض فيه كيفية توزيع العمل على مستوى عالمى منذ مئات السنين من خلال التغذية والملابس والتقنيات التى أثرت فى المجتمعات الأوروبية.

ويطمح كارل ماركس Karl Marx فى تنفيذ استخدام التلغراف وبناء السكك الحديدية والملاحة البحرية للسفر عبر البحار والمحيطات كأمور مهمة للتغلب على التخلف الاجتماعى.

إن الاختلافات المتميزة بين موجات العولمة السابقة والحاضرة لا تكمن فى التجديدات السياسية المرتبطة بالقرن العشرين، والتى تعتمد على إدخال موضوعات العولمة فى برامجها. وتطبق عالمية الديمقراطية كمبدأ وحيد وقادر لحكم شرعى ولترسيخ نظم لمؤسسات دولية لها عضوية عالمية.

وعما إذا كانت العولمة اليوم تمثل تهديدًا للديمقراطية، فإن ذلك يتضح فى الجزء الأول من هذا العرض ويبين الموقف المحرج والمربك والمهدد الحقيقى للديمقراطية من خلال طغيان أسواق المال [Barry/ Eichgreen] وإرغامات العولمة الحقيقية والتى تم تفريغها من محتواها [Dahrendorf 2002].

وتعتبر العولمة من جانب آخر حدثًا آخر عكس ما كانت عليه منذ قرن سابق، حيث إنها تحتاج إلى مبدأ الشرعية. ولعل الموجة الحالية للعولمة تعمل على توسيع المبادئ الديمقراطية، بحيث يكون مصاحب لها سياسة ذات تغييرات

مشروعة ولربما يكون الأمر غير هذا فى حالة الدعاية للأمور البديهية المراد تحريرها، وليس لأسواق مرتبطة بقيود، ولكن فى انتشار الديمقراطية وشروطها المؤسسية الصعبة كنقطة التزام لمشاركة ناجحة فى قضايا العولمة.

ويتم فى الجزء الثانى (من الكتاب) مناقشة الخلاف الثانى والمميز لموجات سابقة للعولمة والتى برزت فى إمبراطوريات تاريخية عالمية أو إمبراطوريات متبقية من عصر الاستعمار وممالك كبرى، الأمر الذى يشترط قدرة التصرف السياسى ومدى الاستعداد للتعاون الجماعى المتعدد الجنسيات.

هناك مؤسسات يمكن أن تقوم بهذا الواجب ولو بشكل جزئي؛ والتى يتزايد عددها بشكل سريع وملفت، وهى مؤسسات ذات طابع دولى ولها أهداف محددة، مثل هيئة اتحاد البريد الدولي، أو المجتمعات ذات السمات الخاصة وتمثل أعدادا محدودة مثل مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى [G 7]. ويشترط تعريف وتجهيز سلع عامة ذات سمات دولية المعبر العام لقضايا اتخاذ القرار، الأمر الذى يمكن إنجازه فقط من قبل مؤسسات تم إقرارها فى منتصف القرن الأخير وهى هيئة الأمم المتحدة. غير أن هذه المؤسسات ذات التأثير الكبير والتى تناولها المرء حاليًا بالنقد الذاتى تمثل دولاً غنية تساند دولا أخرى لها نفس الصفة كدول غنية أيضا [World Bank 2002. S.121].

هنا تبرز المشكلة الثانية الكبرى لشرعية العولمة، والتى يلتزم فيها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وفقًا للوائحها برفاهية وتطوير كل الأعضاء، وتقديم الدعم السياسى والاقتصادى لكافة الأعمال والاحتياجات وتحقيق الأهداف التى تم تحديدها من قبل بعض الهيئات وحكومات الغرب، وحتى يتسنى لها تحقيق أغراضها الخاصة على النحو المرضى.

I

العولمة والدولة والديمقراطية

الديمقراطية فى ظل عالم العولمة

يتبين الفرق بالنسبة لموجات العولمة السابقة والعولمة الحالية وفق مسيرتها تحت رمز له صلة بالديمقراطية والدمقرطة. وحيث تقوم العلاقة بين العولمة والديمقراطية على أكثر من معنى ومزيد من التشوق ولفت الانتباه، يستطيع المرء وفق هذا المنظور أن يدرك أولاً تزايد انتشار الديمقراطية فى العديد من البلدان، وثانيا كسب اقتصاد عالمى يتجاوز الحدود الإقليمية من خلال سلطة لتشكيله وصياغته، وثالثا محاولة دمقرطة العلاقات الاجتماعية خارج سلطات الحكومات الحالية.

وقد أكد علم السياسة المقارن أن الديمقراطية تتعايش بالتوازى مع تحرير الاقتصاد وخاصة فى كل من العقدين الأخيرين اللذين عايشا تاريخيًا أكبر انتشار لها.

ويساعد فى هذا الشأن وسائل الاتصال الدولية والتعليم السياسى وتواجد أسواق عامة دولية سيئة، أضعفت توافر الشروط الاجتماعية للديمقراطية وظهور تناقضات حادة لعدم المساواة مما أضعف قدرة التصرف للدول، ذالك لأن ديناميكية العولمة تمارس من خلال القوى الاقتصادية وأن نتائجها الأكثر انتشارًا تتضح فى مجال السياسة.

وتبدو التأثيرات البعيدة للعولمة من خلال تعريفات احتكار السلطة الإقليمى للدولة الحديثة وكان ذلك يتم بشكل نسبي. وكثيرًا ما تتعدد تفسيرات هذه الحقيقة وبشكل ملفت للنظر. إلا أنها تتفق فى أن ذلك الأمر سيكون فى مواجهة مع الدولة

وأيضًا مع الديمقراطية، وهنا يتبين الفارق الكبير والمهم للعصر الذهبى للتحرر الاقتصادى بين عام ١٨٧٠ وعام ١٩١٤. ففى عصر "مستوى الذهب" كمقياس اقتصادى حيث تمت مقارنات يتساوى فيها تناقضات أعباء الاقتصاد الخارجى دون أية معوقات.

وتعتمد سيادة الدول الكبرى على سيادة واستقلال وسطاء السمسرة المرتبطين بتمويلات ضخمة، بشأن إقراض الدول وبشأن الديون الأجنبية وإنجاز كافة أعمال الرقابة والتمويل وحماية ميزانيات الدول الصغيرة وإدارة اقتصادات المناطق المستعمرة حديثًا والإمبراطوريات التى ذهب مجدها.

وكان لا مفر من أن ترغم الدول القادرة على التمويل ولو بالقوة العسكرية على ترك التصرف فى قضايا الضرائب وعمليات التصدير [Polanyi 1944, S. 17-37]. ولعله يحدث العكس فى أيامنا هذه، حيث تطبق العولمة تحت شروط الديمقراطية وفى عالم أسسه دول ذات سيادة، الأمر الذى لم يكن فى الحسبان منذ مائة عام. وربما تجد النتائج السلبية للعولمة مكانًا لها فى البرلمانات كونها نابعة من حركات المعارضة السياسية، ولهذا كان لا مفر أن تلزم لوائح هيئة الأمم المتحدة الأعضاء فى حل وحسم الخلافات والمعارك الدولية من خلال الوسائل السلمية ووفقًا لمفهوم الحفاظ على مبدأ العدالة. وتختلف وجهات النظر بين مؤيدى وناقدى العولمة وتأثيراتها على مؤسسات الديمقراطية، فبينما يرحب المتحمسون رفع حالة التعبئة وتحسين وسائل الاتصال وحرية تدفق المكاسب بمشاركة كل المواطنين وكل المجتمعات، يرى كل المتنبئين بنهاية العالم أن المكسب المدنى للرأسمالية والذى تم إنجازه بصعوبة بالغة فى ديمقراطيات دول الرفاهية وتحت إرغام أسواق دولية غير معروفة، يتبين فيها عدم المساواة بين مجتمعات الشمال ومجتمعات الجنوب وبشكل غير قابل للقياس.

ولا تعطى نظرية الديمقراطية إجابة مباشرة للمشكلة من خلال صياغة سياسية ديمقراطية ووفقًا لشروط العولمة. وهنا يتسنى طرح السؤال: ما الذى تعنيه

عولمة الديمقراطية على الإطلاق؟! الأمر الذى يعنى التحقيق الدولى لمبدأ الدساتير الديمقراطية، وما تهدف به هذه الدول من أجل قيام ديمقراطية العولمة. والتى تنيط المسئولية عنها لممثلين فى مؤسسات دولية. ولعل الأمر غير كافٍ كسبب ثانٍ بشأن استخدام مصطلح الديمقراطية فى هذه المجال.

وتدعم النظريات النمطية لعلم السياسة الديمقراطية بصياغات قانونية مرتبطة بقرارات سياسية وفى إطار الدول الدستورية، وارتباط كل ذلك بالديمقراطية السياسية المصاحبة للدولة ولتكون فى تنسيق قوى جيد.

وقد تطورت مفاهيم السلطة، والقوة، والقهر، والحرية، والشرعية، والعدالة، والمساواة، والمحتوي، والتمثيل، وغيرها من مفاتيح المفاهيم الخاصة بنظرية الديمقراطية فى الموقع والمكان التاريخى للدولة القومية.

وفى نفس الوقت فإن القيمة الكبرى المتنوعة تاريخيًا لشكل الديمقراطية يعتبر حاليًا أكبر من أن يقارن بمدينة صغيرة، ويصغر بشكل أساسى من العالم ككل [Sartori 1992, S. 25] ويتم تحليل للعلاقات الدولية فى العادة بشكل أقل ومن منظور معيار القيم الديمقراطية وكذلك من خلال توجهات الأمن القومى ونسبية السلطة وإستراتيجيات التحالفات والائتلافات.

ولعله من المفيد ترجمة مفهوم الديمقراطية المطور والمرتبط بعلاقات الدول القومية إلى علاقات القوميات فى بدايتها والتى يمكن الظن أنها تمثل مقولات سياسية للسلطة، أو ربما يتطلب الموقف الدولى إعادة النظر بشكل أساسى لفهم ديمقراطية راسخة، ونعنى بذلك إنهاء أشكال التجزؤ للدول. ويسرى نظام القيم الديمقراطية ومحتوى معناها فى حتمية علم التطور الطبيعى كمبدأ صريح فى هذا الشأن [Apter 1991, S. 463].

ونعنى بالانفتاح هنا الأخذ بهذه المبادئ لإدخالها فى عالم العولمة. وتحل الديمقراطية بشكل مشابه فى اقتصادات مجزأة إقليميا، أو ما يطلق عليه الاقتصاد الخادع للحواس لإنجازات خدمات التمويل، والعلم والإعلام.

وتلقى الخبرات التاريخية الضوء فيما يخص بناء الديمقراطية على الإمكانيات والتى تعنى فى نفس الوقت الطموحات وهوة التهور التى تقف فى مواجهة ديمقراطية العولمة. وقد أبان روبرت أ. دال Robert A. Dahl كيف نشأت التفاهمات الديمقراطية الحديثة عبر التحولات الأولى للحياة السياسية وفى إطار واضح من دول المدينة فى العصر القديم (الأنتيكى) والعصر الوسيط واستمرار حركتها بشكل أوسع وأكبر فى الدول القومية.

وربما يبدو أن الأمر غير مقنع للغاية، إذا أتيح للديمقراطية أن تنتشر فى مجمل دول العالم، ويمتد هذا الانتشار على الأنظمة الكبرى فى المؤسسات القومية، إذ إنه رغم التنوع التاريخى للحكم الديمقراطى وصياغته وفقا لشروط ثقافية واجتماعية خاصة، فإن السيد دال يصر على الأطر التحليلية والميدانية لهذا التنوع.

وبداية يكون عدم العدول عن معايير المفاهيم بحد أدنى لكل مجالات البحث المقارن للديمقراطية فى الميدان الثقافى والحضارى والتاريخى والتى يتم التأكد فيها من ثبات ومتانة مستوى البحث، فبدون هذه المعايير، قد ينشأ خطر اتساع المفهوم، والذى قد يؤدى بسهولة إلى إفلاس مشروع الديمقراطية، وهو الخطر الذى وصفه دال بالتفصيل بالموجة الثالثة للديمقراطية. [Dahl 1989, S. 2]. هذا ومن جانب آخر فإن نقل وترجمة الديمقراطية لأنظمة كبرى جديدة بشكل أمرًا آخر وبعيدًا كل البعد عن الابتذال الأمر الذى يؤدى إلى زيادة التحويلات الضاغطة متجاوزة الحدود بالنسبة للسياسة بشكل سريع، أكثر من تجهيز وإعداد المؤسسات المتطورة.

وكانت الاستعدادات التى قام بها الاتحاد الأوروبى للمشروع التقدمى المرتبط بالاندماج الإقليمى غير كافية من الناحية الشرعية، مهددة بذلك الملاحظات الساخرة، وخاصة بعد الإقرار بعضويته وحيث لا يفى بالشروط المؤهلة لقبوله كعضو وفق بنيوية مكونات الديمقراطية. وتقدم تناقضات القيم المثالية الكبرى بحق محاولات تهدف من خلال المستوى الإقليمى لديمقراطية ذات مقياس دولى والذى اعتبرها دال فى فترة مبكرة صياغة مناسبة. فكل قيمة كبرى داخل العالم ككل

تشير بصغر حجمها عن حجم المشكلة الملحة. فكلما كبرت أحجام هذه البنية، كلما زادت تكاليف التنظيمات الموحدة وبها تكبر الأقليات البعيدة عن هذا المجال، الأمر الذى يؤدى إلى إضعاف عمليات الرقابة من خلال المواطن كفرد [Dahl 1959. S 372f.].

الموجة الثالثة للديمقراطية

تشكل الديمقراطية دون أدنى شك نظاما غير مرتبط بشكل وثيق بالزمن والعصر، الأمر الذى يعزله رغم ذلك عن عالمه التاريخى والثقافي، وكذلك السياسي، حيث نجد فى التحول الجارى للديمقراطية ما يشبه كرة لعب تؤدى دورًا سلبيًا فى أحداث السوق الدولي. وقد شاركت المبادئ الديمقراطية بشكل فعال فى تشكيل وصياغة الصورة السياسية للعالم.

وفى إطار هذا المعنى يشخص دانكفارت روستوف Dankwart Rostow حركات الديمقراطية الواسعة التى ظهرت فى العقود الماضية كثورة عالمية [Rostow 1990] وأن التدهور السريع لأنظمة الحكم صاحبة السلطة منذ تسعينيات القرن (الفائت) قد أطلق عليها من باب السخرية كتأثير معاكس للعبة الدومينو، فأحجار الدينامو لا تنقلب على أحد جوانبها كما يخشى من ذلك من الشرق إلى الغرب ولكن فى اتجاه مضاد (معاكس).

ولم يكن يتسنى للشيوعية أن تنجح فى ترسيخ أيدلوجيتها فى الخفاء من وعود الديمقراطية [Gaddis 1997. S. 200] ويتضمن المعنى المرحلى لهذه التغييرات بداية، إذا نسبها المرء إلى أفق الزمن المحسوب، الأمر الذى يشخصه صمويل هنتنجتون فى دراسات وفيرة فى العقود الأخيرة من القرن الفائت كمسلسل طويل ممتد لأمواج ثلاث للديمقراطية [Huntington 1991].

ويتابع المرء هذا التقييم ويجد أن الموجة الأولى الطويلة للديمقراطية اتخذت مجراها وأبعادها فى حرب الاستقلال الأمريكية وفى الثورة الفرنسية. ويتواصل

تواجدها فى إعلان سيادة الشعوب بداية فى بعض دول جنوب أوروبا ومستعمرات النزوح الأوروبية وفى أستراليا وكندا وشيلى وحتى إقرار تأسيس دول الديمقراطيات فى وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى.

ويؤرخ هنتنجتون للموجة الثانية القصيرة نسبيًا من عام ١٩٤٣ وحتى عام ١٩٦٢، الأمر الذى انسحب على ديمقراطية ألمانيا الغربية والنمسا وإيطاليا وكوريا الجنوبية وكذلك من خلال مساندة القوى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية وفى مسيرة إلغاء الحركات الاستعمارية أن قررت كل من الهند والفلبين ونيجيريا وجاميكا الانضمام لهذه الدول. هذا وقد تمددت أحداث موجة الديمقراطية بعد انهيار دكتاتوريات البحر المتوسط فى وسط السبعينيات من القرن الفائت وثبتت وترسخت فى ثمانينيات القرن فى أمريكا اللاتينية وبعض دول أفريقيا وآسيا واحتسبت من بين ثورات الديمقراطية التى حدثت عام ١٩٨٩. ومن الصعوبة بمكان إجراء البحث الميدانى فيما يخص عولمة تسير بخطى كبيرة نحو صيغ حكومية ديمقراطية [Karatnycky 2000, S. 3].

ومع بداية القرن الأخير ورد ذكر وجود ٢٥ دولة فقط من ٥٥ دولة آنذاك إلى جوار ٥٥ دولة أخرى إمبريالية واستعمارية علاوة على إضافة عدد ٢٠ محمية، وكلها دول تتمتع بديمقراطية محدودة. وبحلول عام ١٩٥٠ تنامى عدد الأعضاء المنتخبين من ٢٤ دولة إلى ٨٠ دولة فى عضوية العالم النامي، الأمر الذى يمثل الموجة الثالثة التى أقرها هنتنجتن وبناءً عليه ازدادت أعداد الدول الراغبة فى الديمقراطية من ٣٩ دولة فى عام ١٩٧٤ إلى ١١٧ دولة فى عام ١٩٩٥. وفى أيامنا هذه تمتلك ١٢١ دولة من ١٩٣ دولة فى العالم قيادات سياسية منتخبة. [Freedom House 2002]. ويبدو من هذا التطور أن هناك اتجاها يتبين منه وبشكل واضح وسريع انتهاء الحقبة الشيوعية.

ويعتبر التحول السريع للشيوعية نحو الديمقراطية ظاهرة لها اعتبارها فى تطوير أقاليم أخرى فى العالم. وحيث قرر اتحاد البرلمان الدولى فى خريف عام

١٩٩٧ المنعقد بالقاهرة والذى شارك فيه أكثر من مائة وأربعين دولة، إعلانًا عالميا ودوليا للديمقراطية. يتم فيه توجيه رسالة عام ١٩٨٩ المتضمنة التوجيهات الأولى للدخول فى عصر جديد تصبح فيه ديمقراطية الغرب صيغة حكم دولى مشروع وحيد. وهذا يعنى اعتبار الديمقراطية المتحررة بمثابة اللعبة الحقيقية والمشروعة للمدنية [Sartori 1991, S. 448] ويمثل الآن انتشار الديمقراطية بشكل عالمى أمرًا واقعا، وهذا يعنى تحررًا دون قيود ودون حدود لنظرية حكم مسيطر ويعمل بشكل جدى على خلق نظام دولى وراء فكرة التكتلات ومع توديع الاشتراكية الشرق أوروبية والتى مثلت محاولة حديثة ووحيدة نبعت من خلال الثورة الفرنسية لديمقراطية برجوازية. والتى لم يكتب لها النجاح من خلال ثورات ١٩٨٩. ذلك لأن السياسة الشيوعية وجدت فى إدخال الديمقراطية والسوق وحقوق الإنسان توجيهات وإرشادات جديدة تجاه الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والتى سرعان ما وجدت حلاً على أرض الديمقراطية [Furet 1999] وإلى أى مدى يتم تصحيح إحلال أنظمة الحكم فى شرق أوروبا من خلال سوء الفهم الذاتى التاريخى للاشتراكية والتى مثلت صيغة عليا للترشيد الاقتصادى وصيغة أساسية لتحقيق الديمقراطية ولتفسح الطريق لتوجيهات جديدة نحو المستقبل.

ويبدو اليوم عدم وجود برامج سياسية ذات سمات دولية تتوفر فيها الديمقراطية ومشروعيتها للاختلاف والنقاش، فبرامج الادعاءات الدينية والعنصرية لم تعد تؤثر بشكل واقعى ولكنها تمثل رد فعل دفاعى لثورات أكثر تحررًا وانتشارًا دوليًا [Fukuyama 1992 Kap. 4] وتعتبر أنظمة الحكم المطلق والمستبد بحديثها على خشبة المسرح الدولي، اللغة المنادية بحق تقرير المصير نحو التوجه الديمقراطي. ويدعم فى نفس الوقت روستوف تشخيصه من خلال سؤال تقريري، ويعارض هنتنجتون رغم تفاؤله تفادى هذا الأمر باعتباره وسيلة إستراتيجية لتطبيق الديمقراطية [Huntington 1991, S. 141f.]. إن الأخذ بتطور ديمقراطى سابق لا يقف حائلاً فى مواجهة أية ملاحظات نظرية أو تاريخية لهذا التطور الديمقراطى ويبدو أن كلا الموجتين الأولى والثانية فى الأعوام من عام ١٩١٧ وحتى عام

١٩٤٥ أبرزت قيادة العصر الأوروبى فى مساره نحو البلشفية الروسية أو الفاشية الإيطالية أو النازية الألمانية التى استولت على السلطة.

أما اتجاه العودة الثانى الذى برز فى الخمسين عامًا السابقة والمرتبط بالدكتاتوريات العسكرية والتى انتشرت بوجه خاص فى العالم الثالث [Rueschemeyer u.a. 1992, S. 303/308] وهنا يتساءل المرء، لماذا لقى زحف مسيرة الديمقراطية الحديثة فى كثير من الدول الشيوعية ضربة موجعة؟!

لقد أصبحت الديمقراطيات فى العديد من الدول الشيوعية المتخلفة محل تساؤل ومشكوك فى أمرها. حيث يتحول المسار لدول ذات حكم مطلق واستبدادي، ولعل محصلة الانتخابات الديمقراطية لعدد مائة وعشرين دولة، كان لزامًا أن يحدد نصفهم عبر انتخابات حرة مقيدة مصحوبة بحقوق غير ثابتة وصحافة غير حرة وفساد كبير بين الأفراد ومحسوبيات وصراعات عنصرية.

ولهذا يسأل لارى دياموند Larry Diamond مع بداية عام ١٩٩٦ عما إذا كانت الموجة الديمقراطية الثالثة هذه قد انتهت فترتها وعمرها؟!

[Diamond 1996, vgl. Carothers 2002].

لم تقدم الموجة الثالثة للديمقراطية إجابات محددة، إلا أنها تمخضت عن حاجة ملحة بشأن توضيح نظرى يفهمه روستوف بحق على أنه معمل يتم فيه فحص كل الأمور الخاصة بالنظريات السياسية فى وقت ما بعد الحرب.

وهذا يعنى بأنه يقصد مواجهة السؤال المطروح أعلاه، بشأن أى اتجاه يمكن أن نجد فيه المادة التى توضح العلاقة بين العولمة والديمقراطية ولو نظرنا بالتدقيق لأمكن للمرء أن يفهم من خلفها ثلاثة أشياء مختلفة:

أولها: الانتشار العالمى الكبير للديمقراطية كصيغة للحكم.

وثانيها: ديمقراطية العولمة كمحاولة فى السياسة وصياغة السلطة لكسب عالم بدون حدود.

وثالثها: ديمقراطية العلاقات الاجتماعية فى الدول القائمة.

وتتفق هذه الحقائق الثلاث مع ثلاثة مجالات مختلفة لنظرية الديمقراطية التى تعرض وجهة نظر خاصة للعولمة. فأول مجال فى هذا الشأن يتمثل فى السؤال الكلاسيكى تجاه شروط الديمقراطية ومدى حيوية معابر التحول الديمقراطي. ولعل الإجابة تكون عن هذا السؤال ما يمثل أمرًا مركزيا، وذلك تقديرًا وحرصا على فرص تدعيم الديمقراطية وتوجهاتها المستقبلية، فهل فى انتشار الديمقراطية بشأن الالتقاء المشترك يرجع لعوامل تخصصية ونمطية كالحروب الخاسرة وأزمات التطوير وتقادم سلطات القيادات المستبدة والصفوة؟! وهل يمكن إنجاز نموذج فائق يتم من خلاله تقييم سياسة حقوق الإنسان والوثيقة الختامية الموقعة فى هلسنكى والأنشطة للمؤسسات غير الحكومية مثلما حدث فى هلسنكى من منظمة المراقبة والعفو الدولية؟! وقد تختلف الموجة الثالثة لزحف خطواتها الديمقراطية والسابقة فى كون مسيرتها نحو عولمة اقتصادية وإعلامية. فمن المؤكد هنا عدم مشاركة العولمة الاقتصادية فى عودة اقتصادات الشعوب الموجهة، أو مشروعات التطوير الاستبدادية، وهل كان من محض الصدفة أن تكون نهاية دكتاتوريات أمريكا اللاتينية قد حدث خلال صدور إستراتيجيات النمو الموجهة لافتتاح مجالات متعددة للاقتصاد وحمايتها. ولم يثبت بالدليل فى دول الأعتاب بجنوب شرق آسيا ترسيخا للديمقراطية، الأمر الذى يقدم ازدهارا للرباط الوظيفى للتحرر السياسى والاقتصادى وتأثيره على المدى الطويل. حتى إنه لو أجاب المرء على كل هذه الأسئلة بنعم، فإن الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والتحرر الاقتصادى لا يمثل شيئا آخر غير ذلك.

وخلافا لذلك فإن الانتقال التدريجى للديمقراطية سيصطدم بتيار ومسيرة النصر العالمى لتحرر السوق. وليس على إبراز توزيع التعاطف فى هذا المجال.

وهناك جانب ثان بشأن مناقشات نظريات الديمقراطية الحديثة، وحيث يبدو السؤال الكلاسيكى عن أحوال التوتر بين التحرر الاقتصادى والسياسي، أن يقوم من جديد ووفق الشروط المشددة للعولمة [Przeworski u. a. 1995, S. 1-10].

وهذا يمس بداية الشروط الاجتماعية الداخلية للديمقراطية. كما أن تنامى النشاطات القومية والخوف الذى يضع عدم الكفاية السياسية للدولة محل الشك وعدم المشروعية. ومن هنا يمكن أن يحدث عدم التوافق لأن الديمقراطيات تفضل الأسواق، بالرغم من أن الأسواق لا تفضل الديمقراطيات [Barber 1995, S. 243]. ولو حدث ذلك بمحض الصدفة لأمكن للعولمة غير المراقبة تفريغ المؤسسات الديمقراطية من محتواها.

إن الانفتاح الخاص بأسواق التمويل الدولية غير المحمى لا يمثل خطرًا على المجتمعات المفتوحة، ويدلل على ذلك كلمات أحد كبار المساهمين المهمين فى أسواق المال الدولية: إن خلق شروط مرغبة وجاذبة لرأس المال وخاصة فيما يمس الأهداف الاجتماعية [Soros 2000, S. 139].

ومن المؤكد هنا أن تضييق إرغامات التوافق الاقتصادى والتى تخضع لها ديمقراطيات هشة أو ضعيفة فيصبح مجال التحرك أو اللعب باتباع سياسة إصلاحية فى نفس الوقت أمرًا حساسًا للغاية. ويكاد أن يكون الإحساس بعدم وجود البديل لقرارات سياسية يرقى للسخرية وعدم المبالاة.

ولقد عايشت أعداد غير قليلة من البلدان فى النصف الثانى من تسعينيات القرن الكثير من الضربات السياسية الموجهة، حيث برز فى الكثير من الدول الأفريقية وبعض مجتمعات دول المعسكر الشيوعى المتخلف تيار تراجع الدولة إلى حد التشتت والسقوط وقد تجاوزت الديمقراطيات الراسخة إرغامات الرياح العاصفة للعولمة ومن هنا كان لزامًا على الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا أن تبدأ فى تقنين هشاشة المجتمع أو هدمه وربط الميزانيات العامة والمصحوبة بمتطلبات نابعة من الإدارات السياسية المختصة ولمساهمين ملتزمين بآليات السوق الدولي.

ويمس من جانب آخر ما يسمى بالتلاقى لأوضاع سياسية يكون التناقض فيها فى عدم وجود البديل الذى لقيه الغرب بعد عام ١٩٨٩ والذى يؤكد وجهة النظر بأن أيديولوجية التحرر الديمقراطى قد انتصر وأصبح أمرًا عاديًا ومطبقًا دوليا. ويكون التصور الخاطئ فى أن ينظر إليه كخطر جديد. لهذا ومن أجل الأمن

الخيالى يكون الغرب قد شق طريقا شديد الخطورة فى مجال العولمة، ونعنى بذلك دمج اقتصادات الشعوب الإقليمية فى اقتصادات أنظمة عالمية أكثر شفافية.

ويدعم الغرب من خلال مؤسسات التمويل الدولية والمؤسسات الاقتصادية العالمية مصالحه الاقتصادية ويرغم الدول القومية الأخرى على سياسة اقتصادية معينة يراها صحيحة. [Huntington 1996, S. 292].

وهنا يتفق العديد من المتشائمين سواء كانوا من أحزاب اليمين أو من أحزاب اليسار فى أن العولمة الممارسة عبر أسواق بلا حدود تخاطر بمواجهة رد فعل مضاد يصل مداها بداية من حماية جديدة لكافة الهويات من الناحية العرقية والدينية والثقافية.

ولعله من جراء ذلك يدور التوجه الثالث للحوار النظرى الديمقراطى والذى كان لا مفر من الأخذ به فى مجال المؤسسات الدولية فى الجزء الثانى من الكتاب ولأجل تأثيرات العولمة الاقتصادية بالمجتمعات الحديثة وما يصاحب ذلك من نتائج.

ومع وجود عولمة الأسواق ووسائل الاتصال وبنيوية السلطة التى تتجاوز حدود المؤسسات الإقليمية للدول، فهل يحظى مبدأ السيادة المرتبط بالنظريات السياسية بالاستمرارية والبقاء بداية من جان بودين Jean Bodin وحتى عهد ماكس فيبر Max Weber؟! أو هل تدع الإنجازات المدنية لدول دستورية ديمقراطية تعتمد فى سياساتها على الحرية وعلى حقوق الإنسان وملتزمة فى ذلك بمنهج ديمقراطى عبر كافة المستويات القومية؟!

وهل يستطيع المرء دفن سلطة الدولة واعتبار ذلك فرصة لنشأة ديمقراطية عالمية تحقق ولأول مرة فى التاريخ أسلوبًا ديمقراطيًا يفوق الأنظمة الخاصة للدول؟! [Held 1995 Teil 4, Giddens 2001, S. 86-103].

متطلبات ومعابر للديمقراطية: مواضع نظرية الديمقراطية

يعتبر البحث المقارن لقضايا الديمقراطية فرعا حديثا نسبيا فى علم السياسة. وتبدو مسائل فرص العولمة من الديمقراطية كجسم غريب فى نظرية الديمقراطية منذ أمد بعيد، ولهذا تجرى مناقشة الحقوق الدستورية وطرق التصويت فى المؤسسات من خلال ممثلين للديمقراطية على مستوى المصادر النمطية وبشكل دقيق فى إطار الدول وفقا لهذه الشروط، وتنفيذها إلى حد بعيد وفق قواعد الديمقراطية، الأمر الذى يتخطى ببساطة قوة التصور الآن نحو إنشاء حكومة دولية منذ عهد الفيلسوف كانط Kant مفرغة من جانبها الاجتماعى. خاصة لو كانت مسبوقة بإجراءات استبدادية دولية كستار للديمقراطية العالمية.

[Narr / Schubert 1994, S. 233-243]

ويبدو الحال الأقل وضوحا لنظرية الديمقراطية خاصة فيما يخص فرص العولمة فى إدانته، من قبل الوعى والإدراك بانهيار الديمقراطية، الأمر الذى يأتى متأخرًا بشكل نسبى وبالتوازى كقضية تعليمية طويلة المدى لمشاكل الديمقراطية فى القرن العشرين.

ويكون تطوير الوعى والإدراك لمثل هذه المشاكل من الوفرة والثراء حتى يفهم كنمط للديمقراطية والمخاطر التى تلحق بها متجاوزة الحدود ومتلقية الضربات التى تنعكس عليها.

ولعل الشروط الواقية وديناميكية قضايا الديمقراطية تفتح الطريق إلى الحقل البحثى الخاص بالقانون، الأمر الذى يتطلب مفاهيم خاصة حيث برزت تناقضات من خبرات انهيار الديمقراطيات والمحاولات غير الناجحة وخاصة فى المؤسسات الغربية وما تتضمنه من ثقافات غير أوروبية.

ويقترح سيمور ليبست Seymor Lipset المقولة الكلاسيكية لشروط الديمقراطية الاجتماعية وذلك فى نهاية خمسينيات القرن وتتم صياغتها فى

التسعينيات وتحت انطباع الأحداث الجديدة [Lipset 1959-1994] ويعتبر نص المسودة المشير لهذا البحث المقارن لديناميكية أطوار الديمقراطية والذى تم وضعه عام ١٩٧٠ على يد دانكفارت روستوف Dankwart Rostow مقدما خدماته لعلم الاجتماع السياسى وعمليات نقل الديمقراطية فى العقد الأخير كنموذج [Rostow 1970-1990]، وكلا التقديران يبحثان شروطها وأسسها النقدية وذلك من خلال مقارنة دولية وبشكل مبدئى يتواجد جنبا إلى جنب فى العلاقات المتوترة.

وتعبر مقولة ليبسيت Lipset عن الشروط الاجتماعية للديمقراطية فى إطار عصره الذى سادت فيه نظرية الحداثة والتحليل لجزء أساسى مقارن قام به ماكس فيبر Max Weber ويتطرق فيه إلى أديان العالم وأخلاقيات الاقتصاد والقضايا التى حكم عليها فيبر نفسه وعممها بشكل تشاؤمي.

ووفقا لأى شروط يمكن السماح بدخول ديمقراطية ناشئة فى دول وأقاليم أوروبية. الأمر الذى استوعبه ليبسيت من مفهوم الديمقراطية كمحصلة وكجزء لقضايا معقدة من التحول الاجتماعي يصاحبه تطور اقتصادى يلعب فيه دورًا مركزيًا وتكون الوساطات الحاسمة بين الاقتصاد والسياسة ومن خلال بنية طبقية مفتوحة وتحفيزًا لتعبئة نشيطة ولعل نجاحات الصراعات الاقتصادية والاجتماعية الحادة ترقى لمستوى المطالب الناجمة من تنافس الأحزاب السياسية وحيث تكون النتائج غير القابلة للاندماج فى التنافس الاقتصادى المصحوب بالتخوف من انقسامات اجتماعية وتناقضات سياسية وصراعات عرقية ودينية تؤدى إلى تنامى التأثير المتنوع للاستهلاك الجماهيرى والذى يدع حافز تعديل التوزيع غير العادل إلى ما وراء الحدث. وتتضاءل بيروقراطيات الفساد وتجد مكانا للأنشطة الحرة فى الاتحادات وفى الروابط وفى الأحزاب.

وتؤكد مقولة ليبسيت أن هناك أربعة صلات (روابط) كأمر مستحدث لبحث ظواهر العولمة.

أولها: يتمثل فى الإصلاحات السياسية السريعة للديمقراطيات الحديثة والمشمولة بمخاطر صعبة، يكون من نتائجها تحميل النظام السياسى أكثر مما يطيق، وهى صياغة أشار إليها كلاوس أوف Klaus Offe حينما أمعن النظر على الإصلاحات الشيوعية المتخلفة وإعادة صياغتها كمأزق صعب للمساواة. إذ إن إدخال وتنفيذ قرار حقوق الانتخاب والذى يعطى الشعوب وسيلة فعالة للتصويت نحو إصلاحات السوق.

[Lipset 1959. S. 35. Offe 1994]

وثانيها: فى صياغة ليبسيت للاتجاه الملحوظ بداية لديمقراطيات تأسست وفى مسيرتها للثبات والاستقرار بعد مرورها بفترات متوسطة من الظروف والأحوال غير المناسبة.

وثالثها: المتمثل فى الفرص العالمية للديمقراطية وحيث يضيف ليبسيت العلاقة المهمة للأعمال الحديثة كتقاليد الحكم والسلطة والقانون والحقوق الشخصية والتسامح السياسى وترك حرية الأقليات.

كل هذا يتيح أرضًا خصبة وجيدة لتقاليد الدولة المركزية ذات الاقتصاد المتميز. وتعتبر السياسة المعتدلة والأحزاب القوية وتفضيل التغييرات من حسنات المواطنة والتى تسمح بالبنية الأساسية للديمقراطية، إلى جانب تأثير المؤسسات الاجتماعية المدنية فى فهم المنظمات وتدعيم الهيئات.

ورابعها: يتمثل فى القول المثير لليبسيت وفيه يتأثر حقًا بغرس الثقافة السياسية بالتقاليد الدينية. فنجد على سبيل المثال فى حركة الإصلاح البروتستنتى بفضل بنيتها (غير الهيراركية) أى غير المتدرجة فى مناصب رجال اللاهوت وفى طابعها الشخصى والفردى فى مجال العقيدة وعالمية أحزابها التى تجد تقاربًا فى الاختيار وحرية فى إحقاق الحقوق فى المجال الديمقراطي. وكانت وجهة نظر الكاثوليكية الهيراركية والتى تعنى نظام

التدرج فى شغل المناصب اللاهوتية علاوة على إيمانها بالسلطة المطلقة التى تصدرها روما والتى كانت سببا فى صياغة ديكتاتوريات جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية، وأصبحت المسيحية الأرثوذكسية والكونفوشيانية[١] اعتمادا على الترابط التقليدى لمؤسسات الدولة ولأحكام ترتبط بالنظام وأداء الواجب.

كما أن تقارب الثقافات الإسلامية وفقًا لمفهوم الدولة الإلهية كمحصلة لتلاقى المجتمع السياسى والديني، الأمر الذى يمثل انصهار القانون والدين كأمر غير محتمل للحريات الشخصية ولحقوق الإنسان.

[Lipset 1994, S. 5ff, Persons 1966, S. 130 ff] الأمر الذى يسرى على أغلبية ٤٧ بلدا إسلاميا خاضعا لهذه المواثيق وربما يستثنى من ذلك بلد واحد متحرر. [Freedom House 2002, S.4].

وربما تكون الهندوكية كعقيدة أفرزت نظامًا قيمًا لمفاهيم بناء سياسى مساوٍ لصيغ السلطة المدنية والدينية، ويتنبأ ليبسيت بأن أغلب محاولات الديمقراطية الحديثة تنتهى إلى عدم وجود مستقبل وردى لها، بل ربما يكون فى كثير من الحالات اعتبارها ديمقراطيات ذات توجهات شكلية تم تخزينها من خلال أحزاب عالمية عرقية ودينية.

والأهمية التى ينبغى للمرء أن يستخلصها من تفصيلات مليئة بالتشاؤم قال بها ليبسيت ويقيس بها عالمية الديمقراطية، ويقدم اعتراضه فى تفسير مفهوم الديمقراطية وبشكل متطرف عن المركزية الأوروبية وعن المسار العالمى.

وإذا ما تم تعميم أقوال ليبسيت، فى شأن إهمال الديمقراطية والثقافات لغير بلاد الغرب، قد أخذت النصيب الوافر من عدم الاعتبار، ولا يُستثنى من هذا أن

---

(١) العقيدة الدينية والاجتماعية التى قال بها الفيلسوف الصينى "كونفوشيوس" – المولود فى ٥٥١ ق.م والمتوفى عام ٤٧٩ ق.م (المترجم).

نعتبر العالم وثيقة ذات حدود دينية ومدنية صنع منها صمويل هنتنجتون من خلال كتابه الجديد والملئ بالتحديات والمثير للجدل عن مجالات وميادين الصراعات المستقبلية بين عقائد الغرب وعقائد المجتمع الدولي. [Huntington 1996, S. 291 ff]

وينتقد ليبسيت بشكل استقرائى وتحت شرط الابتداء من المجمل للمفصل للديمقراطيات القادرة وظيفيا فى الغرب وركائزها المنتقاة كنمط تجدر الإشارة إليه تاريخيا.

ونجد فى العصر الذى يتم فيه إدخال وإقرار الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أستراليا وكندا والنرويج والسويد عدم حدوث تلبية الوفاء بكل الاحتياجات لكل أو لبعض المواطنين [Dahl 1971, S. 68 ff]

وتعتبر نشأة ديمقراطيات بدون ديمقراطيين أمرًا يطول شرحه وتوضيحه فى كثير من بلدان المعسكر الشيوعى المتخلف وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وحيث كان لديناميكية عبورها أهمية بالغة. ولعل تصحيحًا كهذا يلقى فى نفس الوقت ضوءًا جديدًا على عالمية الديمقراطية وفقًا لشروط العولمة.

ولهذا اقترح فارت روستوف Dankwart Rustow الإسراع بديمقراطية العقود الأخيرة وذلك من خلال مقولات ثلاث:

أولها: يتمثل فى تطوير روستوف للمفهوم الديمقراطى مصحوبًا بنظرية الصراع وتطورات قانونية ذات تطلعات غير واقعية للهوية الثقافية ولتفاهم ديمقراطى بمعطيات نمطية قوية تعمل على خلق نظام سياسى يكون فى الغالب معوقًا ويمثل مدعاة لاختيار بدائل لموضوعات متغيرة وفى نفس الوقت تعميم تشكيلات حزبية متعددة. [Rustow 1970, S. 361f. u. 342]. ويتم تقسيم المعابر نحو الديمقراطية من خلال استقطاب التجمعات وفى إطار تنافسى جاد.

ولعل صفوة المتقبلين للبدائل فى النقاش العلنى فى أمور حقوق الإنسان العامة انتهوا إلى نتيجة ربما جاءت بشكل متأخر نسبيًا فى قضايا الديمقراطية.

ويستطيع المرء أن يتصور بسهولة أن هذا لا يحدث فى أطر الدولة التى يتطلع إليها روستوف ويتمناها. إلا أنه يتفق بداية مع تجاوز قضايا الاندماج ويعتبر القائمة المنسقة لهذا أمرًا واضحا.

وينشأ الاتحاد الأوروبى كمجمع اقتصادى أوروبى بداية دون بنية صيغ ديمقراطية لإدارته. وحتى يومنا هذا نرى خطى قضايا التكامل والاندماج السياسى وفى نفس الوقت دمقرطة الاتحاد تسير بشكل إيجابى نحو الأمام ويحدث ذلك دون وجود قانون نهائى هادف يرسخ النظام المؤسسى النهائى. المراد الوصول إليه.

وثانيها: ما يتعلق بقضايا التعليم المناسبة التى يعول عليها روستوف لانتشار المبادئ الديمقراطية وفى إطار شروط غير آمنة، ولإرغامات التوافق الإستراتيجية واستبعاد البدائل غير الواقعية والخبرات الإيجابية للديمقراطية. وحتى يتسنى للمحقرين سواء كانوا من السياسيين أو من مجموعات الشعوب اتخاذ إجراءات دمقرطة مصحوبة بأمان سياسي. وربما يصعب شرح انتشار الديمقراطية عبر مناطق وأقاليم غير متجانسة سياسيًا وتحت شروط اقتصادية غير آمنة.

وثالثها: ما يخمنه روستوف تجاه محدودية المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والمرتبطة بانهيار القضايا الدينية والقومية والعرقية التى يصعب ربطها بشكل مؤسسي. كما يتفق روستوف فى هذه النقطة على دمقرطة علم الاجتماع السياسى مع التقاليد التى قال بها ليبسيت، ويعترف بالخطوات الديمقراطية اللازمة فى غالبية عدد من الشعوب وفى إطار حدود دولهم كوحدة سياسية مشروعة، كما يعرض جوان لينز وألفريد ستيفان. [Juan Linz u. Alfred Stephan] دراسة مقارنة معضدة دوليًا عن قضايا الديمقراطية فى القرون الأخيرة والتى تلقى اهتمامًا بالغًا لمشاكل بناء الدولة. [Linz/ Stephan 1996. S. 16-37 vgl. Dahl 1989 S. 207]. ويتمثل الحل بتوافر عوامل ثابتة للهوية غير ضرورية عرقيا ولغويا ودينيا وحتى تكون واضحة فيما يخص حقوق المواطن بالدولة.

مشاكل بناء الدولة

قد يبدو أمرًا متناقضًا وفق شروط العولمة عدم وجود ديمقراطية آمنة ومؤكدة دون وجود دولة ذات سيادة. وقد يبدو الأمر غير ذى معنى إذا ما وضع المرء نصب عينيه الحالات التى تعرضت للنقد لموجة الديمقراطية الحديثة والتى تتنافس فيها الأقطاب السياسية من أجل مشروعيتها فى نفس الموقع وينتهى الأمر بفشل وانهيار هذا اللون من التنافس غير البناء.

إن عدم اندماج الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا الأمر الذى تم تنفيذه من خلال انتخابات، حاولت فيها القيادات تكوين بنية سياسية معينة يظهر فيها بعض الخلاف على الحدود علاوة على بروز قضايا جماهيرية للأقليات مهددة لها. وليس من باب الصدفة اتفاق المصادر والمراجع العلمية فى أن المخاطر الأساسية التى تصاحب الموجة الثالثة للدمقرطة والاختلاف على الحدود ونشوب الحروب الأهلية والادعاءات بسياسات القومية والعرقية، التى شخص خطرها بنيامين باربر Benjamin Barber من خلال تعميم مفهوم مصطلح "الجهاد". [Barber 1995, S. 8-12]

ويعنى بذلك أنه نمط من أنماط الصراعات التى لا تنشأ بين الأمم، ولكن بين القبائل التى تتبناها وتعمل على تنفيذها من خلال وسائل القوة، اتباعًا لمبدأ شرعية التحقيق الذاتى للقومية وتقرير المصير.

ويمثل السيناريو المضاد لعولمة الديمقراطية الذى صاغته مارى كالدور Mary Kaldor، الأمر الذى يمثل اقتصاد حرب شامل ودولى نابع من رفض مركزية الدول. [Kaldor 2000, S. 144-176].

وقد سجلت تسعينيات القرن زيادة سريعة ومفاجئة من الصراعات التى حركت السياسيين وحاشيتهم من خلال نداءات التحفيز لهوية عرقية، ودينية ولغوية. وتكون بنيتها وعقيدتها لا تتجاوز حدود تحركاتها ومتمثلة فى تعريف

هوياتها وفقًا لتوجهات قومية ولتتضمن فى النهاية مجموعات دول بأكملها، على سبيل المثال لا الحصر دولاً فى القوقاز أو فى وسط أفريقيا، عاشت مثل هذه الصراعات مع دول الجوار التى لا تتمتع بسمعة حسنة.

وتشير كالدور إلى أوجه الشبه بين تشابك المجموعات القائدة للحروب مع المؤسسات الحديثة الراغبة فى العولمة. وليس من منظور التقريب أن تلعب المؤسسات العسكرية الخاصة دورًا كبيرًا فى عالمنا المعاصر فى خلق حروب صغيرة، ودول ضعيفة. [Economist 16.2.2002, S. 36].

وكأمر محزن تسهم دمقرطة العلاقات غير المؤكدة فى المؤسسات فى حدة وتنامى هذه الصراعات، فمثلاً نجد فى نيجيريا بعد نيلها الاستقلال عام ١٩٦٠ أنها عايشت عددًا كبيرًا من الدكتاتوريات العسكرية، وبدأت شق طريقها عام ١٩٩٩ نحو الديمقراطية والتحفيز السياسى لها، الأمر الذى أدى بدوره إلى اختلافات دينية وسياسية وقبلية. وأظهرت سلسلة من الانقلابات التى نتج عنها آلاف القتلى.

[Economist 15.9.2001, S. 43]

ويتم استبعاد أحداث السياسة الخارجية للديمقراطيات الحديثة وفقًا لوجهة نظر أنتونى جيدنز [Anthony Giddens] تحت مسمى الدول التى ليس لها أعداء، الأمر الذى يعنى فى الواقع تزايد دخول هذه الدول حروبًا بينية فى العقد الأخير من القرن.(١)

---

(١) حدث فى النصف الأول من التسعينيات ما يقرب من خمسين صراع داخلى وبيني، أما أعداد الصراعات الكبرى والتى بلغت ضحاياها ما يزيد عن ألف قتيل عام ١٩٩٨ قد ارتفع إلى ثلاثة عشر صراعا [Wallenstreen/ Sollenberg, 1999]، وتحسب كافة الصراعات المسلحة التى حدثت بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١ كصراعات داخلية بين الحكومات بهدف الرقابة على مناطق محدودة، أو على الدولة نفسها خاصة وأن هناك ممثلين من الخارج شاركوا بشكل فعال فيها [Erksson u. a. 2002]

ولعل السبب الذى لم يغفله هنتنجتون Huntington عن التناقض الديمقراطي، فى كون الخطر الذى يهدد دول الموجة الثالثة والذى لا تكون نتيجته نابعة من الثورات الاجتماعية، وتكون المخاطرة الجادة قادمة من بعض السياسيين ومن حركات محددة توصلهم من خلال الانتخابات إلى السلطة ولكى يكرسوا جهدهم فى نهاية الأمر توجيه الديمقراطية لمصالحهم.

إن وسائل الضغط الواقع على مرشحى المعارضة والتأثير الفعال لوسائل الإعلام وممارسة دور الحكومة التنفيذى من خلال صدور قرارات، أصبحت أمورًا ملحوظة بوجه خاص فى الكثير من دول المعسكر الشيوعى المتخلف وفى تركيا وفى الأرجنتين وفنزويلا فى تسعينيات هذا القرن.

ولعل مشكلة دمقرطة الموجة الثالثة لم تكن فى العمل على فشلها وإسقاطها ولكن فى إضعافها وتآكلها تدريجيا من جانب قياداتها المنتخبة، الأمر الذى يقر به هنتنجتون ويراه كأمر محزن، مع تضمنه لشيء من الحكمة والتعقل.

[Huntington 1996b, S. 8]

ورغما عن ذلك فإن ميزان الموجة الثالثة ومواجهاته لكل الضربات التى تلقاها لا تزال إيجابية بدون مبالغة، لدرجة السماح بالتحدث عن اتجاه عام للعودة إليه. ويتجه المجال الدولى لحماية نفسه تجاه ما يسمى بالديمقراطيات الهشة والمشكوك فى أمرها وذلك من خلال الفشل والسقوط أو الوقوع تحت سنابك الدكتاتوريات والفوضويات. وهناك تأثيرات عامة دولية ينظر إليها فى الواقع كعامل حاسم على التدرج الداخلى والاجتماعى لمراحل الديمقراطية وهو الأمر الذى يتقرر بوجه خاص لوسائل الاتصال الحرة والتزامها بالتأريخ للأحداث السياسية، الأمر الذى يطلق عليه أحداث توقيت العصر.

ولعل الموقف الذى يوضح خطوات الانتقال الحديثة نحو الديمقراطية كموجة من الموجات المتعارف عليها، وتعنى أنها تسير فى هذا العالم وفقا لشروط

أيديولوجية وسياسية واحدة. وربما تلعب تأثيرات العدوى دورها في هذا الشـأن، إذ إن التعاون الزمنى لا شك له تأثيره فى تنامى التجانس ولعل ذلك أدى إلى استفادة الديمقراطيات الجديدة من بعضها البعض فى أن ترسخ أوضاعها. .[Przeworski 1991, S. 98f.]

[Vgl. Linz/ Stephan 1996, S. 72 - 76]

وتبعا لذلك تكون الموجة الثالثة لعالم يتغير دوليا، قد استفادت من خلال مساهميها وممثليها السياسيين عبر التأثير المتبادل الذى تطبقه المؤسسات الدولية.

ويشارك التقرير الانتخابى المقدم من منظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير [OECD] والأنشطة الأجنبية الواردة من أحزاب ديمقراطية ومؤسسات وقفية، وكذلك السياسة الخارجية لدول الغرب بشكل عملى فى الدعاية الفائقة والتدعيم الكبير لأحوال الديمقراطية.

ووفقا لهذه الشروط كان ليبسيت على أتم الاستعداد أن يعيد التفكير فى مباحث مليئة بالأمل عن الديمقراطية وحيث لم تعد الحواجز الدينية أو الثقافية والعرقية عائقا فى ذلك. فنجد دمقرطة الفرنكية الكاثوليكية المشروعة فى إسبانيا يتم دعمها وحمايتها من خلال السوق الأوروبية المشتركة، ومن خلال النمو الاقتصادى الذى هيأ لظهور ديمقراطية من خلال التحول الثقافى والاجتماعى المؤثر فى الدول المسترشدة بالسوق الدولى فى جنوب شرق آسيا والتى كانت على أتم الاستعداد لتقبل النظام العقائدى الكونفوشي، باعتباره قيمًا ديمقراطية.

ومع انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، لم تستفد دكتاتوريات العالم الثالث وعلى المدى البعيد من تبنى الأحزاب لها، وربما يرجع هذا الدور الحاسم للمؤسسات الدولية حاليا وبعض الوكالات الدولية المختلفة والوحدات الكبرى كالاتحاد الأوروبى وحلف الأطلسى (الناتو) والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وكافة المطالبين بأنظمة ديمقراطية كشرط أساسى للمساعدة فى قبول العضوية.

وحيث تبدو فعالية تأثيرات الانتشار والعدوى أو تأثيرات التظاهرات بالغة الأهمية(١).

أسواق فى مواجهة الديمقراطية

يقر الليبراليون من علماء الاقتصاد بشأن قرارات الأسواق على أنها ببساطة نموذج للحرية السياسية والفردية، كما يحللون العولمة كفرصة لإبقاء الأسواق خارج التنظيم الحكومى تمثل حريتها مكسبًا وفائدة للجميع على المدى الطويل. وعلى العكس من ذلك يرى منظرو الديمقراطية بأن سياسة الدولة تكون فى العادة أقل قدرة فى تصحيح أوضاع الأسواق وعدم فشلها، وتكون المحصلة المتوقعة ممثلة فى أساسيات فرض الضرائب وإعداد وتجهيز السلع العامة وحقوق المواطنين الاجتماعية والمهددة من خلال تآكل وافتراس الأساس الضريبي.

أساسيات السوق و"اقتصاد سياسى جديد"

يبرز هنا الاختلاف الثانى والمصاغ بداية، والذى يدور حول التوازن المختل للعولمة الاقتصادية والتدعيم الديمقراطى الذى يكمن وراء الاستقطاب غير الودى الذى يبدو واضحا عند الاقتصاديين الليبراليين الجدد وخصوم العولمة، الأمر الذى يجعل مواقفهم المضادة مصحوبة بآراء نمطية منافسة لدور الدولة وبتصورات لأهداف متنوعة ومتعددة للديمقراطية. وبهذا تتمكن الجبهات المعادية وغير الودية من فهم الاختلاف البين للعولمة السياسية، فمثلاً يرى الرئيس الاقتصادى من الليبراليين الجدد والذى يشغل منصب مدير البنك الاتحادى الألمانى وجود جبهة متشددة بداية من الطالبان وحتى الأكاديمية الفرنسية تقف فى مواجهة مضادة

---

(١) يمثل ليبسيت [عام ١٩٩٤ ص١٦] هذا الظن واعتباره أمرًا مضللاً حيث إن صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى استخدما وسائل وإجراءات دكتاتورية وطرقا ضبابية ومظلمة فى منح القروض التى يقدمانها.

مستمرة معهم وعلى العكس من ذلك يدافع أعداء العولمة الفرنسية عن مدنية الدولة وعن الديمقراطية ضد إرهاب الاقتصاد.

.[Issing 2001 bzw. Forrester 1997]

ويُعمم فهم ديمقراطية الاقتصاد السياسى الجديد الخطة الاقتصادية المتحررة والمحبذة لحرية الاختيار الفردية التى تتجاوز فيها لغة السوق عابرة الاقتصاد إلى جموع الممثلين والاتحادات والمؤسسات وآليات القرارات السياسية [/Doel Velthoven 1993] ويناور "دستور الحرية" الذى صاغه فريدريش هايك Friedrich Hayek ١٩٩١ تاركًا مجالاً واسعًا للعب والحركة لمواطنى مالكى السوق ومتجاوزًا فى ذلك كل الحقوق الديمقراطية.

وينبغى وفقًا لنظرية الدستور الاقتصادى على الدولة أن تقلص من دورها فى شأن ضمان حقوق الحرية الفردية وحماية الملكية الخاصة وعدم الاعتداء عليها بالتوزيع أو إرغام توقيع العقود وضمان الدعم المالى وترتيبه بشكل منظم وترك حرية التنافس وتحت إطار هذه الشروط تكون الرأسمالية والحرية وجهان لنفس العملة [Friedman 1984].

من هذا المنطلق يتم تحليل ما يحدث فى السوق من مفاهيم سياسية تحت مصطلح المقولات الاقتصادية، وأن قرارات الحسم الخاصة بالأسواق تتم من قبل استقلالية المستهلكين وتصبح بذلك فى نفس الوقت نمطًا تقليديًا لسلوك ديمقراطي. ويحسب المرء تلك الصياغة لاقتصاد سياسى جديد وبحكم أن لها دورًا مغايرًا لهذه السياسة، الأمر الذى يجعلها تقف حاجزة من خلال إصلاحات مؤسسية ومن خلال التأثير المشكوك فى أمره لمجموعات أصحاب المصالح المستقرة بشأن مستوى الأنشطة الاقتصادية والقضايا السياسية.

يتضمن هذا التقييم صورة عاقلة نسبيًا عن الديمقراطية والانتخابات الديمقراطية بحيث يلعب السياسيون - كأهل سياسة محترفين- ويعدون ناخبيهم من

خلال وعود براقة ومكلفة توحى بالفساد حتى لو جاء ذلك على حساب التمويل والضرائب وديون الحكومة فى المجتمعات الديمقراطية التى تسمح بحرية الائتلاف الحزبى والذى يشجع تكوين الاحتكارات التى تؤثر ضمنا فى القضايا السياسية وخاصة على بعض مصالحهم المتميزة، فنجد ائتلاف التوزيع والذى يحدث بالدرجة الأولى فى النقابات وأيضا فى الصناعات المدعمة، والذى يعوق ليس فقط النمو ولكن أيضا النصيب من الإنتاج الاجتماعى من خلال محاولات إعادة التوزيع.

وهم بذلك يعملون على فشل القضية السياسية ككل وشلها وتخفيض مستوى الأنشطة الاجتماعية، الأمر الذى يرتبط بمخاطر تواجه الديمقراطية فى هذا السيناريو. وخاصة فى مجال الاقتصاد السياسى الجديد والمرتبط بأمراض فيهم الديمقراطية. والاعتقاد بأن الدولة مسئولة عن الرفاهية العامة، فإن ذلك يفسر كهجوم مضاد تجاه حقوق الملكية وثروات المال عبر فرض ضرائب وتمويل ميزانيات متضخمة. ويحتسب فى هذا الشأن ما يطلق عليها دولة الرفاهية الكينزيائية[١] Keynesianische فى هذا العمل الجماعى الذى أدى إلى عبودية شرق أوروبا، وتجمد غرب أوروبا إلى حد التوقف. وتبدو العولمة من خلال وجهة النظر هذه كمهرب من حارة سد، سارت فيها الديمقراطيات القديمة بداية من فترة السبعينيات، الأمر الذى أدى إلى تنامى وازدهار علاقات التوزيع بغرض الرفاهية التى حدثت بعد الحرب.

فالقضية هنا ليست مقصورة على اتباع سياسة الاعتدال، حتى لو كان الأمر يتطلب الادعاء بالاندماج الاجتماعى وتحليل السياسة أكثر من طاقته وتنص مفاهيم التجمد أو التيبس وعدم الصلاحية للحكم، المفردات الأساسية بشرح ضعف النمو فى أوروبا منذ عصر السبعينيات.

---

(١) جون مايراد كينز John Maynrad Keynes خبير مالى واقتصادى بريطانى (١٨٨٣-١٩٤٦). (المترجم)

وقد قدمت أزمة الديون المرتبطة بالعالم الثالث قدرا كبيرا من الاقتصاد الشعبى المرغوب فيه، الذى يعد بتمويل الوعود الانتخابية لمواجهة الأسواق الدولية تجاه الصناعة المحمية عبر تضخم وقبول الديون الخارجية [Dornbusch/ Edwards., 1991]

وتمثلت مواطن الضعف للديمقراطيات الحديثة فى شرق أوروبا وفى العالم الثالث فى عدم مواجهة التحديات ودواعى التوافق، ولكن من خلال الإصلاحات الودية، والتى ترحب بالوقوف إلى جانب الشعب صاحب الاختيار، وما من شك فى أن التجارة الحرة تحاصر احتكارات المؤسسات وتقلل بشكل غير مباشر القوى الاحتكارية لسوق العمل.

فالتجارة الحرة تقلل احتكارات شركات المقاولات وتخفض بشكل غير مباشر قوة الاحتكار فى أسواق العمالة [Olson 1982, S. 142] فما تم تقييمه منذ قليل من الوقت كهروب لرأس المال والضرائب يتحول إلى تقييم آخر بأنه حدث تم تحريره من كافة القيود. وتبدو أسواق رأس المال المحررة فى مصطلحات ألبرت فون هيرشمان بشكل مستتر [Hirschmann 1992, S. 77-101] كتوسع لمزيد من الاختيارات فالأمر هنا لا يقتصر على مجرد صوت يُدلى به فى الانتخابات أو فى الاعتراض أو فى الإصلاحات، الأمر الذى يعنى هنا أيضا كصوت هروب من قِبل صاحبه يمتلكه لمصلحته، هذا الأمر ليس موجها فقط نحو الديكتاتوريات، ولكن أيضا نحو قمع واستبداد دول الضرائب بشأن ممتلكات الأقليات، وأن تكون وسائل الضغط فى أطر محددة ومفتوحة الحدود وحيث يكون بإمكان الناس أن تهاجر حاملة معها موفوراتها وفى تلك الحالات تمثل الأسواق الدولية العامة ببساطة حلفاء لحقوق الإنسان [Crook 2001, S. 17].

وما كان ليصلح فى ثمانينيات القرن كرأى مركزى للاقتصاديين الليبراليين أصبح الآن فى العصر القريب مظهرا أساسيا من الثقافة الفائقة والتى كثيرا ما تعتريها ظلال متنوعة قادمة من علوم السياسة والاجتماع.

وبخصوص تيار الانتصار لنماذج الفكر الاقتصادى عبر علوم الاجتماع حتى الوعى العام فى كونه متتبعا إذا ما أعلن علماء الاقتصاد كلمة لها وزن فى إعادة تحديد سياسة حسنة وفقا لشروط العولمة.

ومن المؤكد حقًا أن العولمة تحد من مجال التصرف فى السياسة وخاصة فى اتباع سياسة غير جيدة إذ إن سياسة حسنة لعصر العولمة تكون قد تشكلت وفقًا لمؤسسات دولة ما تريد الإصلاح، بمعنى آخر أنها تنتهج طريق العولمة وقادرة على استيعابها وصياغتها فالعولمة تواصل السؤال والاستفسار عن كل أنواع المؤسسات فى شئون حق تواجدها [Issing 2001 S. 18 f]. وقد أبرز أحد مديرى البنك الألمانى الاتحادى السابق تعريفًا جديدًا للديمقراطية فى إطار ما رآه جيمس بوشمان James Buschman فى نظريته الدستورية للاقتصاد، وإذا ما تركنا جانبًا توازن المصالح لدول الرفاهية وإفراغ التضخم للثروات الخاصة والدفاع عن تطورات غير مرغوب فيها، الأمر الذى يُحدد فيه الناخبون أسواق رأس المال ويقرروها [Tietmeyer 1998, S. 10]. ويتم اتباع ذلك فى السياسة الداخلية عبر العديد من السياسيين فى تقييمهم الجزئى لمزيد من المجالات الذاتية الناجمة عن سلوك وتصرفات برلمانية يتم نقلها إلى بيروقراطيين متخصصين.

من خلال الوفد المسئول عن السياسة المالية للبنوك المركزية المستقلة تم ضم مؤسسة مستقلة لمعظم دول التعاون الاقتصادى والتطوير [OECD] فى كلا العقدين الأخيرين تكون آلياتها تحقيق الميزانيات العامة وسياسة سوق العمل والاقتصاد بوجه عام. وهذا يعنى استقلالية هذه المؤسسة وقدرتها التأثيرية كنموذج يمكن تعميمه فى قدرته الإدارية غير المرتبطة بالسياسة والسير نحو مجالات سياسية أبعد من ذلك.

إن تغيير أوضاع أنظمة المعاشات على إجراءات غطاء رأس المال يحدث التأثير المتأنى لأسواق رأس المال الدولية ويكون بذلك بمثابة طلبات وتعليمات مقدمة لعملاء صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى.

يُفهم من هذا كله ازدياد التضييق فى مجال الحيز السياسى وحرية التحرك فيه، الأمر الذى يؤدى إلى كثافة فقدان السيادة للدول حتى لو اتفق الاقتصاديون الجدد ونقاد الديمقراطية المتطرفة وهو الشيء الذى يصعب فيه الاحتفاظ بالادعاء الذى يتضمن مفهوم السيادة ويكون تأثيره معوقًا ومثبطًا.

[Narr/ Schubert 1994, S. 257; vgl. Camilleri/Falk 1992]

تمتد تأثيرات الإعلام وشبكات الاتصال الاجتماعية وتتسع مجالاتها على أماكن ليست متساوية تمامًا لأقاليم الدول ويكون المتضرر من ذلك أربعة، وخاصة ما يمس جوهر حقوق وسيادة الدولة العليا والمندرجة تحت ميادين السياسة:

أولاً: بشأن فقدان احتكار النظام النقدى وتدبيره والذى يمثل الأمر الضرورى عند كل من جين رودين وحتى عهد ماكس فيبر كرابط أساسى للحكومات الحديثة، وكان لوفد المتخصصين فى السياسة النقدية فى البنك المركزى الأوروبى [EZB] باعتباره مؤسسة عابرة للقومية إلى الدولية فقد اعترف حتى الآن بثلاثة عشر دولة أوروبية فى أمر تضييق حيز اللعب السياسى فى شئون النقد منذ أواسط سبعينيات هذا القرن.

وقد بدأت دول الإصلاح الأوروبى المركزى خطوات على الطريق نحو مجال المنطقة الأوروبية وحتى دول شمال أفريقيا الخاضعة للمنطقة الفرنكية التى ارتبطت بقرارات البنك المركزى الأوروبى فى أمور السياسة النقدية.

وهناك أيضًا دول أخرى فى مناطق أخرى من العالم تخضع لضغوط التوافق فى السياسة النقدية على سبيل المثال: الأرجنتين التى ارتبطت منذ عام ١٩٩١ بآلية مجلس نقدى ثابت بشأن الاحتياطات الدولارية التى يمنحها البنك المركزي، وقد اتخذت الإكوادور خطوة أكثر تقدمًا لتعيش عالم الدولار متبنية بذلك العملة الأمريكية.

وتحدد إجراءات التشاور للاحتياطات الاتحادية فى واشنطن للسياسة النقدية لما يزيد عن خمسين دولة فى العالم. ومن هنا يمكن تخمين التوجه عن إمكانية تحديد مثالى لتثبيت العملة بصفة مبدئية ودون الارتباط بالحدود القومية مستقبلاً. وعن إمكانية تضاؤل أو إقلال أعداد العملات إلى اثنين أو ثلاث مع تزايد التكامل والاندماج نحو عملة واحدة. ولهذا كانت إجراءات الحسابات الداخلية للمؤسسات الدولية الكبرى والمساهمة فى استخدامات شبكة الإنترنت. الأمر الذى يؤدى إلى تقليل رقابة الحكومات والدول والبنوك المركزية. ويسير على هذا النحو القوى المحركة لهذا التصور فى المشاركة لحدوث ذلك خارج نطاق الأنظمة التقليدية لإتمام المدفوعات [Sowoboda u. a. 2000].

ولربما تتحدد مسئوليات صفقات الهيئات الدولية والتجارة الأوروبية والنقد الإلكترونى والأنشطة العابرة للحدود والمشتروات الأجنبية فى التحديد الجذرى لقدرة التصرف الحكومى فى تآكل وتناقص سيادة فرض الضرائب [Tanzi 2000]، ويشارك فى كل ذلك المنتجون والمستهلكون بنفس القدر ولهذا فإن فرض ضرائب على مؤسسات دولية تخلق مشاكل من نوع جديد أمام الدولة ولهذا فإن رأس المال المتحرك يستطيع فى كل وقت البحث عن أماكن مستقرة تفرض فيها ضرائب مخفضة أو تمنح فيها إعفاءات ضريبية أو تحظى بدعم من خلال استثمارات أجنبية.

وقد أبانت بوضوح متوسطات التخفيضات لعمليات المقاولات بالمؤسسات لدول التعاون الاقتصادى والتطوير [OECD] فى الأعوام ما بين ١٩٨٨ – ١٩٩٨، الأمر الذى يمثل تنافسًا فى مجال الضرائب وخاصة فى الأماكن المستقرة اقتصاديًا [Gropp/ Kostial 2000]. هذا وقد يضغط المضاربون كاتجاه بالنسبة لهذه الحالات التى تكسب فيها المؤسسات الكبرى المليارات وبحيث يكون الدين الضرائبى عند رقم صفر [Jonston 2000].

وبالرغم من النقل الحقيقى للأعمال فقد طورت المؤسسات الدولية نظامًا معقدًا تحت مسمى أسعار التحويل، الأمر الذى يخدم تأجيل قلة المكاسب للأسعار

وخاصة الضرائب أو المكاسب، الأمر الذى يعنى خدمة تجنب فرض الضريبة وقد ينجح هذا النظام تماما عند شراء خدمات أو إنجازات سابقة قامت بها فروعها وخاصة فى دول ذات عوائد ضرائبية قليلة.

وتكون صعوبة تقييم هذه الإنجازات من خارجها، الأمر الذى يقلل من الضرائب العالمية المرتفعة عبر رفع أسعار التحويل لمثل هذه الإنجازات المرتبطة بدول ذات عوائد ضريبية ملزمة، ولعل عدم تقدير القوة لمثل هذه العمليات يؤدى إلى إنهاء ما يقرب من ٦٠% من تجارة العالم داخل المؤسسات المتعددة الجنسيات [Bishop 2000, S. 14]، الأمر الذى يجعل دول التعاون الاقتصادى والتطوير [OECD] ودول الاتحاد الأوروبى فى احتياج جاد إلى تطبيق تنظيمات وقواعد تتخطى الحكومات .

ويسهم المستغلون والمستهلكون فى حالات التعبئة بشأن تآكل الأساس الضريبى على مدى زمن طويل كأن يتم نقل العناوين الضريبية إلى الخارج كامتياز لكبار القوم والرياضيين وكبار العاملين الشاغلين لمراكز عليا فى مؤسسات متعددة الجنسيات. إلا أن هذا الحال لم يستمر طويلاً، فالخدمات المعتمدة على شبكة الإنترنت عبر الحدود لم تترك إمكانية واضحة لتحديد أحوال التشغيل أو الضرائب فى مكان بعينه.

إن تنامى أهمية المؤسسات المتعددة الجنسيات فى سماحها بزيادة أعداد العاملين وزيادة دخولهم وعوائد رؤوس أموالهم أمام السلطات الإدارية لدولهم وأوطانهم ولهذا فقد تم إحصاء ما لا يقل عن ٢٠% من الدخول الأجنبية لمستثمرين ألمان من المكاتب الإدارية المالية الألمانية وتصدير سلع الرفاهية المعفاة من الضرائب وأجهزة الكومبيوتر التقليدية والنقالة (اللاب توبس) والسيارات الفخمة، التى تمثل تأثيرا جانبيا وربما مؤقتا بالرحلات التى تتم فى الخارج.

والأمر المهم فى هذا الصدد يتمثل فى صفقات الإنترنت التجارية الصاعدة والمستويات غير المادية لمجموعات الإنتاج المختلفة وطلب سلع وخدمات من

خلال بوابات شبكة الإنترنت متفاديًا بذلك أحزاب ثالثة من قبل كبار التجار ووكالات شركات التأمين ومستشارى الهيئات الذين يعتمدون فى معلوماتهم على الإدارات التقليدية بفرض الضرائب.

فمن خلال تحويلات رقمية ومراسلين لصفقات مغلقة، الأمر الذى يصعب فيه تحديد هوية من يحق عليه فرض الضرائب. ويمكن التخفيف فى ذلك من خلال تغيير أو استبدال الكتب، والمجلات، والموسيقى وكافة الإنجازات الخدمية بواسطة تلك الصيغ الرقمية. وهذا يسرى وبخاصة فى التنامى السريع لخدمات تمويل شبكة الإنترنت.

ويتعامل مقدمو هذا اللون من الخدمات مع أفرع مؤسسات تمويل جادة عبر بنوك الإنترنت والتى يتم تقديمها على برامج بروكرن أون لاين[١] [OnlineBrokern]. ويبلغ عدد الحسابات من هذا النوع فى ألمانيا الاتحادية ١٠ مليون حساب، كما تم إجراء ما يربو عن ١٣% من عمليات توزيع الأسهم عبر برنامج البروكر المباشر، ويتفادى المرء، فى حالة الاستفادة من هذه الخدمات، الاتصال الشخصى وأن يكون الاتصال معتمدا على الخدمات التى تقدمها شبكة الإنترنت وبهذا تنتفى الصلة المباشرة بالأشخاص المشاركين وحتى بأماكن إقامتهم.

وتظهر المشاكل العملية بوجه خاص أثناء تنفيذ اللوائح القانونية القومية [Deutsche Bundesbank 2000, S. 59]، وما من صحيفة فى أيامنا هذه إلا وتتضمن تلميحات أو بيانات لفتح حسابات فى مجال دول واحات الضرائب، ودون الحاجة إلى الدخول فى مراحل بعيدة المشوار، وبحيث تكون الحدود بين تجنب الضرائب المشروعة وبين الهروب الضريبى أمرًا غير مشروع وتصبح جرائم غسيل الأموال من الأمور التى تحدث دون توقف. ولهذا أطلقت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى [G7] مع ذكرها السبب فى ذلك، الأولويات التى تراها مجموعة دول

---

(١) عبارة عن بنوك تقدم خدماتها التجارية عن طريق الإنترنت وهى بنوك ذات مميزات متعددة لأصحاب رؤوس الأموال. (المترجم)

التعاون الاقتصادى والتطوير OECD واستخدام تنظيماتها للوسائل المتعددة لغسيل الأموال عبر بنوك الإنترنت [FATF 2000, S. 2-4].

وتتزايد الصعوبة فى فرض ضرائب على المكاسب والعوائد القادمة من تجديدات التمويل، وإدارة الثروات المقدمة من مركز برامج الخاصة بتوسيع قطاع الأعمال والوظائف المالية لمراكز ال Off- Shore والواردة من بلدان الشواطئ والتى يراها كبار العملاء الأثرياء حقًا من حقوقهم، وهى أمور مسموح بها حاليا لعملاء البنوك من الطبقة المتوسطة. ويربط صندوق مؤسسة هيدج للتمويل المالى [Hedge-Fonds] مؤسسات التجارة الوسيطة وغيرها من صيغ المؤسسات الصناعية بنماذج محكمة لإدارات المخاطر والمجازفة وذلك من خلال تجنب هذا الاتجاه الضرائبى.

ويشارك بشكل مكثف فى هذا الشأن عملاء القطاع الخاص كأفراد، وأيضا المؤسسات الدولية، ففى منتصف تسعينيات القرن تم اكتتاب ٢٦% من القيم المودعة للهيئات، ٣١% للمكاسب الصافية للمؤسسات الأمريكية المرتبطة بمؤسسات ضرائب عادلة يطلق عليها مصطلح ال Tax-Haven والتى تنتج ما قدره ٣% من جملة الإنتاج الإجتماعى الدولى [Bishop 2000, S. 13] ويبدو الإجحاف بالأسس الضريبية والتقليل من شأنها عبر اتفاق الحكومات، مثلما هو حادث فى مجال التجارة والمعاملات البنكية الإلكترونية ال E-Commerce وال E-Banking. وظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح قيادات الأنظمة المدعمة بتكنولوجيا الإنترنت، وحيث أصدر المؤتمر المنعقد عام ١٩٩٨ ما يسمى بوثيقة الحرية للإنترنت، والتى استبعدت فرض ضرائب على ما يرسل بالإنترنت وعلى مدى عدة أعوام. سواء كان ذلك داخل أو خارج الحدود وذلك كضمان أكيد لكافة صيغ الصفقات الناشئة فى هذا الصدد. وقد ينجح مشروع خطة فرض ضرائب تدريجية، بداية فى أوروبا، لأن تجار سلع الإنترنت يفضلون فرض ضرائب على سلعهم وفقا للوائح الدولة المستقبلة لهذة السلع والتى يتم فيها تحصيل المبالغ

المطلوبة، وبالتالى فليس هناك ما يمنع من التعامل معها. وتفتقد الإرادة فى الغالب دورها بشأن إضعاف وتقليل هروب رأس المال والتنافس الضريبى غير المحمود. وتشتهر الولايات المتحدة الأمريكية بعدم استعدادها للتعاون فى مجال الضرائب.

ويعود الفضل للنمو الذى عايشته أيرلندا فى الازدهار الاقتصادى الفائق فى العقد الأخير من هذا القرن للتنافس بشأن الحصول على استثمارات أجنبية بضرائب مخففة بجانب الدعم الكبير من دول الاتحاد الأوروبى لها. ورغم من ذلك فهى تدافع بشدة ضد توافق واتحادات المؤسسات الضرائبية.

ويتبين عدم نجاح كافة المبادرات لفرض ضريبة المصدر لدول الاتحاد الأوروبى أمام المصالح الخاصة لكل من لوكسمبرج والنمسا وبريطانيا العظمى. الأمر الذى تتخوف منه وبحق مجموعة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD من تنافس غير عادل قد يؤدى إلى عدم قدرة الحكومات على التجاوب والاستجابة لمتطلبات مواطنيها بشأن تقديم الخدمات العامة.

[Hufbauer 2000; Bishop 2000, S. 9-11]

وتقلل تعاونيات المال والسياسة الضريبية المتغيرة من مجال التحرك السياسى والاقتصادى للحكومات كعامل ثالث وذلك عبر حدود جديدة لديون هذه الحكومات، ولعل إيجاد وتوافر سياسة تشغيل كينيزيائية وفى إطار حكومى قومى وليصبح فى ثمانينيات القرن محل تساؤل لانضوائه تحت مسمى تدويل العملة وأسواق رأس المال وبناء مستوى ربوى دولى.

[Scharpf 1987, S. 300ff]

ولم تعد الحكومات تمتلك القوة القابضة والمتميزة على الفوائض والمدخرات القومية، وليس هناك من بديل سوى وجود مؤسسات تلتزم بتمويل أسواق رأس المال، الأمر الذى يعنى تقييما لسياستها فى تجنب نقاط المخاطر والعوائد ويؤخذ فى الاعتبار كأمر واقع البرامج المكلفة وبصفة أساسية مخاطر شئون الميزانيات وقضايا التضخم والتى تجذب نحوها المزيد من الإضافات الربوية.

وتهدف فكرة المديونية الإنتاجية زيادة النمو السياسى إلى حدوث العكس، وفى أيامنا هذه نرى تواجد الميزانيات المتساوية وقرارات فوائض التمويل من أجل تخفيض المديونيات فى إطار البرنامج المعد لذلك.

وتسعى الدول الثلاث عشرة لمنطقة أوروبا إلى وضع برنامج ثابت من خلال البرمجة لعلاقاتها السياسية والاقتصادية وبهدف التوصل إلى وثيقة نمو وتدعيم للاقتصاد وذلك من خلال دراسة دقيقة يمتد سريانها حتى عام ٢٠٠٤ وبحيث يتم تحقيق التوازن المطلوب للميزانيات العامة.

وتخضع بعض الحكومات طواعية، ولأول مرة فى التاريخ، للمقاطعة من خلال دول مجاورة لها حينما تزيد حدود النسبة المئوية عن ٣% فى عجز ميزانيتها، ولا مفر لها من دفع غرامات مالية للمجتمع الأوروبى.

ويتبين العامل الرابع فى مشاركته العميقة للتغييرات كتفاهم طبيعى قائم حتى ذلك الحين لدول الرفاهية الغربية. وتمثل قضايا التساوى الضمان الاجتماعى والعدالة والمرتبطة على الدوام بنظم اجتماعية وضرائبية وبعوامل التأثير الفعال للكفاية والاتفاق.

ويتحدث علماء الاجتماع من الليبراليين الجدد عن حكومة اجتماعية من صيغ الزمن الماضى فى خضم اقتصاد دولى يصبح الموقف القومى المساند نوعا من الفوضى، ولهذا يقرر ريشارد مونش [Richard Münch 2001, S. 124] اقتصار ذلك على ما يسمى أزمة نظام دول الرفاهية الأوروبية ولم يعد تواجد إمكانيات حيزات توسط مفتوحة، سواء كان ذلك لمساندة ودعم قومى ووطنى أو استعدادا لدولة قادرة على التصرف فى تأكيد وتدعيم مستوى معيشى عام مرتفع لإنجازات السوق الفردية .

ويمثل توجيه التكاليف الاجتماعية بهدف تحديد الاستثمارات أمرا لا يمكن تحاشيه أو تجنبه وحتى يتسنى اللحاق إلى المستوى التكنولوجى لأوروبا المتخلفة بالنسبة لليابان والولايات المتحدة الأمريكية. علما بأن التخفيضات التى أجريت فى

ميزانيات الحكومات الاجتماعية وفى حدودها الدنيا كانت أمرا مطلوبا، بل قد يتطلب الأمر فى حالات الضرورة أجورا متنوعة وتمويلا خاصا للمعاشات وحتى يتم تحويل نماذج الاجتماعات الأوروبية إلى الاتجاه الأمثل المتحرر لهيئة الأمم المتحدة [Münch 2001 S. 271-273] ويؤثر تسلل التآكل فى القيم المندمجة اجتماعيا والمعتمدة أساسا على ثبات الاقتصاد الإجتماعى فى وقت الأزمات وحتى من وجهة نظر أهل الغرب المستفيدين من عوائد العولمة وتفسيرهم لمستندات الشراء كرسوم لأصوات الدولار، وتقدم بذلك حلا أكيدا للوصاية على كل القضايا المشروعة، فالذى يشكو من مصير وقدر الديمقراطية فى مجال العولمة وينادى بالمزيد من الديمقراطية من أجل المزيد من الرقابة ولتحقيق اقتصاد متحرر، بغض النظر عن وجود نقطة مهمة متمثلة فى علاقات الأموال التى توصف بالعولمة وممارستها بأسس مؤسسية وبروز ديناميكيتها من خلال قرارات ديمقراطية مشروعة وبرلمانية.

وتتم صياغة العولمة من جمهور العامة من المستهلكين والناخبين، وتمر القضية بشكل هامشى مستندة فى ذلك إلى مبدأ الديمقراطية فى مقابل العولمة، والناخبين فى مقابل المستهلكين، وعليه تكون العولمة هى الصيغة الجديدة للديمقراطية الاجتماعية. [Rieger/ Leibfried 2001, S. 48] وتوقف القيود المرتبطة بالأسواق المحررة الحكومات من الخارج مؤكدة لسياسة مصاغة تحمل معها الكثير من التجارب والقضايا الصعبة.

وتعتبر سياسة الإجراءات الحكومية فى تطوير الاقتصاد والتشغيل من الأمور التى لا يتطرق الحديث عنها، ويمثل علامة على انتقال السياسة النقدية للبنوك المركزية المستقلة ولا مفر من أن تخضع الميزانيات العامة للسياسة الضريبية والحكم على أسواق رأس المال من خلال هذه البنوك.

وتفسر ردود فعل السياسة لعوامل تعبئة الإنتاج فى حدودها الدنيا فى مجال التنافس البينى للحصول على تكاليف الإنتاج بشكل منخفض، الأمر الذى يتعرض

لمجازفة أعلنها مارشال[1] T. H. Marshall بشأن إعادة تطوير حقوق المواطنين إلى مرحلة سابقة ومن خلالها يتم إبراز الصراع بين الطبقات من خلال مؤسسات مُؤمَّنة. ويشارك هذا الخوف علماء الاجتماع وعلماء السياسة ويشخصون ثورة عروض العولمة التى تلعب فيها السياسة من جانب واحد دور الالتزام بتحسين شروط السوق وذلك بتقليل قوة الاندماج فى مجتمعات دول أمريكا اللاتينية ودول شرق أوربا.

ويشخص بنيامين باربر [Benjamin Barber] فداحة قضية الجهاد من أجل تحقيق الهوية، الأمر الذى يتبين منه الحكم الخاطئ وحسن النية فى الليبرالية الجديدة، كما يصعب فهم الديمقراطية من خلال حملات من جانب أحادى للأسواق المتحررة من عالم العملات المعدنية والورقية Mc World [Barber 1995. S. 236] ولا تشترط المشاركة الناجحة فى قضايا العولمة توافر حكومة اجتماعية بحد أدنى وإنما ينبغى توافر مؤسسات قوية تستطيع أن تستوعب الصدمات الاقتصادية والصراعات الاجتماعية.

ويحتاج النظام الإجتماعى آفاقا كبرى من المستويات والقيم الثابتة التى لا تضعف أو تذوب فى صالح السوق. ولم تتوافر الأسواق الحرة بشكل كاف. حتى إن روبرت أ. دال Robert A. Dahl ارتضى ذلك، بينما اعتبر بيتر ل. بيرجر Peter L. Berger الانتصار لرأس المال الديمقراطى أمرًا غير آمن تقريبا. [Dahl 1992-Berger 1992]، ويشكك باربر بوجه خاص فيما يدعيه ريجر Rieger وليبفريد Leibfried نحو هوية المصالح بين المستهلكين والمواطنين السياسيين. حيث أجد نفسى كواحد من المستهلكين فى الرأسمالية مستحقا لما أقدمه من خدمات، ولكن فى مجتمع ديمقراطى لم أعد مجرد مستهلك فقط، ولكن أيضا كمـــواطــن،

---

(١) **مشروع مارشال** (صدر رسميا باسم **برنامج الانتعاش الأوروبى**، *ERP*)، هو برنامج اقتصادى لتشجيع الدول الأوروبية على العمل معًا للإنعاش الاقتصادى بعد الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

بل أستطيع كمواطن مع الآخرين التأثير فى تغيير النتائج العامة غير المرغوبة لقراراتى الخاصة التى اتخذتها. [Barber 1995, S. 244].

وتتأكد مسببات تلك التقديرات من خلال وظائفها المختلفة تجاه الأسواق وخلال المؤسسات السياسية وخاصة خلال الخبرات التى يصحبها توافق ظروف نمطية يتميز فيها منطق التنافس للسوق وبدون أن يهدف لتحقيق حل غير مرض، وتبرز مثل هذه الحالات فى العادة لفشل الأسواق فى مجال اقتصادات السوق كحدث ناتج من تدخل الحكومات [Lindblom 1983, S. 134-154] وتتأثر ديناميكية عدم التساوى المرتبطة بفشل الأسواق، واعتبار تدخل الحكومة وقدرتها فى إخضاع الوحدات الاقتصادية العابرة للحدود محل تساؤل. وبطرح السؤال عن كيفية التصدى لما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواسط التسعينيات بعدم إقرار التعريف بدول الرفاهية والتى أعلن عنها بيل كلينتون Bill Clinton باعتبار ذلك نهاية لهذا النوع من الدول كما هو معروف فى دساتير حقوق المواطنين .

والسؤال الذى يمكن طرحه هنا، هل اعتبار نمو المعدلات للأسواق المتحررة بلا حدود ما يمثل الطريق المميز الذى يحظى بقيادة رشيدة فى المجتمع الأمريكى من جانب العولمة أكثر من المجتمعات الأخرى؟ أو أن الأمر يتعلق ببرامج سياسية لبدائل أخرى كصيغة نموذج لمجتمع أوروبى؟!

وللإجابة عن مثل هذه التساؤلات، ولماذا يحدث كل ذلك فى تلك المجتمعات، ما هى إلا امتحان لمقولة ليبست (Lipset–These) عن علاقة الاندماج الاجتماعى والديمقراطية وشروط العولمة. ومن أولى المشاكل التى ترتبط بالأطر القومية لآليات السوق ذات صلة وثيقة بعدم تساوى النتائج. وتعد الأسواق كمناطق لا علاقة لها بالأخلاق برغم عدم تجهيزها غير المتكافئ مع دخول سلطات التفاوض التى يشارك فيها المساهمون.

وتتم مشروعية النتائج المرجوة لهذه الشروط وبحيث تسهم هذه الأسواق فى استخدام أمثل لكل المصادر، والتى لا يرغب أحد فى أن تكون أمرا غير مقبول.

ويصبح عامل الرفاهية، الذى يرجع لفيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto مناسبا مع بداية التجهيزات المختلفة، أى بمعنى عدم التساوى الفائق.

وتجذب علاقات عدم تساوى التوزيع نحوها جولات تأثيرية ثانية وثالثة يتمخض عنيا كمحصلة لتراكم عدم التساوى هذا. ويمكن لأشخاص من أصحاب الدخول المنخفضة تكوين وفورات غير كافية من أجل جمع رأس مال لدعم استثمارات وتقديم عوامل العدالة من منظور العدل والشفافية والتأثير الفعال، تصحيحا لسياسة وضع المدخل إليها فى طريقه الصحيح. وذلك للحفاظ على عدم التساوى الديناميكى للأسواق فى نطاق ما يمكن تحمله.

وتعتبر المقولة الثانية لفشل الأسواق ممثلة فى قلة الرعاية بشأن مدها بالسلع العامة والتى تشمل التأمين وطرق النقل الأساسية وأساسيات البحث والثقافة والتعليم. وتكون تلك الأمور حرة إلى حد بعيد بسبب إمكانية عدم تقسيمها أو عدم استبعادها وبحيث لا تقف مساندة لمصالح مشروعات اقتصادية خاصة.

وتوجد إمكانية توافر أشخاص للإدارة فى أسواق العمل فيمكن للمؤسسات أن تدخل وتشارك دون أن تسهم فى قضايا وعمليات التعليم أو التأهيل. وكى نضمن رعاية كافية للسلع العامة، فلا مفر من أن تحرص الدولة على تطبيق الأنشطة القانونية والضرائبية فاذا لم يحدث ذلك، فستكون النتيجة العجز والنقص فى مجال التأهيل المهنى وفى خفض تمويل النتائج العلمية والتى تكون كافية لمبدأ المنفذ الدولى أو لإضعاف عام للعوامل والتى تدخل فى أيامنا هذه تحت مفهوم المكان أو المستوى النمطى.

وترتبط نوعية السلع العامة بشدة كعامل ثالث بالتكاليف الاجتماعية وكذلك العوامل الخارجية السلبية لاقتصاد السوق. وذلك من خلال تقديم أمثلة الاستفادة الاجتماعية والخاصة باقتصادات السوق. والأمثلة المشهورة لهذه التأثيرات السلبية الخارجية غالبا ما تكون ناشئة من خلال التلوث البيئى، الناشئ عن مصاريف الاقتصاد الشعبى.

وتتنصل المؤسسات من المشاركة فى التعامل المنظم وغير الكافى فى استهلاك المصادر الطبيعية مثل الماء والهواء بالنسبة لشركاء السوق أو لجمهور العامة. ذلك أن التكاليف هنا ليست فى صالح ميزانها ولكن من أجل مراحل إنتاجية متقدمة أو لأجل ميزانية عامة للصحة.

وإذا كانت الأسواق لا ترصد هذه التكاليف بشكل مساو فإن واجب السياسة أن تتحمل هذه التكاليف الاجتماعية أو أن تتحرك المؤسسات المسببة لذلك من خلال إصدارات قوانين تحد من ذلك وتكون فى صالح ميزانها .

وتوجد حالة توافق رابعة تنمو من موقع السلطة السياسى وتكون فى صالح المؤسسات الكبرى، الأمر الذى يؤدى إلى اتفاق الرأى بأن كل الأفراد لهم نفس الهدف وهو الوصول للسلطة والحصول على المعلومات التى يبغونها أو يكون لديهم نفس الثقل فى قضايا التفاوض.

وتمتلك المؤسسات الكبرى بلا شك من المزايا الفائقة فى مجالات الاقتصاد وفى محظورات المشاركة فى الأسواق أو فى تكوين تحالفات أو فى خلق أوضاع احتكارية فى السلطة كى تستخدم فى التأثير السياسى، ونظرا لقوة حجمها الكبير تستطيع كمؤسسات إعداد التشغيل أو كمؤسسات للنقل والإمداد أو لأسس الضرائب، بأن تتحكم فى أقاليم كاملة، الأمر الذى لا يتمخض عنه تشتيت اقتصادى، ولكن يخلق مدخلا مميزا لأصحاب القرارات السياسية. وذلك لأن منطق مؤسساتهم لا يرغب فى الحصول على مكاسب متوسطة على حساب المتنافسين، وأصبح مبدأ مراقبة التنافس عنصرا غير متنازع عليه لكل سياسة ترتبط بتنظيم السوق.

وترتبط كل هذه الصيغ الأربع المذكورة هنا والمسببة لفشل السوق صلاتها بعمق فى القدرة الوظيفية لصياغة السياسة الديمقراطية والتى اعتبرت نوعا من التدخل الحكومى - كثر أو قل - فى مجالات المجتمع.

ولذلك بقيت حتى ذلك الحين اقتصادات السوق المعروفة وذات الطابع الديمقراطى، الأمر الذى يشكل خليطا فى هذا الشأن [Dahl 1993]. واعتبرت

ديمقراطية فترة ما بعد الحرب أمرا ناجحا. وعلى مدى طويل فى اليابان عبر كوريا الجنوبية وحتى إسبانيا، والتى لعبت الدولة فيها دورًا جادا، سواء كان ذلك عن طريق تطبيق دعم الضرائب أو منح إغراءات للتصدير أو لدعم سياسة التعليم والتصنيع.

وتكتسب الحالات الأربع المذكورة وفقا لشروط العولمة قوة انفجارية جديدة، إلا أنه يخشى فى المقام الأول من أن التوزيع غير العادل كثمار موجودة فى الأفق للعولمة، الأمر الذى يوحى بتأثيرات سلبية على التماسك الاجتماعى وعلى متانة وصلابة الديمقراطية.

ولهذا أبرزت قضايا عدم التساوى فى السنوات الأخيرة من جديد لفت النظر فى شأن التراكمات التى تسببت فى تطور عدم التساوى هذا وبشكل معقد فى داخل المجتمع وفى نفس الوقت فى إطار دولى[١].

ويتحرك بالتوازى - كشىء ملفت للنظر - التنامى السريع لعدم التساوى نحو تحرير أسواق التمويل ودعمها. وهى لا تقدم اتجاهات طويلة الأمد وبتأثيرات بعيدة المنظور، ولكن فى التغييرات داخل إطار عقد من العقود والتى شملت فى هذا التوجه دولا ذات بنية مختلفة تتمتع بمجتمعات متساوية فى تقاليدها مثل تايلاند، أو ما كان منها ما يرتبط بعدم تساو ضخم كالمكسيك أو بلاد فقيرة كبنما وإثيوبيا وكذلك البلدان ذات اقتصادات الأسواق المفتوحة والناجحة على المدى البطىء مثل هونج كونج، أو دولا ذات معدلات نمو عالية كالصين وأستراليا، وأيضا دولا ذات اقتصاد راكد مثل روسيا ورومانيا وبلغاريا.

---

(١) البنك الدولى والسادة كانبور ولوستيج عام ٢٠٠٠ Kanbur/ Lustig وهى المراجع التى عالجت توجهات العولمة وتوضيح الفروق المهمة بين عدم التساوى الداخلى والبينى فى المجتمع، وذلك بمشاركة السادة كورسينيريز وموران عام ١٩٩٧ وهيئة UNDP عام ٢٠٠٢، [Korzenieniez/ Moran 1997 – UNDP 2002, S. 19].

وتدع حقيقة عدم المساواة على المستوى الدولى والقومى المتزايد والتخمين بالقول بأن هناك عوامل خلفية عامة تكون تأثيراتها غير كافية فى المجتمع وخاصة تلك التى ترتبط ارتباطا وثيقا بوجه عام بالعولمة. وبشكل غير واضح عما إذا كانت الحكومات تمتلك حقا الوسائل - قلت أو كثرت - وتتحمل المسئولية تجاه الاندماج الاجتماعى.

ويرجع توضيح عدم تساوى الدخول المعتاد إلى ما يطلق عليه بمكافأة المهارة. الأمر الذى مكن تيار التحول المطلق والتكنولوجى لقوى عاملة وذات تأهيل عال من رفع دخولهم فوق مستوى أعلى من مستويات الدخول المعتادة.

ويظهر على النقيض من ذلك فى مؤخرة الجدول بيان الدخول لمن هم ذوى تأهيل محدود أكثر انخفاضا وذلك فى دول يصبح المتنافسون فيها يراقبون رصد الأجور المنخفضة ويخضعون لضغوط العمال المهاجرين والعمل على رفع مستويات أجورهم. وتصبح الشروط الاجتماعية لديمقراطية العالم أمرا غير سوى وليس فى الصالح إذا ما تنامى عدم التساوى مصحوبا بحركة تغيير اندماج اجتماعى وثبات سياسى للاقتصاد. وهذا يمس فى المقام الأول بلدان العالم الثالث النامى والتى لم يحدث تقدم فى معظمها، وهو الأمر الذى تم التنبؤ به فى خمسينيات وستينيات القرن ونعنى به محاولات الاقتراب من الدول الغنية.

ويحدث للأسف العكس فعدم التساوى الدولى قد نما بسرعة مدهشة فى الخمس وثلاثين سنة الأخيرة. والتى حدث فيها أن بلغ متوسط الدخل عام ١٩٦٠ لعشرين دولة من دول الرفاهية ثمان عشرة ضعف متوسط دخل عشرين دولة من العالم الفقير. ويواصل الفارق ارتفاعه فى عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٣٧ ضعفا.

وإذا ما تأمل المرء وعلى مدى أطول تباعد واختلاف هذا التوجه بشأن قضايا اللحاق المدهشة للصين منذ منتصف السبعينيات وفى الهند منذ نهاية الثمانينيات، لنجده أمرا طموحا، [Weltbank 2000, S. 59; Pritchet 1995]، حيث حاولت هذه الدول الإقلال من ظاهرة عدم التساوى الداخلى الفائق وأن الاستعداد

المفقود لبعض الحكومات فيما يمس عدم التساوى داخل المجتمع وما يتبع ذلك من صراعات، الأمر الذى يضعف آمال وطموحات النمو على مدى طويل.

وتتوافق القدرات المتنوعة لدول أمريكا اللاتينية وكذلك دول جنوب شرق آسيا مع شروط السوق الدولى المتغيرة منذ ثمانينيات القرن. الأمر الذى يرتبط بشكل جذرى بما تملكه المؤسسات المندمجة اجتماعيا والتى بدت أخيرا مناسبة لتوقف صدامات قادمة من الخارج .

ويمكن أن نوجز القول أن إصلاحات أسواق دولية دون توافر شبكات أمان اجتماعية أو أجهزة حكومية تقدم نوعا من الثقة للمواطن [Rodrik 1998b]، وعلى العكس من ذلك. حيث تعوق القلاقل عدم الثبات السياسى والأحوال القانونية غير الآمنة تدفق الاستثمارات الأجنبية ويزيد من حدة عدم تطوير البلاد المراد تطويرها.

خبرات إقليمية فى مجال العولمة

تبدو تأثيرات العولمة بشكل مختلف ومتعدد وفقا للإقليم الدولى الذى تتواجد فيه. ففى دول أمريكا اللاتينية التى حاولت فى البداية تحديث صيغ السوق بشكل جذرى وانتهى بها الأمر إلى تسوية غير سوية لميزانياتها.

وتشق معظم دول أمريكا اللاتينية طرق أنظمة حكم سيادية نحو الديمقراطية وفى نفس الوقت جذبت هذه المخاطر الحيوية فى نوعها أسواق تمويل العولمة للإقليم إلى نوع من العطف والشفقة والتنافس الحاد للاستقطابات الاجتماعية. على سبيل المثال ما حدث فى الأرجنتين الأمر الذى يمثل نموذجا لعولمة غير ناجحة.

ونرى على العكس من ذلك فى الدول الصناعية لغرب أوروبا التى استفادت من عقد أسواق العولمة ووجدت معظم المؤسسات الضخمة والبنوك استقرارا كاملا ويستطيع ساكنوها الحياة بقوة شرائية هائلة وخاصة للسلع المنخفضة الأسعار علاوة على سهولة وتوفر وسائل الاتصال والتواصل والرحلات البعيدة إلى

الخارج، إلا أنه قد برزت رغم ذلك أحوال واتجاهات بعدم الشعور بالأمان وبالتضامن فى أمور عدم التساوى والتمييز فى الحقوق. وتُظهر تطبيقات البلدان لضغوط العولمة أن السياسة تملك دون شك ما يمكن أن يتجاوز حدودها.

أمريكا اللاتينية و"الأزمة الأولى للقرن الحادى والعشرين"

يقترن الاقتراب من مصطلح التحرر بقضية اندماج السوق الدولى للمجتمعات واعتبار أنه ليس بالحدث السهل أو البسيط لفتح السوق، الأمر الذى قد يؤدى إلى فقدان الروابط الرأسية بين الفرص وبين أخطار العولمة وبين الطموحات المستقبلية لجذب الثبات الديمقراطى.

وتعتبر النتائج الاقتصادية لفتح السوق أمرا جانبيا وهامشيا، أما ما يؤخذ بعين الاعتبار فهو ديناميكية بنيتها الاجتماعية والتى تحدد تنظيم اختبارات التفاوض للدولة، كأمر طبيعى للسياسة وهى أمور ذات أهمية بالغة لمشروعية الديمقراطية.

ويؤخذ فى الاعتبار فى هذا المجال أهمية التوافق البنيوى لأسواق العولمة كأمر ملموس لمشروعية الديمقراطية مقدمة خبرات عايشتها دول أمريكا اللاتينية، باعتبارها الإقليم صاحب الخبرة الطويلة ببرامج السوق المتطرفة واعتبار إعادة التنظيم الأساسى للسياسة أمرا لم يحدث عبر التاريخ السابق للدكتاتورية العسكرية أو الارتباط بصراعات مدنية وعسكرية.

وتقود تراكمات أحمال الوراثة الاقتصادية إلى حالة توافق الظروف المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية والمظاهر السياسية للتحويلات المالية للخارج، الأمر غير الضرورى فى تدعيم الديمقراطية [Linz/ Stepan 1996, S. 220] ويقر المرء هنا دون توجس بتصريف ذاتى متغير للسياسة، فمع مرور سنوات قليلة قبلت معظم دول الإقليم تصرفات التصويت للأسواق كقاعدة نمطية لسياستها وكإجابة على سياسة السيطرة الاقتصادية الكبيرة لسنوات الستينيات والعقد الضائع لأزمة الديون، وتمت صياغة برامج لأول مرة للتوافق البنيوى فى الاقتصاد العالمى،

حيث تدفق فى الفترة ما بين عام ١٩٨٣ ما يربو على ١١٦ مليون دولار فى البنوك الأجنبية.

وتشهد عن قرب معظم حكومات الكرة الأرضية سياسة التحرر الاقتصادى والخصخصة وأنظمة الميزانيات كعلاج جيد ضد التضخم وضد هروب رأس المال ولا يمكن إنكار نجاحات مبدئية ومؤكدة ظهرت بوادرها لهذه السياسة والدليل على ذلك انخفاض التضخم الذى ساد فترة منتصف التسعينيات من ثلاثة مجالات إلى مجال واحد، الأمر الذى يقوى النظام المالى الحكومى وبخاصة الاندماج الإقليمى العالمى.

ويمثل تأسيس منطقة التجارة الحرة عام ١٩٩٤ مثلا أعلى تجسد فى منظمة النافتا [NAFTA] والتى ضمت الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، ومنظمة الميركسور [Mercosur] والتى تضم الأرجنتين والبرازيل وباراجواى وأورجواى، فى تعاملاتها منذ فترة وجيزة بدول الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى يعطى إشارة واضحة للعودة من العزلة القديمة وكإجابة على الأزمة الاقتصادية العالمية التى شهدتها ثلاثينيات القرن.

ويعتبر التوسع الفجائى والسريع للصادرات كوسيلة اتصال لنموذج ناجح لدول جنوب شرق آسيا مع الأخذ فى الاعتبار عودة فوائض رأس المال المتراكمة بكميات، والتى تبدو تأكيدا لإستراتيجية الانفتاح. ويتم تسجيل فائض صافى رأس المال الخاص بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤ بمقدار يزيد عن ٥٠٠ مليار دولار ومن بينها إعادة النقود المهربة إلى الوطن وأيضا الاستثمارات الخاصة الكبرى، ويعتبر قبول عضوية المكسيك بمنظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD فرصة رمزية للإقليم من خلال المشاركة النشطة فى العولمة ولتكون فى مصاف دول العالم الأول.

وتبقى معدلات النمو – على أى حال – خلف التوقعات المنتظرة، لارتباط ذلك بالمكافآت الحقيقية، وبحيث يظل عدم التساوى وتطور الفقر أمر يشغل البال،

ويشكل متوسط النمو السنوى للإقليم عبر سنوات طويلة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩ بنسبة ٣.٢% وهو ما يقع تحت متوسط ٥,٥% للأعوام ١٩٥٥ و ١٩٨٠.

وأظهرت أبحاث مقارنة للبنية الاجتماعية لعدد ثمانى دول من أمريكا اللاتينية عام ١٩٩٧، أن ٧٤% من العاملين تمثل مواقعهم أدنى فئة من أصحاب الدخول، و ١٤% من أصحاب الدخول المتوسطة و ٩% من أصحاب الدخول العالمية.

وتزايدت مع بداية ثمانينيات القرن أعداد العاملين المؤهلين تأهيلا كيفيا. وهذا يعنى أن التعبئة المهنية والوظيفية لم تعد تعبئة التقدم للأمام للحصول على دخول أعلى الأمر الذى لا يرتبط برفع الوضع الحالى، ولكن كمقياس أعلى لحالة التماسك للموقف البنيوى الاجتماعى.

وتُقَيِّم مجتمعات أمريكا اللاتينية بأنها ليست على الطريق نحو مجتمعات الطبقة الوسطى [UN/ECLAC 2000, Kap. 2][1] ويحدث مع نهاية التسعينيات انخفاض متوسط الأجور الحقيقية عن مستوى عام ١٩٨٠. ولهذا لم يكن الأمر مفاجئا أن يكون نجاح مقاومة ظاهرة الفقر أمرا محدودا نسبيا فى العقود الخمس السابقة. وحيث تراجع من ٦٠% إلى ٣٥% وبلغ العدد المطلق للأشخاص الغارقين فى الفقر يأخذ اتجاها معاكسا ويتزايد بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٥ بمعدل الثلث. ونجد فى الأرجنتين التى أظهرت نجاحا منذ وقت قصير ضمن ٢٤ دولة من دول العولمة الحديثة [Dollar/ Kray 2001] وحيث يقطن فى الأزمنة الحديثة ٤٨% من السكان تحت خط الفقر [Economist 1.6.2002, S. 54] ويعتبر مظهر الفقر فى أمريكا اللاتينية ممثلا للتمييز والتفرقة العنصرية والتميز الخاص بالجنس وتجزئة أسواق الأعمال والتجزيئات الإقليمية، حيث تزايد نصيب الخدمات الأمنية فى المؤسسات الخاصة والعامة ب ١٥% من النفقات الكلية الاجتماعية، ويصبح فى

---

(١) اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ودول جزر الكاريبي، ومقرها الرئيسى فى مدينة سنتياجو، شيلي. (المترجم).

نفس الوقت الوضع الأمنى فى المدن الكبرى أكثر مأساوية مع بداية هذه الإصلاحات، ويرى أكثر من نصف السكان أن علاقات التوزيع غير المتساوى أمرا غير عادل بالمرة. وتعتبر التأثيرات المضادة للإنتاج تمثل من جانب واحد إصلاحات ودية للسوق كونها صيغة برنامج مقدم من البنك الدولى عام ١٩٩١، وأصبحت سارية المفعول فى أيامنا هذه.

وتقر نفس المؤسسة فى تقرير خاص بالتطور الدولى لعام ١٩٩١ بالفشل الكبير الذى حدث للسوق، الأمر الذى تمت مناقشته فى الثمانينيات والتسعينيات، حيث حدث عجز ضخم فى استثمارات البنية التحتية وفى شئون النقل والمواصلات ووسائل الاتصال والطاقة وإمداد المياه [Weltbank 1994] وتعتبر عمليات التحضر والتعمير والتوسع فى التعليم العالى واقتصادات الأسواق علامات نمطية لقضايا التحديث، ورغم ذلك لم تتمكن أمريكا الجنوبية من الوصول إلى مرحلة الحداثة هذه.

ويبدو أنه لا مفر من البحث عن الأسباب التى أدت إلى تقهقر دول أمريكا اللاتينية تجاه الديمقراطية [Economist 30.11.1996; S. 23-26] وتبرز العيوب التى جاءت بها الانقلابات وأشباهها كما حدث فى باراجواى (١٩٩٦- ٢٠٠٠) وفنزويلا (١٩٩٢- ٢٠٠٠) وجواتيمالا عام (١٩٩٣) وبيرو (١٩٩٢)، وبالإضافة إلى انهيار الحكومات فى البرازيل (١٩٩٣) والإكوادور (١٩٩٧- ٢٠٠٠) وتزوير الانتخابات وارتكاب الحكومات لمآسى طاحنة لشعوبها فى بيرو والأرجنتين، علاوة على الثورات المصحوبة بحروب أهلية فى المكسيك واختفاء المشاركة فى حدودها الدنيا فى الانتخابات وغيرها من النواقص، الأمر الذى ألقى المزيد من الضوء الخافت والضباب الكثيف على الديمقراطيات فى أمريكا اللاتينية فى عقد التسعينيات. ونجد فى البرازيل كأكبر بلد فى القارة أن نسبة من اختاروا طريق الديمقراطية من السكان ١٨% عام ٢٠٠٠، ويتقبل ما يقرب من ربع السكان العودة إلى النظام الدكتاتورى. ويعبر حوالى ٣٧% عن رضاهم عن الاتجاه نحو

الديمقراطية. وتتمتع الكنيسة والجيش فى شيلى فى هذه الأيام بالثقة الكبيرة أمام البرلمان، ويصبح تضاؤل عدم الثقة هذا محدودًا ضد الديمقراطية وكصيغة حكومية أكثر من كونها ممارسة فى الواقع العملي. ويبدو واضحًا أن الطريقة الودية للسوق فى إطار اتفاق واشنطن كحزمة للإصلاح لم تلفت النظر للعرض المقدم بشكل كاف وخاصة فيما يمس قدرة تصرف المؤسسات الحكومية على إدارتها ويمكن تفسير فروق الدخل حتى درجة ٦٠% بين دول أمريكا اللاتينية ودول الشمال الغنية من خلال عدم كفاية أنظمة المؤسسات، ولعل ضعف المشروعية فى انتشار الفساد، وخاصة فساد إقراض أجهزة الدولة للعملاء، الأمر الذى لا يساعد على تكوين ائتلاف يمكن أن يبقى ويواصل تنفيذ إصلاحات ناجحة ولمدة أطول.

وتواجه كل المحاولات لبناء الديمقراطية فى دول أمريكا اللاتينية نوعًا من الإعاقة، ليس فقط من خلال الفقر وعدم التساوي، ولكن أيضًا من خلال ضعف ومشروعية الحكومة. وترى الإيكونوميست أن ذلك يستوجب عقدًا من الزمن تنفذ فيه إصلاحات جذرية وحتى يتسنى إيجاد توازن إجتماعي، الأمر الذى عايشته الأرجنتين عام ٢٠٠٢، حيث بلغ إفلاس بنوكها الحكومية حدوده القصوى.

[Economist 13.5.2000, S. 56 u. 2.3.2002, S. 27-29]

ولا تدع تطورات الإقليم بالتأكيد الإتيان بأية تسمية، فالمنتج الاجتماعى الأرجنتينى وفقًا لكل مواطن يزيد بمقدار عشرين مرة عما هو الحال فى دولة نيكاراجوا. وتوحى مختلف الاتجاهات الإحصائية الموجزة على تواجد شروط متنوعة وتكتلات سياسية حكومية وأبحاث ذات أبعاد مختلفة عن العولمة فى أمريكا اللاتينية تبين الفرق بين المجال الدولى والعلاقات القومية التى تؤدى فى النهاية إلى برامج إصلاحية متشددة، الأمر الذى يتسبب فى إنفاق الكثير بين الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين أقساط الاستثمارات المختلفة والتجديدات التكنولوجية، وتجد قضايا النمو والتشغيل وعلاقات التوزيع نفسها فى مواجهة أمام عمليات معقدة للغاية. [Stallings/Peres 2000, S. 10].

ويلاحظ فى كل ذلك وجود نقطة معرضة للنقد بأن الانفتاح المرتبط بدول أمريكا اللاتينية تم تنفيذه من أجل تدفق رأس المال العالمى لم يكن الطريق الملكى الذى يتبين فيه بشكل نسبى مظاهر التخلف وتدعيم الديمقراطيات. وكان لا مفر من العودة إلى القيادات الحكومية كى تُفعّل سيطرتها - كمحاولة قيادية لنصرة الجماهير- كقضية حتمية لا يمكن إغفالها. ولهذا كان تناوب التصويت بالنسبة لأسواق رأس المال الدولية خارج حيز حكومات الإصلاح. ويرى كل هؤلاء أنهم فى مواجهة تلقى الصدمات الخارجية التى تهدد نجاحات الإصلاح الداخلى.

[Stallings/Peres 2000 S.12]

وتحافظ سياسة التحرر بشكل مرضى على عودة رأس المال مع بداية التسعينات وأبانت فى نفس الوقت زيادة حرية التراجع للمؤسسات، ويمكن تنفيذ تحرير تداول العملات الصعبة ببساطة من خلال إصدار القرارات، الأمر الذى يؤدى إلى تراجع اشتراكات التحديث الداخلية إلى الوراء، وبدا ذلك واضحا منذ فترة طويلة فى أمريكا اللاتينية حيث تم نقل الثروات القومية المحلية إلى حسابات أمريكا الشمالية الأمر الذى ينبئ بزحف حر ومحدود للأقليات أكثر من عدم اهتمام الصفوة بإصلاح مجتمعاتهم.

وقد أبان هيرشمان نفسه Hirschman هذه العلاقة غير البناءة مفسرًا وشارحًا لمفاهيمها؛ فبدلاً من اتباع سياسة معوقة وغير متروية وفوضوية، انتهج سياسة مفهوم الخروج بوضع صعوبات كى يخلق منها مخاطر غير محمودة، وتشكل تعبئة رأس المال والميل إلى سياسة التراجع سببا رئيسيا فى أن تكون الدول المحيطة ضعيفة وغير مدعمة.

[Hirschman 1992, S. 94]

انتقال الديمقراطية إلى المراكز

يمثل تنامى عدم المساواة كمحصلة لخطى تقدم العولمة أحد علامات عدم الرضا فى العلاقات السياسية وتتضح المشكلة بوضوح عند القادمين الجدد، مع ظهور اتجاه جديد فى الديمقراطيات الراسخة، فبينما يتزايد الدخل بشكل مضطرد فى الأعوام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٥، يتزايد فى نفس الوقت تساوى الدخول إلا أنه رغم ذلك تنامت الفروق واتسعت فى الثمانينيات بشكل ملحوظ وخاصة بالنسبة للقادمين إلى العولمة فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية، أما المثقلون بالآلام من مجموعات الدخل المتدنى، فيكون الحدوث عن تفريغ توزيع الدخول الأمر الذى يمس مجموعات الدخول المتوسطة، [Smeeding 2000: Birdsall u.a. 2000]، وبخاصة فى المجتمع القيادى الأمريكى للعولمة، والذى يضع فى الاعتبار المستقبل المأمول فى القارة الأوروبية.

وتمثل النجاحات التى أحرزت ما يشبه الخليط حيث واجهت الولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الثانى من التسعينيات السيناريوهات المضادة للفشل ومعايشة الازدهار الذى لم يكن فى الحسبان. ويصاحب النمو للاقتصاد الجديد تزايدا فى التشغيل وفى الإنتاج، الأمر الذى اعتبر تذكرة دخول العصر الذهبى للرأسمالية فى الستينيات، فى وقت لا يمكن فيه وقف انخفاض الدخول فى إطار هذه الشروط، وتنخفض الأجور منذ الثمانينيات فى العمل المرتبط بالصناعة بنسبة ١٢%، ويتنامى دفع الأجور المتعددة فئاته للعاملين بشكل ملحوظ ما بين الثمانيات والتسعينيات [Fishlow/Parker 2000].

ويؤدى تحرير الأسواق إلى المزيد من الوقوع فى مخاطر الفقر حتى حدوده القصوى وانخفاض فى مجاميع الدخول، حتى يمكن القول بأن دخول الطبقات المتوسطة وميزانيات الأسر قد نالها شيء من هذا التخفيض، والذى لقى فيه الجزاء الأوفى مما يقدر بثلاثة أخماس المواطنين، فى نفس الوقت الذى نجد فيه عشر

السكان يحقق نموا قويا. وكل ذلك يمثل القضية التى يحق للمرء أن يعبر عنها بعدم التساوى فى حدوده العليا.

[Burniaux 1998 S. 13; Kerbo 2000 S.24]

وتتنوع وتتعدد الأسباب فى كل ذلك لأن التوازن يمثل أمرا قابلا للمناقشة والجدل، بل لعل دورا معينا يؤكد الضغط الناتج من تزايد عمليات الاستيراد على الأجور المنخفضة لعدد من العمال غير المؤهلين. وتؤثر هجرة العمالة بشكل ثنائى، أولها عبر الدخل المتدنى للقادمين منذ بداية التسعينيات مقارنة بالأزمنة القديمة، وثانيها من خلال الضغط على مستويات الأجور المحلية.

وتمثل الواجهة الخلفية للاقتصاد الجديد الذى يعتمد على تشتيت أو إذابة التكنولوجيا الرقمية المرتبطة بالثورة الصناعية الثالثة لتسعينيات القرن. ولتكون كالمقص الفاصل (القاطع) بين ثلاثة أرباع المنتفعين بالأجور الدنيا وبين ٢٥% من المنتفعين بالدخول العليا، الأمر الذى يمثل تطورا للتجديدات الأساسية والتكنولوجية كحدث نمطى [Greenwood 1999].

وتبحث العوامل الحاسمة ذات الطابع المؤسسى فى تشريعات قوانين الضرائب، الأمر الذى سيستفيد منه العشر العلوى من المواطنين بشأن عودتهم إلى الوراء مع مواطنى دول الرفاهية، وتعتبر المهلة التى أُدخلت لحماية الحكومة عام ١٩٩٦ ولمدة خمسة أعوام مع مستوى حياة المرء وما يتبعها من نظام مكلف لدواعى العمل واضعة بذلك خط النهاية لبرامج دول الرفاهية فى المجتمعات الكبيرة، والتى اعتبرها تالكوت بارسونزTalcott Parsons تناميا للتساوى كاتجاه رئيسى للحداثة. وليضمن التأثير الصافى لهذا الإجراء من حيث إن العمل والفقر لا يقدمان البدائل؛ اللهم فى إطار مفهوم العمل فى مجال الفقر الذى يصبح غير ذى جدوى.

ويعتبر تفرد وعدم مركزية دول الرفاهية الأمريكية موقفا غير موفق نحو السلع العامة والعمل على تخصيصها فى المجال الحر والمفتوح. ولم تعد منذ فترة

المدن السكنية مقصورة فقط على البرازيل بل امتد الأمر إلى مجتمعات دول أمريكا اللاتينية مع عدم توافر المساواة الفائق وخاصة لما تم تدبيره للطبقات العليا عبر حجم التميز والتفرقة فى حوادث الإجرام والفوضى وعدم القدرة على الرقابة ، الأمر الذى أدى بعدد محدود من المدن ان تفقد نموها.

ويعتبر انفصال الأغنياء حسب قول روبرت رايش Robert Reich، اكتمالاً لهيكلة المجتمع القائد للعولمة. ويصبح نمطًا وأسلوب حياة. ويعيش فى الوقت الحاضر ما يقرب من سدس السكان الأمريكان فى مجتمعات كبيرة، وهذا يعنى أن الأحياء السكنية تمتلكها مجتمعات بعينها، مقدمة مقابل ذلك خدمات الأمن وطرق المواصلات والنقل والمدارس والمؤسسات الصحية، ويفهم كانفجار للميكنة البيروقراطية مصطلح المدن الكبرى فى مناطق محاطة بالأسوار، وعليها أن تدفع فى مقابل ذلك رسوما من خلال إدخال مفاتيح شفرات التصرف وقواعد الدخول. ولا يعتبر هذا التطور أمرا خاصا لأفراد بعينهم، وإنما اتجاه متقدم الخطى نحو تآكل وتناقض الجوهر العام للذات.

ويجيء التساؤل: لماذا يدعم المرء الخدمات العامة إذا كان المرء يحصل عليها بشكل خاص؟! [Economist; 1.9.2001, S. 40]. والإجابة: لأن التغيير فى هذه المجتمعات أمر محدد بل ومقصور على ما يمس السكان البيض والمرتبط بمزايا اجتماعية وعنصرية، الأمر الذى يؤثر بشكل بالغ على الديمقراطية كأمر شائع ومنتشر. ويبدو أنه لم يعد فى الإمكان الحصول عليها. ويرسم جيمس ك. جالبريت James K. Galbrait زيادة عدم المساواة فى الدخول كاتجاه مهدد للوقت والجهد.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا لتطبيق فرص العولمة وفى تزايد النمو الداخلى، حيث انتقلت مع بدايات الثمانينيات من ديمقراطية الطبقة الوسطى الى ديمقراطية مستقلة ومتفردة صاحبتها فجوة عميقة بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا. ويحدث ذلك فى السياسة بمعناها الحرفى، والتى يتجه فيها الميل نحو

مجموعات المصالح ذات التأثير الواسع وفى إطار ما يطلق عليه "بأصوات الدولار" [Galbrait. 1998]

ويلاحظ في مجتمعات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD الأخرى عدم التساوى الاجتماعى الجديد فى صيغة استقطاب اقتصادى اجتماعى متميز ويكون شكل التراكم لعدم التساوى رأسى كى يتلاقى مع التوافق الثقافى لعدم التساوى الأفقي.

ويعتبر فقدان الشرعية والاستقلالية للحكومات الوطنية القومية فى أغلب الأحوال من الجوانب المظلمة للعولمة، ويتجسد ذلك فى أزمة التمثيل السياسى والتبرم الناتج من قوة الربط للأحزاب والنقابات والاتحادات التى تمثل اتجاهات نحو الاستقلالية والشرعية. [Loch/Heitmeyer 2001 bzw. Heitmeyer 2001]

وتبدو أحزاب الاندماج الاجتماعى الذى تحدث عنها فرانز نيومان Franz Neumann باعتبارها تخص الزمن الماضى، وأن الأسباب المرتبطة تناقض الالتزام السياسى لمواطنين يعتمدون فى غذائهم وفق الانطباع الواسع الانتشار بأن السياسة تمتلك فى الواقع من الوسائل التى لا تمكنها من تساوى التأثيرات الخارجية للسوق على الديمقراطية وعلى الحياة اليومية، وربما تتلاقى ثلاث لحظات عند تآكل وتناقض الشروط الاجتماعية وقضايا الديمقراطية. وتتبين أولى هذه اللحظات ممثلة فى عدم تساوى رأس المال بنصف قطر دائرة الحديث وبين قوة الحكومات المرتبطة بالأقاليم التابعة له. والتى يراها إيمانويل فللرشتين Wallerstein Imanuel كمنطق وظيفى للأنظمة الحديثة التى تسرى عليها [Wallerstein 1984; S. 29ff.] وبدون انسحاب ممثلين دوليين عن طريق مبدأ الخروج.

وتتكون مع مسيرة موجة الاندماج العالمى للعقد الأخير مجموعات من مؤسسات المقاولات العامة والتى تتيح ازدهار لسلطتها السياسية عما تملكه بعض الحكومات.

ويعتبر المفهوم التقليدى لسياسة نظم السوق والتى يتسنى لها أن تملك السلطة لبعض أصحاب مؤسسات المقاولات بشان تطويق عمليات فشل السوق فى مقابل الاحتكار. وإن كان ذلك يبدو من أبعاد أخرى أمرا غير قابل للتنفيذ، اللهم إلا إذا ساءت الأمور فى الاتجاه المعاكس. ولكى يحافظ هؤلاء على مستوى حياة جيد لبلدانهم ورفع مكانة وسلطة حكوماتهم، كان لا مفر من أن تتنافس الحكومات كى تصبح الأنشطة الرئيسية لقيادة الأنظمة القومية نموذجا قياديا.

[Narr/Schubert 1994; S. 47-88]

وإذا ما لقى ذلك قبولا، فإن السياسة ذاتها تصنع نفسها بشكل نشط فى خدمة هذه المؤسسات والتى لا مفر أمامها من أن توفر وتدير كافة النفقات الخاصة بالتطوير للتكنولوجيا الضخمة المستقبلية، كرحلات الفضاء، وبناء الطائرات وتكنولوجيا الجينات وصناعة كافة المركبات ووسائل الاتصال، وهى أمور تقع فى أيامنا هذه فى إطار طموحات الاتحادات الإستراتيجية والاندماجات الدولية.

ويجىء العنصر الثانى فى هذا المجال المتمثل فى الاستغراب الذى يعنى كيفية القرض السياسى، الأمر الذى وضحته مارجريت تاتشر Margaret Thatcher فى صياغتها المعروفة وتخميناتها الحادة بصيغ السوق.

ويصيغ كبار التكنوقراطيين فى كثير من بلدان الديمقراطيات الحديثة ودون تشاور مع المجموعات الاجتماعية مرورا بالبرلمان ومن خلال قوة السلطة التنفيذية وهى سياسة خاضعة لوجهات نظر الكفاية والسرعة ولأنها ليست فى حاجة إلى عمليات التصويت، ولعل الانطباع الذى يؤدى فى الواقع إلى عدم وجود بدائل وفروق، بل إلى فقدان الإحساس السياسى، الأمر الذى يمثل أسلوبا سياسيا يقنن كل القرارات الممكنة بشأن التصويت لأسواق المال أو لمتطلبات العولمة، وربما تولد هذه المخاطر المزيد من الضغائن والأحقاد المضادة للعولمة.

ويتمثل العامل الثالث فى التهديد المتمم للديمقراطية والناتج كلية من هذا الاعتقاد. ويبرز الانطباع بتناقص سلطة الصياغة للحكومات بشأن حركات سياسية

ممهدة الطريق لأمور مضادة لمحاولات العولمة ولبرامج سياسية تعويضية للهوية من أجل تثبيت سمات إقليمية وثقافية ولغوية ودينية وعرقية بحيث تعد بالتواجد فى عالم سوى وعفى مصحوبا بعقائد متكاملة ومندمجة، يشكل تاريخها مناطق ووحدات غير قابلة للذوبان أو التشتت ولمجموعات عمل جماعى وما لهم من حقوق وامتيازات فى مواجهة الآخرين. وكان لتدنى التعليم المدرسى وزيادة الأعباء بشأن تنظيم سبل التامين الاجتماعى من خلال البطالة والشعور بعدم الأمان وانتشار العنف والإجرام، الأمر الذى يزيد من أعباء المراقبة على حركات الهجرة.

ويمثل تراجع الدولة فى عمليات بيع المصالح القومية لمؤسسات عالمية أو لدول الاتحاد الأوروبى مخرج هروب من أوضاع الحياة الضاغطة، وتصبح عمليات التفضيل الوطنى فى التشغيل إنجازا ضروريا وليس أمام هذه القيادات للحركات القومية الجديدة غير أن تتحرك نحو الاتجاه العالمى [انظر مقالات وإسهامات لوخ/ هيتماير. [Loch / Heitmeyer 2001] وعليهم أن يميزوا ولو بحد أدنى للمناطق القومية فى تولى السلطة والسيادة والنظام.

تحديات فى مواجهة السياسة

ماذا يحدث لو تركت للسياسة الديمقراطية ومالها من إمكانيات التأثير فى مجال العولمة السلبية غير المرغوبة، وأن كافة الأحجام السياسية للتحرك قد فقدت تماما؟! الإجابة لا تخرج عن أنه لا مفر من أن تسير التخمينات والتقديرات فى اتجاهات متباينة، كل منها فى اتجاه بعيد عن الآخر، بحيث تكون مقولة فقدان سيادة الحكومة المرحب بها تقف فى الاتجاه المضاد وأن تحدد واجبات سيادة الدولة وفقا لشروط العولمة بشكل مرضى عنه.

ولعل وجود المتسع لكل الكماليات الحقيقية والتى ليا رد فعل ضد الصراع من خلال الأبحاث المقارنة لتنوع المؤسسات مع الدول المتقدمة فى الديمقراطيات الرأسمالية. [Kitschelt u. a. 1999]

إن عدم تجانس النظم الاجتماعية والضرائبية الأوروبية يناقض المقولة العامة بفقدان السيادة فى السياسة. وأن دواعى التناسب من منظور عالمى فى اتجاه الحكومات الصغرى والتى لا يمكن الاعتراف بها. فكيف يمكن لتحديات العولمة المتغيرة فى السياسة أن تطبق؟! وهى فى واقع الأمر تتنوع وفقًا لنظم الحكم المُنتجة وفى أى بلد، وهذا يعنى وفقًا للعلاقة بين قطاع الصناعة وقطاع التمويل فى عمليات التثقيف المهنى كنوع من تنظيم وتعاون السوق ونظم التفاوض بشأن الأجور، ويمكن تغطية هذة الترتيبات المؤسسية إلى مستوى ثان من خلال العوامل السياسية.. أى من خلال سياسة عامة مفتوحة والقدرة على التآلف بين المجتمعات.
[Hall 1999, S. 136 ff.; .Alvarez 2001, S. 8 ff]

وهنا تصل الأبحاث المقارنة لديناميكية حكومات دول الرفاهية المنضمة لمنظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD فى العقد السابق إلى النتيجة بأن مستوى الأمان الإجتماعى للدولة يرتبط بداية بالتقاليد المؤسسية والتكوينات السياسية فى هذة البلدان، أكثر من مقاييس الاندماج الاقتصادى الدولي.

[Stephans u. a. 1999]

وتؤكد خبرات ألمانيا الاتحادية بعد الحرب وأيضا خبرات الاقتصاد الشعبى العام لدول شمال أوروبا على إستراتيجية النمو للتصدير المرشد وكى يتفق مع التوسع فى الخدمات الاجتماعية بشكل سريع وعلى درجة أعلى للانفتاح. كما توضحه الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر ليبراليةً وضد كل ألوان البلاغة الجديدة لليبرالية، لأن الخدمات الاجتماعية فى ألمانيا الاتحادية قد ارتفعت فى الماضى القريب عام ١٩٩٨ إلى أعلى مستوى تاريخي. وتؤكد الإسهامات الاجتماعية لدول السوق الأوروبية والضرائب وإقرارها على مستوى الدولة، والاستعداد للتضامن كما سبق من قبل حكومات ومجتمعات وطنية.

وكان لمجتمعات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD فى حملتها تجاه مقولة ضغوط العولمة فى دول الرفاهية دور فى أن تحافظ على

استمرارها. ويكون نصيب التمويل الاجتماعى لعدد ١٧ عضوا من الدول الأكثر تقدما بمتوسط ٨,٥ % من الناتج المحلى لعام ١٩٦٠، وليصل إلى ١٩ % فى أواسط التسعينيات [Caroll 2000]. ويعتبر الشيء المرغوب فيه والمتمثل فى ميل بعض الدول الاستفادة من مميزات الانفتاح الاقتصادى وهى الدول التى تمتلك مؤسسات قوية مدعمة لتنظيم الصراعات الاجتماعية، ولعل ذلك يرجع إلى سببين: أولهما: تحديد العولمة لمجموعات كبيرة من الشعب وذات دخول مرتفعة وبعيدة عن مخاطر التشغيل وبحيث تكون الدول ذات أسواق رأس مال مفتوحة وذات استقلالية فى التجارة لأجل المزيد من تأمين الحكومة. وثانيها: يتمثل فى واجبات التأهيل والمعدلات المنخفضة فى الإجرام وعلاقات عمل سلمية وعوامل إيجابية للأماكن، لجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية، ففى دولة الرفاهية الاشتراكية السويد، حيث كان موقعها فى النمو وميزانيتها وبيانات الاقتصاد الخارجى للخمس سنوات الماضية أكثر من المتوسط لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD، الأمر الذى كانت فيه البطالة تحت المستوى وبما يمثل القدوة والمثل المرغوب فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل الوقوف فى الاتجاه المضاد فى مجال الضرائب لسياسة دول الرفاهية أمام عوائق ميدانية وإرادة سياسية مفقودة، أمر لا يمكن التطرق فيه إلى الحديث عن إلغاء الأساس الضريبي. [Quinn 1997]. وقد ارتفعت فى الدول المهمة الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير ال OECD بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، إضافات الضرائب المؤثرة منذ منتصف السبعينيات، حتى لو كان هذا التعديل لصالح دخول العمل.

[Carey/Tschiliguirian 2000, S. 31]

ويحدث ذلك فى الدنمارك وفرنسا والنرويج والسويد وأيضا فى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وحيث تبلغ الحصة الضرائبية الحالية حدودها العليا. وهذا يعنى أن النصيب المخصص للضرائب ومبالغ التأمين الاجتماعى

للإنتاج فوق المستوى الذى بدأ مع التسعينيات، وتتساوى حصة الضرائب فى ألمانيا الاتحادية فى عام ٢٠٠١ مع ما وضع لعام ١٩٦٠ (ميزانية وزارة المالية لألمانيا الاتحادية، عام ٢٠٠٢ ص ٤٥ وما بعدها).

[Bundesministerium der Finanzen 2002, S. 45ff. u. 131f] ويستمر ذلك مستقبلا ودون أدنى تغيير.

وتعودت بريطانيا العظمى – ربما تحاشيا للسخرية – ساعية منذ سنوات خلت، أن ترفع نصيبها العام من الضرائب، ولكى تحقق بذلك فى عقدين من الزمان حكومة ليبرالية جديدة فى المجال الصحى ومجال المواصلات للمستوى الخاص بدول الاتحاد الأوروبى [Economist 20.4.2002, S. 35-37]. كما تستخدم فى مناقشتها بشأن السياسة الضريبية على المستوى الدولى أفضل الوسائل لمجتمع الإنترنت، والأخذ بنزع منطقة بعيدة عن تأثير الدولة ولتصل إلى الوضع الأنسب.

ويتشاور حاليا ممثلو للحكومات سويا مع خبراء من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD عن التقنيات الفاعلة لهويات المستفيدين من الإنترنت وللرقابة على مستخدمى خطوط الإنترنت، ويكون الأمر أكثر سهولة فى النهاية أن تتبع حتى الآن ولأسباب صناعية سياسية، تحويلات إلكترونية معفاة بشكل ملحوظ عما هو الحال فى الاقتصاد الحقيقى [Economist 22.9.2001, S. 66] ويُفَسِّر شرح الحقيقة المفاجئة بأن الاقتصاد الشعبى العام لا مفر من أن تديره دول وحكومات كبرى. وقد حاول دانى رودريك Dani Rodrik فى بحثه المستمر فى هذا الشأن ومن خلال أبحاث وفيرة أخرى أن يجد إجابة لهذا السؤال.

[Rodrik 1998a 1998b u. 2000]

وتقدم هذه الأبحاث تغييرات لتوجيهات مفاجئة، وحيث لـم تعـد الجـدوى أو النفع لعولمة الدولة هى المشكلة، وإنما المشكلة تكمن فى قدرة الديمقراطية على استيعاب العولمة، فإذا ما صادفت الأبحاث المقارنة التى أجراها رودريك Rodrik

لخبرات العولمة على مجموعة تزيد عن مائة دولة، الأمر الذى أبرز لدى الدول وظيفة إضافية لتصحيح عمليات فشل السوق. ويُعنى بذلك الواجب الحتمى الذى يقع على عاتق هذه الدول بشان أبعاد المخاطر الخارجية.

ويؤخذ بعين الاعتبار الالتجاء لتجديدات مؤسسية تكون أولى مهماتها الثقة المطلوبة فى الدولة كعامل لرفع وتنظيم الصراع وثانيها لفتح حيز سياسى لمبادرات سياسية ولتوكيلات المصالح النقابية وثالثها لتعويض التوابع السياسية الخاصة بالتوزيع للعولمة.

ويمكن على هذا المستوى البحث عن الأسباب لتطور عدم التساوى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD وتطبيقاتها المختلفة. وقد أقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى على إدخال اتجاه عدم التساوى الحاد منذ الثمانينيات، إلا أن ذلك لم يجد طريقه إلى النجاح فى كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية ونجحت أيضا الدنمارك وكندا بفضل إجراءات سياسية واجتماعية وضرائبية من خلال سحب وإفراغ الدور الحكومى [Smeeding 2000] وتعتبر إمكانية توقع حدوث مشاركة ناجحة لعمليات العولمة فقط فى مجتمعات تمتلك صياغات اجتماعية داخلية وقدرات سياسية كافية. وعليها أن تسبر غورها فى حالة التفاوض وتدع التحديات تجاه السياسة ولتصاغ بشكل متطابق. ولا مفر من أن تؤخذ هذه التحديات السياسية بشكل جاد وخاصة فى حالة وجود المناسبة التى تؤثر تأثيرا مضادا فى تآكل المؤسسات الديمقراطية.

ولا تجد كل هذه الاختيارات طريقًا مفتوحًا أمامها فى كل المجتمعات وحيث تكون تصورات نظام حكم ليبرالى أو فوضوى قابعة وراء دول تواجه اعتراضات ساخرة. وفى كثير من الدول غير الناجحة والتى يضطلع بالحكم فيها عصابات النهب فى كثير من الديمقراطيات الحديثة وتصبح بذلك الدولة ضحية من خلال المكاسب الخاصة.

وتقع مسئولية التأمين المتوافر للسكان إلى حد بعيد بالمؤسسات الدولية مع اتخاذ الإجراءات ضد فشل الدولة أو عدم نجاحها المرتبط بأجندة هيئة الأمم المتحدة ومؤسسات المال الدولية والتى تكون حركتها فى العادة إلى الأمام.

ولا يقتصر الأمر على وفاة أو موت الدولة أو الحكومة ولكن فى حساسيات السياسة من أجل الاحتياج لمزيد من التعاون من خلال المؤسسات الدولية [Smith/Naim 2000]، وتوضح القضايا المركزية وفقًا لصياغة العولمة على هذا المستوى وبشكل فعال الفشل الذى يلحق سوقًا دوليًا أو إضعاف قرارات هيئة التحكيم للمؤسسات العابرة الحدود أو لتقليل استهلاك سلع دولية عامة.

ويبرز دور معظم المؤسسات الدولية القادرة على التفاوض وبشكل أفضل من قبل حكومات الدول الديمقراطية، رغم أنها لم تبدأ أساسياتها بشكل ديمقراطي. فإذا كانت العولمة تجلب معها مسئولية متنامية للمؤسسات الدولية وأن ذلك يتضمن أيضًا ودون أدنى شك ضرورة أن تكون العلاقات البيئية للدول والمرتبطة بعالم المال والعمل المشترك للتطوير، وأخيرا المؤسسات الدولية نفسها خاضعة لإجراءات مشتركة.

II

سياسة العولمة
مؤسسات التمويل الدولية وعولمة الحكومة

نعرض لحلقة نقاشية فى شكل سيمينار للسياسة الدولية نحو صياغة عادلة تقدمها هيئة الأمم المتحدة وما يتبعها من مؤسسات دولية وذلك من منطلق عضويتها الدولية وقراراتها العامة الهادفة، ويمتلك نظامها شرعية عليا وفائقة ذات سمات قانونية شعبية كمنظمات خاصة ومتميزة لمجموعات من الدول بعينها[1]. ولم تكن هذه المجموعات – بعد نهاية الصراع بين الشرق والغرب – قادرة على التعامل كما كانت تأمل على إدارة قضايا العولمة، من خلال قوة تأثير فعالة تملكها الدول الصناعية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية.

ويشغل استيعاب ثقافة العولمة كمجال خصب للبحث مساحة كبيرة من قبل عالم الدول ولمناطق متعددة الجنسيات وممارسات لمؤسسات مشابهة وتشكيلات لحكومات عولمة من واجبها الاضطلاع بالحكم دون وجود حكومة، وتكون الدول بالمعنى التقليدى مجرد مساهم وممثل إلى جوار مشاركة المؤسسات الدولية والمؤسسات الأكبر المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية (NGOs).

وتبرز هنا إشكاليات من نوع جديد نتجت عن تنظيمات وطنية لاقتصاد دولى ليبرالي، لإبراز العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية، وحتى يتسنى التخمين فى نفس الوقت لإيجاد حلول فورية لتطويق الجوانب الهدامة لهذه الديناميكية وحتى بلوغ ذلك يتم إعداد وتشغيل المؤسسات لقضايا العولمة. ونقصد هنا فى المقام الأول منظمة هيئة الأمم المتحدة والتى كان تأسيسها يمثل حدثا مهمًا فى تاريخ العولمة فى القرن الأخير.

فمع مبدأ التأمين الجماعى ومنع استخدام قوة الدولة وفقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة على مدى مئات السنين للعلاقات الدولية كنظام لتوازن القوى والتحالفات العسكرية بين الدول يكفل المصالح المشتركة ويتفادى استخدام القوة أو منافسين ومعارضين من الخارج وذلك استنادا لمبدأ العضوية الدولية.

[Czempiel 1994, S. 791ff.]

وترسخ مؤسسات هيئة الأمم المتحدة نظاما يهدف تحقيق السلام والأمان والعدالة من خلال إجراءات دولية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وربطه بأجهزة مختلفة وبمؤسسات المساعدة والعون المتميزة بتعددها. يرتب نظام هيئة الأمم المتحدة من خلال التعاقد كما هو الحال فى منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات التمويل الدولية (IFIs). وتحسب تلك المؤسسات من منظور وظائفها المتعددة والموضوعة فى مقدمة خطوات العولمة السارية. ومع ارتقاء وضع هيئة الأمم المتحدة فى مواجهة كافة الاتفاقات والمؤسسات الدولية والإقليمية تجاه وضعها القانونى المتميز لميثاقها من جهة ومن جهة أخرى تجاه منظور عالمية أهدافها وعضويتها رغم كل النقائص فى وجود دستور للمجتمع الدولى فى الوقت القريب [Simma 2000, S. 42]، وبدأت هيئة الأمم المتحدة عضويتها ب ٥١ دولة إلى أن وصل الآن رقم العضوية إلى ١٩٨ دولة مع نهاية الألفية، الأمر الذى يعبر عن الرغبة الجامحة للمجتمع السياسى لدول العالم.

ويتغلب نظام هيئة الأمم فى نفس الوقت على التحالفات التى حملت معها أشكال الصراع بين الشرق والغرب، والتى لم يتوافر لها الانتقال أو العبور إلى موقع مركزى فى عالم السياسة. وتمت صياغة ميثاق هيئة الأمم المتحدة من خلال منظور دولى وعلى أن يكون للصين والاتحاد السوفييتى أماكن فى مجلس الأمن والجمعية العمومية كمسرح واسع يتضمن كل دكتاتوريات العالم الثالث. تتم سياسة الأمن المؤثرة بشأن تنظيمها وفقا للوائح هيئة الأمم المتحدة ولتكون فى أعين ناقديها بديلا عن الأمن الجماعى مجرد بيروقراطية غير عاجلة وراء كل إصلاح.

ويعمل هذا النظام العالمى الجديد على استخلاص المزيد من المتشابهات المرتبطة بالتحالفات بين البلدان الليبرالية بحق والتى يكون أمنها الجماعى والدفاع عنها ضد تهديدات الأقاليم المجاورة والدول غير الديمقراطية، وهذا يعنى مزيدا من التشابه مع دول حلف الأطلسى NATO ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD أو مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى G 7 من المسار التاريخى لنظام هيئة الأمم المتحدة. [Fukuyama 1992, S. 281-284; Righter1995]

ويبدو المركز المسيطر للنظام العالمى للولايات المتحدة الأمريكية من هذا المنظور كضمان للثبات بل ويعتبر بمثابة أمر تفرضه الضرورة. ومن زاوية أخرى تعتبر أجهزة المؤسسات الدولية وقضايا تدرج السلطة الداخلية فيها وتوجهاتها نحو المصالح الغربية مدعاة لنوع من الشك والريبة. فالسيطرة الجماعية للقوى النووية فى الحرب الباردة على الدول المتبقية فى عضوية هيئة الأم المتحدة والتى تدخل فى دائرة التميز فى مجلس الأمن لم يتم إلغاؤها بعد وإنما استمرت مع تكتلات أخري.

أما فى حالة فقدان أهداف التطور العليا التى لم يحالفها النجاح من قبضة الاستعمار وهو الأمر الذى يرتبط بدوره بالتوجه من جانب أحادى لسياسة هيئة الأمم المتحدة تجاه التمويل غير الكافى لهوامش أجهزة التطوير المهمة كاللجنة الاجتماعية والاقتصادية (ECOSOC) وبرنامج تطوير هيئة الأمم (UNDP). ولقد فشلت مناقشات الإصلاح المتواصلة فى دعم تطوير القوة السياسية لهيئة الأمم المتحدة. ويلاحظ كبديل عن ذلك مشروع أمن قمعي [Bertrand 1995, S. 435]. وذلك من خلال تنامى عدد من التدخلات المسلحة بشكل غير مسبوق، علاوة على ذلك هناك تفاهم للأمان الإنسانى والتطور المتمثل فى التنافس بين هيئة الأمم وبين غيرها من التنظيمات تحت رعاية مؤسسات التمويل الدولى (IFIs). ويمكن التعبير بشكل مباشر وتفضيل أعداد كثيرة من دافعى المساهمات وفق نظام مؤسسات

البريتون وودز (Bretton Woods-System) أن لكل دولار صوت واحد، وهو نفس نظام هيئة الأمم المتحدة أن لكل دولة صوت واحد [UNDP 1994. S. 83] والسؤال الذى يطرح نفسه: هل دمقرطة المؤسسات الدولية تعبر عن ديمقراطية سياسة دولية وفقا لتلك الشروط؟ وهل تمثل توجهات حقيقية؟

إن الإجابة على هذا السؤال تحتاج بداية إلى المزيد من النقاش بشأن قوة إزاحة العولمة الجديدة نحو مركز اقتصادى جيولوجى لسياسة العالم نحو الخلف [Link 1998, S. 143]، وفى نفس الوقت تعد السلام والتطوير والديمقراطية كمكافأة ليبرالية ناجحة، وبذلك يمكن القول بأن المبادرة ليست فى كون مسيرتها الاقتصادية فقط، وإنما أيضا فى مسيرتها السياسية من اجل تدعيم وتقوية قواعد اللعبة والتحرك فى عالم العولمة وذلك عبر مسيرتها لمؤسسات التمويل الدولية [Stiglitz 2000, S. 246]، وتعتبر سياسة توافق السوق إلى حد بعيد مثالا جديدا للعمل الجماعى الدولي. [EZB 2000]

ولعل تفهما للإطار السياسى للعولمة والمنتقد فى نفس الوقت وما تمثله مؤسسات التمويل الدولى والتطوير (IFIs) يسهل قراءة واستيعاب القضايا المرتبطة بها، والتى يمكن من خلالها تطويق مخاطر العولمة بشكل مؤسسي.

نظام اقتصادى عالمى.. ومؤسسات تمويل دولية.. وبنية تمويل عالمية

تعتبر مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) من أعمدة الاقتصاد العالمي. وقد تأسست هيئات التمويل الدولية والبنك الدولى من أجل ثبات استقرار العملات ومشاريع التنمية.

ويتسع مجال عمل هذه المؤسسات مع مرور الوقت وتضطلع برسم وتوسيع سياسة الاقتصاد للعديد من البلدان التى ارتبطت منذ التسعينيات ببرنامج ليبرالى جديد لموجة العولمة الحديثة وفى إطار ما يطلق عليه اتفاق واشنطن. ولهذا سميت

حركات عولمة ذات أهداف متميزة والتى تلقى الضوء على الديون الضخمة لعديد من الدول إلى جانب التفرقة فى أعمال التجارة، ويكتسب المشاركون من ذوى النفوذ فى مجال العولمة – دون شك – تبعيتهم لمؤسسات التمويل العالمية (IFIs) وما يتبعها من منظمات والتى أصبحت مع الوقت تكتسب شخصية مؤسسات ذات ارتباط وثيق بالعولمة. ولأسباب كثيرة تمثل الخبرات مع هذه المؤسسات تجارب غنية بشأن المتطلبات لنظام عالمى يتضمن مجموعة من القرارات القومية. والملاحظ بوجه عام ما تقدمه مؤسسات التمويل العالمية من حلول اقتصادية لقضايا التعاون التقليدية، وتأمل كل دولة لنفسها فى الواقع أن تصيغ قدر الإمكان نظامها الاقتصادى وعلاقاتها التجارية، بل ربما تخاطر فى نفس الوقت بتحقيق مميزات لصالح دول أخري. ويرتبط نجاح إستراتيجيات حسن الجوار بمزيد من التكاليف وبقيود ناتجة عن قرارات الدول الأخرى. ويمكن فى عالم دوله غير مستقلة استقلالا تاما أن يهدد ذلك التصرف غير المتعاون وتأثيراته الهدامة للاقتصاد العالمى ككل سواء أكان ذلك ممثلا فى استمرار التنافس غير الحميد أو التصرفات الأحادية الجانب أو الهجمات السياسية أو الأزمات فى الأنظمة، وهى كلها عوامل تهدد القدرة الوظيفية للاقتصاد العالمي. ويناقض التواجد والحضور الدائم لمثل هذه المخاطر الاعتقاد الليبرالى فى أن كل بلد من منظور مصلحته ينشد سياسة حرية التجارة وحرية الأسواق على المستوى الدولى والعمل فى نفس الوقت على تنظيمها. ويمكن فهم أزمات الاقتصاد العالمى والمتسبب فى القنوط والاكتئاب الكبير اللذان ارتبطا بالأزمة الآسيوية الحديثة والتى تمخض عنهما فشل واضح للسوق. ويمكن الاستفادة من الحيثيات الدولية والاتفاقات والمؤسسات التى تبذل محاولات الانتفاع من أجهزة البت فى قضايا التعاون الاقتصادى المتعددة الجنسيات ومن أجل مواجهة فشل الأسواق من خلال قدرة التصرف الجماعى [Stiglitz 1999].

ولعل تواجد ترتيبات دولية كانت فى الماضى فى حاجة ماسة إلى التعاون من أجل توفير اقتصاد عالمى ليبرالى وباعتبار ذلك توافقا للظروف الجيوسياسية. وكما يرى برى إيشنجرين (Berry Eichengreen) فى تأريخه الخاص بنظام النقد الدولى وسعر الذهب التقليدى وحتى المناقشات الدائرة حاليا عن بنية مشروع معمارى للتمويل الدولى والتى توضح أن النجاحات التى تقدمها الترتيبات والائتلافات السياسية تكون فى العادة مرتبطة بالسلوك المتباعد وغير المتعاون لدول منفردة تقاطع هذا النظام، ومن هنا يكون الاستثناء كالقاعدة سواء بسواء. [Eichengreen 1996]. ومن هذا المنطلق كان نظام التمويل التاريخى المتفق عليه عام ١٩٤٤ من هيئات البريتون وودز لأمريكا الشمالية والمرتبط بالأزمات العديدة يتمثل فى حد ذاته فى مشاكل البنية للأنظمة المتعددة الجنسيات والتى لا تتحدد بالإمبراطوريات أو تكتلات القوى أو الأقاليم. وينشأ بذلك نظام جديد للعالم بعد الحرب العالمية الثانية يبرز فيه دور صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى التغلب على الصراع بين الغرب والشرق والوصول إلى التقارب من خلال مشروع الاتفاق الخاص بالمنظمة العامة للتجارة والجمارك الجات (GATT)، الأمر الذى انتهى بتأسيس منظمة التجارة العالمية.

ومع مضى نصف قرن من الزمان وبعد التوقيع بالأحرف الأولى على مواد الاتفاق تنامى عدد الدول الموقعة من ٢٩ دولة إلى ١٨٤ فى هيئة صندوق النقد الدولى (IWF)، ويحدث الشيء نفسه لأعضاء البنك الدولى من ٣٨ إلى ما يزيد عن ١٨٠ دولة. ولعل معاناة البنك الدولى والهيئة العامة للتمويل من جراء أعباء الودائع المقدرة ب ٦٠٠ مليار وتكمن فى قلة المبالغ التى تسهم بها منظمات هيئة الأمم والتى كان لزاما عليها فى وقت الأزمات رفع حصصها وتحويلاتها. وتضم منظمة التجارة العالمية (WTO) حاليا مجموعة متعاونة من ١٤٤ بلدا تعمل على إلغاء الحواجز المعوقة للتنمية وخلق نظام متعدد الجنسيات قادر على رفع شأن النظام التجاري. وقد انضم إلى هذا النظام بداية ما يقرب من ٢٠% من تجارة العالم فى منظمة الجات (GATT) والذى تنامى حاليا إلى ما يوازى ٩٠% وفقا

لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، ولهذا تعتبر منظمة (GATT) فى أعين رؤساء الاقتصاد الحاليين لصندوق النقد الولى (IWF) أنجح مؤسسة فى النصف الأخير من القرن. [Krueger 1998, S. 2017]

والواقع أن تاريخ مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) لم يتبع تصميما ضخما ولا جدولا متطورا، فبداية من نشأتها وتعرضها للأزمات وتغيير البرامج التى تنفذها عبر الطلبات والمصالح المتناقضة التى تتعرض لها تترك فى نفس الوقت قضايا العولمة فى مجملها بشكل واضح. وربما يصدر حكم هذه المؤسسات بشكل مختلف للغاية، الأمر الذى يبدو جليا لمؤيدى تلك الهيئات سوء وضع القوة السياسية الاقتصادية على المستوى العالمى الراغب فى الإصلاح وفى تقييم أنظمة التمويل والضرائب والأحوال الاجتماعية لكل الدول الأعضاء وفقا لمستوى دولى وفى إطار من التجارة الدولية وحركة التمويل. أما بالنسبة لناقديها فيمثلون صيغة خاصة لعولمة سوق رائد لمعتقدات ليبرالية جديدة لاتفاق واشنطن. هذا وتضيف لهذه الحقيقة هيئات (IFIs) صياغة حقيقية قوية بأن تتولى مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ مصالح السياسية الخارجية بشكل آلي. والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل الهيئة لم تعد قادرة على الاقتراض فى إطار الأزمات الجديدة للعقد الأخير من القرن العشرين؟ أم أنها ارتبطت مع توكيلات سياسية اقتصادية لها أهداف تطوير واسعة كى تمنح العولمة ثوبا ووجها إنسانيا؟

وليس من باب الصدفة أن يستقطب معسكر الرافضين والمناهضين للعولمة التقديرات المتعارضة لهيئات التمويل الدولى (IFIs)، حيث إن فريقا منهم يمكن الاعتراف بكونه الأقوى والأقدر من خلال الإغراءات وقوة المقاطعة للمؤسسات المجهزة لعالم العولمة غير المحدود. وتتطلب العولمة مسودة نص مشروع سياسى تقدم به المفكر القيادى لهيئات التمويل الدولى (IFIs) بغرض شراكة عولمة متعاونة بشكل طبيعى لمؤسسته [Köhler 2001, S. 14].

وقد اضطلعت هيئات التمويل الدولى (IFIs) فى السنوات الأخيرة بكثير من الواجبات الوفيرة لعدد غير قليل من منظمات هيئة الأمم المتحدة، والتى تلعب اليوم على مستوى العالم بشأن أحوال البيئة والسكان والتعليم وسياسة المساواة الاجتماعية دورها الثابت والموحد بهدف الاستفادة من فرص العولمة بشكل ايجابى ونشط مع الإقلال من مخاطرها. وبحيث تأتى الصياغة للبرنامج الجديد منبئة بالتغلب على الفقر باعتباره الأمل الباقى والمفتاح المناسب لإحلال السلام فى القرن ٢١. والنقيض من ذلك ما يراه الآخرون، حيث تبدو فى نظرهم هيئات التمويل الدولى (IFIS) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) لم توزع ثمار العولمة بشكل متساو باعتبارها لم تمثل وحدها حلا للمشكلة وإنما باعتبارها أداة تحرر جديدة لتأمين مواقع السلطة الغربية على حساب الثقافات الأجنبية ونصوص المسودات البديلة وبل على حساب الطبيعة وكثمن دراماتيكى ومأساوى لعدم المساواة الحاد. [Danaher/Mittal 2002].

فبالنسبة لتوزيع الأصوات وأوزانها وفقا لودائع رأس المال بين الدول الأعضاء والممثلة لأقاليم عالمية كاملة ومؤسسات ثقافية مقرها عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية توحى بالشك فى شئون مصالح الدول الصناعية وأجندتها فى هذا الصدد.

وباعتبار اتفاق واشنطن صيغة قيادية يتحرك فى إطارها نموذج رأس المال الليبرالى منذ ثمانينيات القرن تعد الأجندة المطروحة من قبل الدول الصناعية وفقا لمصالحها كإجراء مضاد لحركة العولمة من جانب آخر نحو العواصم سياتل وبراغ وكوبنهاجن. إن التجارة العالمية العادلة وتنظيم حركة رأس المال وفرض ضرائب على المضاربة فى العملات وعوائد مشروعات التطوير التى تنص على توفير سياسة ثابتة يلقون قبولا حسنا. ولعل وجود العديد من الخلافات داخل مؤسسات الاقتصاد العالمى تؤدى إلى عدم وضوح الأمر لتلك التحالفات السياسية غير العادية. ولعل المطالب نحو إلغاء صندوق النقد الدولى (IWF) والبنك الدولى

يتفق عليه بعض الفوضويين اليساريين والمتشددين للسوق وذلك باعتبار مؤسسات التمويل الدولى (IFIs) تمثل شكل دولة اجتماعية عامة على حساب دافعى الضرائب من أهل الغرب. ولعل عدم السماح لسماع لتلك الأصوات فى الخضم السياسى أدى إلى فشل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من البنك الدولى فى عام ١٩٩٣ من خلال نقص صوتين فقط فى مجلس الشيوخ. وخلال مؤتمر عقد بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد قريب وفيه قيمت لجنة التمويل العالمى للنتائج طالب مرارا رئيس اللجنة بحل صندوق النقد الدولى IWF. (IFIAC 2000).

صندوق النقد الدولى "والبنك الدولى" ومنظمة التجارة العالمية

يتم استخلاص العظات والدروس بشأن التخبط القومى الذى حدث أثناء الحرب عبر توجهات تاريخية وبدءا من تأسيس هيئات التمويل الدولية IFIs، الأمر الذى أدى إلى قيام محاولات حماية فردية من جانب أحادى وكرد فعل مرتب لهموم وضغوط الثلاثينيات وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية.

ويتميز الوقت بعد نهاية الحرب العالمية من خلال التكوينات الجيوسياسية الجديدة بحلول إستراتيجيات تعاونية، والتى ظهرت تباشيرها فى غالبية المؤسسات الدولية والتى لها اليوم النصيب الأكبر فى المسئولية عن تنظيم العولمة. وكان للمؤتمر الذى عقد فى مدينة بريتون وودز Bretton woods فى يوليو ١٩٤٤ بشأن التمويل النقدى لهيئة الأمم، وحيث التقى هناك جمع كبير للتفاوض ولمراقبة أجواء التأثير القوى للحلفاء المنتصرين فى الحرب وللتنظيمات الاقتصادية المستقبلية. ويجدد ميثاق حلف الأطلسى عام ١٩٤١ ثلاثة من مبادئه كمحاولة للوصول إلى بنية النظام العالمى الذى تقدم به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وودروف ويلسن Wodrow Wilson بعد الحرب العالمية الأولى وفقا لتصورات أمريكية.

إن التشخيص الذى قدمته الولايات المتحدة الأمريكية كان يعبر عن نمط لعالم واحد ليبرالى تحت إدارة روزفلت Roosevelt من خلال توافق مبادئ ثلاثة:

حق تقرير المصير للشعوب، وارتباط ذلك بنظام الأمن الجماعى للسلع، والتدفق الحر ورأس المال.

وقد كان لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمى وفقا لمبادئ هيئات البريتون' وودز أن تعجل بوضع المفتاح فى مكانه الصحيح، ويتمثل دور تنظيم التجارة العالمية المتعددة الجنسيات وعلاقات التعاون النقدى العالمى وتأمين المؤسسات الاستثمارية الأجنبية فى إعاقة وإيقاف العودة إلى الوراء مرة أخرى لمناقشات غير سوية وحتمية الاستقلال الاقتصاد القومي. وتندمج هذه المؤسسات التى تم إنشاؤها وفى مقدمتها هيئة صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى بشأن إعادة البناء والتطوير من خلال عقود التعاون التى تضمنها نظام هيئة الأمم، الأمر الذى يعنى تدعيم الأمن العالمى بشأن تنقية وتصفية كل الأسباب والصراعات المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ويتم الترابط الجيد ولأول مرة فى تاريخ السياسة العالمية بشكل آمن للأهداف السياسية والاقتصادية والتى بدت مناسبة فى تحقيق الطموحات العالمية والقومية. ويتم إعادة بناء الاقتصادات التى تهدمت فى الحرب فى ثبات أسعار التبادل النقدى والتخفيف التدريجى من الحواجز المعوقة للتجارة والنمو المتوازن فى معدلات التشغيل والوصول الحر للمواد الخام ووضع الأساسيات للأمان الكامل والحرية والعدالة. وتتحقق من خلال التميز الذى صاحب هذا المشروع المتمثل فى قدرة الدول الأعضاء لهيئة الأمم مصالح التجارة القومية الحرة من خلال وعود الرفاهية العالمية ولتبق فى وئام مع نظام العولمة عبر النظام الأمريكى للاقتراض فى القرن العشرين. [Gaddis 1992, S. 9-11]

وتنعكس إزاحات السلطة فى النظام الدولى والتى اضطلعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة، ويعنى ذلك بتغييرات مشابهة التحديات الأمريكية بالتوجه نحو العولمة. [Keohane 1980, S.90; vgl Wallerstein 1996, S. 210 f]

وترجع هذه السيطرة بحق إلى القوة العسكرية بجانب التقدم بعيد المدى فى القدرة الإنتاجية للصناعة الأمريكية ولحجم احتياطات النقد المخزنة فى البلاد،

الأمر الذى أدى إلى أن يكون الدولار قائدا لكل العملات الدولية دون منازع. ويعتبر تأسيس نظام اقتصادى عالمى ليبرالى نتيجة ومحصلة تحققت من خلال سياسة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والتى لم تكن فى نيتها التأثير على علاقة التجارة العالمية فقط ولكن بتحفيز السياسة الاقتصادية لبعض الدول فى اتجاه التعاون المتعدد الجنسيات. (١)

وتعتبر تلك الخطوة البداية للتكتلات الدولية حيث لم يعد ثمة ارتباط مع دول الكومنولث البريطانى وما صاحبه من تأثيرات استعمارية وتفصيلات لم تعد مقبولة. وخلافا لمجالات الاقتصاد الاستعمارى لقوى الدول الأوروبية الكبرى وما جاء بعدها من توزيع للعمل الاشتراكى العالمى من خلال قوة الاتحاد السوفييتى والذى تم إعلانه وفرضه من موسكو كاتفاق ثنائى يبين الفارق مع دول الاتحاد الأوروبى ومشروعات الاندماج الإقليمية الأخرى حيث ترسخ وثبت الاستقرار لصندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولى وأصبحا كليهما نصيرًا للتوسع الدولى والعضوية العالمية. وتستقر التجارة العالمية الحرة فى إطار مصالحها فى المجتمع الدولى وتحت الاشتراط المسبق ودون أن تحتاج إلى التعامل بإمكانية وبنظام العالم الحر ودوره المسيطر على أية بلد من بلدان العالم.

ويعتبر صندوق النقد الدوليIWF مؤسسة متعددة الجنسيات مبنية على إنشاء نظام نقدى دولى مصحوب بثبات تغيير أسعار العملات والمساعدة فى التغلب على العجز فى ميزان المدفوعات. ولأجل تحقيق هذا الهدف بدت التدخلات المحددة فى سيادة عضوية الدول أمرًا مشروعا، وأصبحت المحاولات التى تمت فى أزمنة الحرب لدول من جانب واحد ومن خلال تقييمات هابطة وغير سوية، الأمر الذى أدى إلى تخفيض أسعار صادراتها والتعامل من منظور مميزات تجارتها على

---

(١) يتحدث هنا هارداخ Hardach عام ١٩٩٤ ص ١١ وما بعدها ولأول مرة عن الممارسة العملية عن سياسة اقتصادية تنحو اتجاها دوليا فى مجمل مسوداتها وحيث شكلت هيئات منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى OECD عام ١٩٤٨ وبداية عام ١٩٦١ مع الهيئة الدولية للاستشارة والإعلام.

حساب جيرانها مما أدى بالضرورة إلى سباقات ومنافسات غير سليمة فى التقييم بمعدل ٧٠% [Kindleberger 1986].

ولكى نوقف هذه التقييمات التنافسية عن طريق إيجاد الإمكانيات التى تتيح تغيير أسعار العملات بالتشاور مع هيئات صندوق النقد الدولى IWF بغرض تصحيح لأساسيات أوزان عدم المساواة. وتمثل الإزعاجات قصيرة الأمد فى مواجهة ذلك بالعملات الصعبة صناديق مشتركة وبحيث يشارك كل الأعضاء بالنصيب المحدد وفقًا للحصص التى يدفعونها كاحتياطى مغيب وأية حصص تزيد عن هذا المعدل تعتبر قروضا مغيبة لارتباطها بتكاليف ربوية عالية وودائع سياسية واقتصادية، والتى يمكن بها إعادة الدولة المقصودة بهذا التوجه إلى طريق الثبات الاقتصادى الخارجى لها، وإلى المدى الذى لا يعتمد فيه نظام هيئات البريتون وودز الكلاسيكى على نظام اقتصاد خارجى ثابت وإنما يكون اعتماده فى محاولة تثبيت أسعار العملة والتى غالبا ما تتم عن طريق تفاوضى من جديد. وطالما أن ذلك لم يحدث من خلال ليبرالية جديدة ولا من خلال بدل نقدى وإنما من خلال أسلوب تشـ[illegible] لوجهة نظر مليتون فريدمان، الأمر الذى يضمن تحرير أسعار تبادل العملة و[illegible] بأعلى معدل [Friedman 1953]. وكانت المضاربات الخاصة بالدولار حتى نهاية الخمسينيات قد تم تخطيطها للنيل من خلال القوانين واتفاقات السياسة للحلفاء الغربيين درء واتقاء مخاطر الحرب الباردة. وكان التحدى الأكبر فى استمرار بقاء صندوق النقد الدولى IWF، كما كان الفشل الذى لحق النظام بشأن تثبيت أسعار تغيير العملة عام ١٩٧٣ كحاجز مائى وكنهاية لفترة بعينها فى تاريخ القرن العشرين وباعتبار ذلك أمرًا ملموسًا وواقيا. وهو الوضع الذى تم تفسيره أيضا [de Vries 1986. S.157] بفشل هيئات البريتون وودز. وتتساوى موازين الدفع ويتم ذهابها إلى بنوك خاصة مع استمرار أسعار تغيير العملة كلعبة فى أسواق العملات الصعبة وظهور نظام حكم يقوم بتنظيم سياسى لعلاقات التمويل العالمى كأمر يحدث فى التعامل فى السلع المرتبطة بالعولمة.

والشئ الجدير بالملاحظة هو محاولة إعادة إحياء صندوق النقد الدولى IWF فى فترة تقلبات هيئة البريتون وودز، كما يلاحظ بشدة حاليا معاودة الدول الأوروبية حتى نهاية السبعينيات اللجوء وبشكل جماعى للاستفادة من إمكانيات صندوق النقد الدولى IWF. فبين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٧ استفادت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) باستثناء اليابان من أرصدتهم الاحتياطية الكبيرة، خاصة إيطاليا وبريطانيا العظمى والتى تمثل هذه الأرصدة حاليا ما يقرب من ٤٠% من إقراضات صندوق النقد الدولي IWF.

وفى عام ١٩٧٨ استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الصندوق فى تثبيت الدولار من منظور إنشائها لهذه المؤسسة. وتذكر مسميات الدول التى تنامى وقوعها بشدة فى أزمة الاقتصاد العالمى فى السبعينيات بالدول التى لم يكن لها نصيب من تصدير البترول بالدول النامية. ويتم إعداد تسهيلات تمويل إضافية من منظور قضايا هذه الدول فى أمور المضاربات بالبورصة كوسائل للتغلب على هذه الأزمات الحالية المرعبة وللتخفيف من شدة الصدمات كما حدث فى أزمة الزيت فى السبعينيات بشأن تعويضات مبالغ السلع المصدرة أو للمساعدة فى قضايا الخسائر التى تحدث من جراء كوارث الطبيعة أو لتمويل مخازن تعويض المواد الخام، الأمر الذى يمثل كافة التسهيلات المناسبة للتوسع فى هذا المجال والتى ينبغى لها أن تحدث منذ عام ١٩٨٦ من منظور أسباب عميقة الجذور من الجمود والاستدانة من خلال برامج طويلة المدى وبفوائد مخفضة، الأمر الذى قد يحدث وفق مسئولية عليا للدول المستقلة. وبهذه السياسة التى تناسب البنية الاقتصادية وتجاوز متعدية صندوق النقد الدولى IWF وإلى مدى بعيد فى مجال حقلها الاقتصادى وخاصة فيما يرتبط بالعلاقات الخاصة بالعملة. وكان لزاما على الدول المستقبلة وضع شروط- قلت أو كثرت- مناسبة ومصحوبة بوثائق أطر سياسية واقتصادية يكون تطبيقها فى دفع مبالغ الإقراض والمرتبطة بها ارتباطا وثيقا.

ويعتبر التناسب البنيوى والذى يعنى الاضطلاع الذى تقوم به الدول الصناعية منذ الثمانينيات كممارسة لسياسة ليبرالية جديدة، والتى ترى فى مقاومة التضخم وأنظمة الميزانيات الصارمة وخصخصة القطاع العام والإصلاحات الاجتماعية المقيدة، وليبرالية أسواق العمل والتطبيق العام لمغريات السوق أمرا يقدم أحسن الفرص للنمو الاقتصادى. وأصبحت وصاية صندوق النقد الدولى IWF فى السنوات الأخيرة أكثر اتساعا وامتدت لحقول أخري. ومن الواجبات المهمة بشأن تغيير النظم التبادلى فى الدول الشيوعية المتخلفة ممثلا فى الحفاظ عليها منذ عام ١٩٩٣ من خلال نظام تسهيلات التمويل، الأمر الذى ربما يتجاوز وعلى مدى بعيد قضايا أسعار تغيير العملات، وهو ما يعنى نقل أساليب سياسية وأنظمة مؤسسات كاملة تضمن اتصالا مباشرا برفاهية الغرب. ويعتبر الشيء المميز لحقل العمل الموسع لصندوق النقد الدولى IWF منذ الثمانينيات فى أنه لا ينحصر فقط فى الانشغال بتأسيس أو إنشاء اقتصاد ليبرالى، وإنما فى المواجهة بشكل مضطرد لقضايا الأمور الناتجة من الليبرالية والعولمة.

وتعد أول نتيجة لمواجهة العولمة الحديثة ممثلة فى أزمة الديون العالمية منذ الثمانينيات والتى ألقت بإشكالياتها غير القابلة للحل فى العصر الحاضر. وتقدم ليبرالية أسواق رأس المال للدول الصناعية الجديدة بداية الإمكانية فى تمويل مشروعات التطوير من خلال أخذ القروض. وفى نفس الوقت الاستفادة من خبرة ارتفاع المعدلات الربوية فى خفض أسعار المواد الخام وتقييم أسعار تغيير العملات والمعرضة لمزيد من التخمينات والظنون.

ويؤدى تلقى العروض الأجنبية إلى جذب ذاتى لإعادة أقساط الدفع وأقساط الدين المرتفعة وذلك فى إطار المحيط الاقتصادى العالمى غير المناسب، الأمر الذى لا يتوافر فيمن يقوم بها فى الكثير من دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية من خلال عوائد التصدير. ويتم بداية وبالتدريج الإقرار والاعتراف بأنه فى حالة الدين أو القرض الحسن بالنسبة للدول الفقيرة والمثقلة بديون كثيرة طائلة

(HIPCS). وبحيث لا تتعرض لمشكلة سيولة قصيرة المدى، إلا أنها سوف تؤثر على تدفق رأس المال وما يقوم به من تأثير بشأن وقف فرص التطور. ويعتبر الفصل الجديد فى تاريخ صندوق النقد الدولى IWF ممثلا فى وجود إدارة للديون وتنظيمها من خلال قروض جديدة مرتبطة بودائع وبإصلاحات ترشيدية للأسواق والتى تفيد فى نفس الوقت كرافعة (فى حالة أزمة الديون) للانفتاح الواسع للدول المدينة. ويمثل الجديد فى التوافق البنيوى فى برامج سياسية واقتصادية دولية بداية زاحفة نحو المركز أثناء التنفيذ السياسى للإصلاح وهذا لكونه متبنيا عدم التدخل المعلن فى الأمور الداخلية للعملاء، كالضرائب المتغيرة والأسعار وصيغ الملكية التى كان لزاما عليها الاستعداد الكافى لهذا التوافق الضرورى للأفراد والجماعات.

وظهر على السطح وللمرة الأولى فى هذا المبحث مسودة نص سياسى لنوع من علاج الصدمات من خلال أجزاء غير واضحة فى القطاع العام والنظام الاجتماعى وعلى المدى القصير، بأن تقدم منتجا تسويقيا وفى هذا المجال. .[Guitian 1981, S. 39 f]

ويعد الشيء المثير للدهشة بأن أدوات التمويل الثلاثة المصاغة والمعدة من صندوق النقد الدولى IWF ترتبط أساسا فى كونها مشاكل ناتجة من العولمة. وتقلل التسهيلات بشأن تقوية احتياطات النقد عام ١٩٩٧ وخطوط الاقتراض المعالجة عام ١٩٩٩ مخاطر التضارب فى العملة وتأثيرات العدوى من أزمات التمويل.

وتظهر التسهيلات الخاصة من أجل خفض ظاهرة الفقر والنمو عام ١٩٩٩ والتى ارتبطت بها ١١٠ دولة، أن العولمة ليست برنامجا للنمو وتسيير خطاه بطريقة آلية. ويتخذ بجانب تقديم القروض من صندوق النقد الدولى IWF مجموعة من الإجراءات الوظيفية والتقنية ذات أبعاد دولية. وهنا يمكن الأخذ فى الاعتبار بعض التشاور والنصح ضد أو نحو اختيار أنظمة مناسبة لأسعار دورات تغيير العملة، وللتعامل مع الصدمات الخارجية أو المشاركة فى اتفاقات الاندماج

الإقليمية. ولعل ما يخص ذلك فى هذا المستوى الموحد لإقرار البيانات فى قضايا اقتصادية مركزية.

ويعتبر الالتزام العام للأعضاء ضمانا للشفافية وللتدفق الحر للبيانات المهمة، ومن أجل تأمين ذلك يتم اللجوء لضم خبراء من صندوق النقد الدولى IWF لبناء أنظمة إحصائية ذات مستوى فى كافة الأنظمة وفى الرموز الكودية للشفرات. وتهيئ الرقابة والإشراف على مثل هذه المعلومات لبعض الأقاليم والدول، وأخيرا للعالم ككل مجالا لممارسة العمل الجديد ولمساحات بعينها واضعة فى حسبانها الأساسيات لبنية تمويل عالمى جديد[١]. وينظر فى نفس الوقت إلى المعلومات الشاملة كإسهام مركزى للتغلب على الأزمة التمويلية ومن أخطار عدوى العولمة. ولعل الجديد فى الأمر المتمثل فى وجود الأنشطة التى تقاوم الفساد الكبير والتخفيف من أعباء الضرائب، والذى يفعله صندوق النقد الدولى IWF مع البنك الدولى لتساوى المدفوعات الدولية التى تملكها مؤسسات التعاون الاقتصادى والتطوير OECD وغيرها من المنظمات العالمية الأخرى. ويعتبر تنامى الأنشطة بالتطوير السياسى لصندوق النقد الدولى IWF أمرا هشا، ويتجاوز بداية دورها المحدود فى القضايا الخاصة بالعملة والتى لا ترى فارقا أو اختلافا بين الدول الصناعية والدول النامية. [Bird 1987, S. 72ff]

ويقصد بأمر التدخل فى الهند الاستفادة بالقوة الإنتاجية لكل الدول والتأثير عليها ويمثل التزاما جزئيا يعتبر حتى يومنا هذا حقا من حقوق التطوير [IMF 1992, Art. 1; vgl. Rigaus 1991] علما بأن قضايا التطوير تقع على النقيض من ذلك وبداية فى مجال الواجبات الخاصة بالبنك الدولى وما يتبعه من البنوك الفرعية التابعة له. ويعتبر البنك الدولى هنا كبنك عالمى هدفه إعادة البناء والتطوير

---

(١) يتولى ٨٠ % من الأعضاء فى الوقت الحالى إعداد أطر واسعة من البيانات والمعلومات التى ترتبط بالمادة الرابعة من المشاورات النظامية مع دول الأعضاء بشأن نشر المعلومات العامة (PIN) والعمل على إعدادها، وتمثيل وضع العالم الحالى شرحا وتوضيحا للنظرة الاقتصادية العالمية عن نصف عام.

الأساسى لاقتصادات ما بعد الحرب من خلال قروض طويلة الأجل ولإنجاز مشروعات فى مجال البنية التحتية ودعمها.

وتمثل زحزحة مجال التأثير الحقيقى فى مشروعات تطوير المستعمرات السابقة وبحيث تكون أساسيات صفقاتها بمبادرة من ودائع رأس المال من الدول الأعضاء كضمانات أمن لأسواق رأس المال وهى التى تقوم بهذا الدور بشأن القروض الممنوحة. وعلى قروض البنك الدولى أن تغطى فى المقام الأول الاحتياج من العملة الصعبة لأجل تمويل مشروعات طموحة فى الأفق ولتطوير أموال خاصة يحتمل أن تحوطها بعض المخاطر. ويقدم البنك الدولى الوسائل المالية المطلوبة فى الوقت الذى تكون فية الشروط مناسبة وجيدة للدول المستقبلة لها. ويمثل ذلك مؤشرا لمزيد من الاستثمارات فى القطاع الخاص، لأن الاستخدام الموضوعى والمحايد لأموال البنك الدولى ينبغى أن يتم تجهيزه من خلال دراسات لهذه الدول على أن يوضع له الرمز الكودى من خلال اتفاق القروض مع الدول المستقبلة لهذه القروض. ويتولى البنك الدولى تحويل المكاسب الصافية إلى المؤسسة الدولية للتطوير IDA والتى تعتبر فرعا للتطوير السياسى وهى مؤهلة للقيام بهذا الدور من خلال إعطاء وتقديم قروض لمدد طويلة وبدون فوائد ربوية كنصيب مرتفع القيمة يتم إهداؤه لدول أقل نموا ولها خططا صناعية لا تؤهل شروط البنك الدولى المعتادة القيام بتمويلها.[١]

ويضطلع البنك الدولى منذ الثمانينيات فى مجال برامج توافق البنية وفى تيار توجهات العولمة بمهام جديدة ملقاة على عاتقه، والمبنية على الادعاء بالتحفظ

---

(١) تم تأسيس هيئة IDA عام ١٩٦٠ وتملك حاليا ودائع تقدر ب ١٠٨ مليار دولار أمريكى. ومع بداية ١٩٥٦ اضطلعت مؤسسة التعاون والتمويل الدولى (IFC) بمهام عملها وهو دعم المؤسسات الاقتصادية الخاصة فى الدول النامية. وتركز فيها خدماتها وتقديم العون التقنى فى الدعاية لاستثمارات مباشرة أجنبية أو لصياغة برامج خاصة، بهذا الشأن ولمزيد من التفصيلات لأعضاء البنك الدولى ومجموعاته انظر: البنك الألمانى الاتحادى، ١٩٩٧، ص ١١٢-١٤٠.

على مجال الاختصاص التقليدى والارتباط به، الأمر الذى أدى إلى وقوع هزات وفرقعات عامة نتجت عن إصلاحات السوق الوردية للقطاع العام وللأنظمة الاجتماعية، ولا يقلل من أهمية تلك الصفقة العملية للبنك الدولى والممثلة فى نصوص المسودات النظرية للتطوير والتى يتم إنجازها فى محيط عملها ولأن غير ذلك يتمثل فى النماذج الشكلية لصندوق النقد الدولى IWF غير المتضمنة لبرامج وإستراتيجيات من أجل تحول اجتماعى كامل.

وتنعكس هنا الخطوط الرئسية لسياسة البنك الدولى دائما على تناقضات علوم الاجتماع وعلى عوامل وشروط التحديث الناجح. وقد جرب البنك الدولى من الناحية النظرية برامج كل موجات التحديث ونظرياتها بداية من مسودات نصوص حوافز الدفع للأمام (Big Push) بشأن تأكيد الاحتياجات الأساسية وأحوال التوزيع وحتى الاقتصاد الليبرالى الجديد لأسواق منظمة تنظيما ذاتيا [Walbrook 1998].

ويستطيع البنك الدولى من خلال رأس المال الذكى والمنظم أن يضطلع بقيادة وتوجيه الرأى فى كافة المسائل النظرية للتطوير وتكون لديه القدرة الملحوظة فى المبادرة بتغيير أسعار كورسات العملة وتطويرها سياسيا. ويقوم معهد البنك الدولى لتطوير الاقتصاد بخدمة واسعة المدى كما لو كان منظمة لممارسة العمل الاجتماعي، وليقود موظفى وإداريى وسياسيى العالم الثالث وبلدان شرق أوروبا إلى المستوى الغربى فى علوم الاقتصاد الشعبى واقتصاد المؤسسات [Tetzlaff 1996, S. 64f]، ويمتلك تقرير تطوير العالم الصادر سنويا من منطلق ترابط التنظير ومشاكل الأبحاث المقارنة ذات الأهمية الخاصة لا سيما أن نتائجها تناقض نصوص مسودات مشاريع السوق الأرثوذكسية لصندوق النقد الدولى IWF وذلك للفروق والخلافات فى مجال البنك الدولى نفسه.

وبمناسبة الأزمات الحادثة كنوع جديد فى التسعينيات، الأمر الذى أدى إلى تكثيف المراجعات الواسعة لقوانين اتفاق واشنطن وفى إطار مسودة نص هذا التطوير المالى الشامل (CDF) ويعلن البنك الدولى قانون ما بعد اتفاق واشنطن

المتقدم من أجل توجيه الأنشطة غير المتعاونة لمنظمات هيئة الأمم كمنظمة الصحة والبيئة وحماية الأقليات والعلم والمشاركة السياسية والأمور التى تمثل العوامل الجديدة والتى يتم بها تحقيق نمو على درجة عالية. ويعتبر اتفاق التجارة والجمارك العام لمنظمة الجات (GATT) المؤسسة الثالثة التى تشارك بشكل كبير منذ عام ١٩٤٨ فى دعم الاقتصاد العالمى وتقدم بداية حلاً مؤقتا، وذلك بعد فشل اقتراح مؤسسة التجارة العالمية (ITO) والذى تم إعداده فى مدينة بريتونزوددد فى الادعاءات المنافسة للدول المشاركة. ولعل الأسباب فى ذلك كانت من جانب التخوف الأمريكى عن تنامى التأثير من قبل المؤسسات العالمية على السياسة القومية، ومن جانب أخر تبدو التجارة الخارجية المنظمة حكوميا والمرتبطة بالدول الاشتراكية والكثير من الدول النامية، الأمر الذى لا يتفق مع مبادئ الاقتصاد العالمى الليبرالى.

والشيء الذى يدعو للثناء بشأن مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) هو الوضع الخاص بالبروتوكول العالمى والدعم المقدم من منظمة الجات (GATT) لقواعد وأسس التجارة الدولية فى عالم متعدد الجنسيات. ويتمحور الأمر إلى جانب الهدف نحو إلغاء كامل ولمدى أطول لعوائق اقتصادية وخارجية، مع الأخذ بتفضيل مبدأ التمييز. ولا يصح أن تعامل الدول المشاركة أعضاء آخرين فى الاتفاق معاملة مغايرة ومختلفة، أو موجهة نحو دول طرف ثالث بمعاملة سيئة، كما لا يصح تقديم أى لون من الإساءة من أية دولة للمنتجات الأجنبية فى مقابل السلع المنتجة فى الداخل. واعتبرت أهم نتيجة لهذا اللقاء هى تحقيق هذه المقاصد التى تم حصرها حتى ذلك الوقت بثمانية عن عديد من السنين تمت فيها تخفيضات جمركية لمرات عديدة، حيث راعت هذه المفاوضات أسس التخفيضات الجمركية المراد وضعها، وإدخال مجموعة سلع إضافية مع الدول منفردة أو مجتمعة وذلك بشأن مناقشة اختيار أعضاء جدد مع إيقاف معوقات التجارة وتعريفاتها غير المحددة. وهذا يعتمد إدخال قيادات وتدخلات فى أمور الصادرات والإغراق الذى يسود ويسيطر على

الأسواق. على النقيض بقيت مجموعة السلع بوجه خاص مع بعض الدول منفردة أو مجتمعة ذات المصالح الإستراتيجية والثقافية والقومية ويتم تدعيم القطاع الزراعى فى كل الدول الصناعية - قل ذلك أو كثر- بشكل قوى وملحوظ وذلك حماية ضد ما يرد من واردات الدول النامية. وكان لاستمرار انفتاح هذا التطلع فى منتصف التسعينيات على أجندة لنظام زراعى عالمى وعلى مادة تفاوض منتظمة وخاضعة لقواعد وأسس. وحتى يتبين أى المجالات للدول النامية ودول الأعتاب فى قيام اعترافات من جانب واحد تم قبولها.

وتتواجد فى كل هذه المجالات كل الاستثناءات المصحوبة بالأسباب والخلافات التى يصعب الاتفاق عليها والمقرونة بتقدير عالمى. ونفس الشيء المختلف عليه فى اتفاقات التجارة منذ تأسيس منظمة التجارة (GATT). ويعتبر الاتفاق المرتبط باليات التحكيم ممارسا لعمل فى الغالب وبشكل أكثر من كل المنظمات العالمية الأخرى. ومن هنا كان لا مفر من الانتقال من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO) بعد تقييمها من منظمة الجات (GATT) كمؤسسة دولية ذات قيمة كبرى مع إجراء بعد التغييرات [Behagwati 1998].

وتعتمد القواعد المصاغة الآن وبشكل جيد وواضح مصحوبة برباط وثيق وبشكل آلي، وتقدم بصعوبة على مقاطعة أحزاب مهمة فى هذا الشأن. هذا من جانب ومن جانب آخر نجد تعميق التجارة العالمية والنظم الحاكمة للتجارة فى منظمة الجات التركيز فيما يخص مجال السلع الذى يمكن توسعته من خلال إنجازات الخدمات والملكية الفكرية والثقافية حماية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعامة. ويتمثل هذا بشكل خاص فى تحرير خدمات النقل والمواصلات وسفريات الجو والبحر وكافة خدمات التمويل، الأمر الذى يعتبر قوة فاعلة ولازمة لزحف العولمة الحديثة.

ويعتبر مسار العولمة لمؤسسات تخطت الحدود القومية أمرا مشكوكًا فيه خاصة إذا كانت المؤسسات الأجنبية تملك من خلال شرط تحفظى للمحتوى المحلى

الذى يعنى إنجازات عمل لمنتجات مسبقة من الدول المستقبلة التى تكون مستعدة للالتزام بها، وعلى النقيض تفرز العولمة مادة صراع سياسى تجارى جديد. والسؤال المطروح إلى أى مدى يمكن للدول الصناعية القائدة مواجهة مصدرى دول الجنوب فى مجال صناعتهم الحساسة؟! وهل باستطاعة حقوق براءات الاختراع للمؤسسات الكبرى الزراعية وشركات الأدوية أن تضع الأمور فى نصابها عبر مصالح واحتياجات العالم الثالث؟!

ربما يكون العلم التقليدى أو المعرفة التقليدية فى نهاية الأمر فى أمن من القرصنة البيولوجية [Frein 2002]. ولو حدث ذلك بشكل مشروع أن نبعد السلع الثقافية والتحف القديمة (الأنتيكات) والأفلام عن دائرة السلع التجارية، وهل ترك شروط العمل فى عالم الغرب والاستعلام عن المستوى البيئى كمنافس غير عادل؟ أم تتحرك المطالب نحو أجور الحد الأدنى، ومنع عمل الأطفال وأن تضطلع المنظمات النقابية وما تملك من حرية بتقديم حمايات جديدة فى هذا الشأن؟!

المتدرب السحرى للعولمة

مؤسسات اقتصادية دولية فى موضع النقد

تتحدد أنشطة مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) من وجهة نظر النمو الطبيعى كقصة نجاح تاريخي، وليس هناك ادنى شك من اعتبار التجديدات المؤسسية التى أدخلتها أنظمة الاقتصاد العالمى بعد الحرب والتى شاركت فترة الرفاهية دون منازع فيما سمى بالعصر الذهبى للرأسمالية والتى قدمت كهدية لما يسمى بالمعجزة الاقتصادية لمجتمعات الغرب.

وتخلق الدول الرأسمالية المتقدمة نوعًا جديدا من النظام العالمى الليبرالى والمتضمن لكوادر شفرات السلوك المرشد ولمؤسسات التعاون الآتية: البنوك

الدولية، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الدولى والتطوير، ومنظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى، ومنظمة التجارة العالمية.

[Maddison 2001, S.22; vgl. UNDP 1994, S.82]

وتوجد بدول الغرب على الأقل صلة قرابة انتخابية بين الليبرالية التجديدية والديمقراطية، حيث إن التنظيم المؤسسى لحركات رأس المال الدولى ييسر الضغط ويخففه من خلال إجراءات مناسبة وصعبة ضد الصدمات القادمة من الخارج، وقد استطاعت دول العالم المتقدم والمتطور أن تستغل مساحات اللعب والحركة الخاصة بسياسة التشغيل الكامل ومن تحقيق اندماج مطالب النقابات وحركات العمال.

ولعل قيود حركة رأس المال تعوض كبديل قيود الديمقراطية كوسيلة لمتطلبات السوق [Eichengreen 1996, S.5]، وهنا يتبين بوضوح وفى نفس الوقت اعتبار هذه القيود كظاهرة عارضة تسىء السمعة فى أعين ناقديها كمحامين عنها نحو البنك الدولى وصندوق النقد، وهذا ما يتضمن العولمة بمستوياتها الثلاث:

أولها المتمثل فى تركيز تأثيرات الرفاهية الليبرالية المؤسسية فى مجال نصف الكرة الأرضية لدول الغرب، ولأن دول شرق أوروبا غير قادرة على المنافسة، ونفس الأمر ينطبق على دول العالم النامى التى لم تحظ بهذه القدرة [Ruggie 1982, S. 413] وكان للطموحات العالمية لمؤسسات البريتون وودز أن لحقها الأذى من صراعات ومصالح القوى وخاصة بعد العديد من المعاناة والعوائق فى مرحلة تأسيسها والتى واجهت النقد القادم من العولمة فى الوقت الحالى كحوافز خاصة فى خدمتها، فهى تتضمن عالمية السياسة الأمريكية، الأمر الذى اعتبر انتصارا عالميا. وبدا للآخرين كعولمة أمريكية [Divine 1967 bzw. Irye 1993] ولو وصل الأمر إلى عدم اعتبارها إطارًا عالميا لسياسة خارجية فى صالح مؤسسات قوية جدا للتمويل حتى ولو كانت ممتلكات أقليات. [1970, S. 50ff Harrowitz].

أما الاعتراض الثانى فيتجسد فى توازن تاريخ هيئات البريتون وودز والذى يعنى الفشل فى مهامها، فلم يعد الأمر مقتصرا على أجزاء بعيدة من العالم بشأن إبقاء تطور مطلوب تحقيقه لمصادر الإنتاج، حتى إن الدول الصناعية تعانى منذ نهاية عصرها الذهبى تحت وطأة مشاكل البنية وظهور عدم ثبات التحويل الجديد.

ويدور الاعتراض الثالث حول قدرة الإصلاح لنظام الاقتصاد العالمى ودرء المساوئ التى تؤدى إلى عدم نجاح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى IWF والعمل على حلها أو تمكن هؤلاء من إيجاد صيغ مناسبة لنظام أوسع تتبناه حكومات العولمة.

ويعتبر الوضع المسيطر لحكومات الغرب فى نظام الاقتصاد العالمى أمرا غير قابل للشك أو الاختلاف عليه، ولهذا كانت مسودات منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير (IFIS) ومنظمة الجات بشأن تأسيس أسواق حرة والتفاوض على الاتفاق مقدما على مبدأ الحيدة الاقتصادية تتضمن الحلول والاقتراحات. ويصعب قبول الاتحاد السوفييتى ودول أخرى ذات إستراتيجيات تطور وطنى فى أن تخضع لأنظمة حكم ليبرالية بمؤسسات هيئة البريتون وودز.

ويفشل تأسيس منظمة التجارة (ITO) من جراء عدم استعدادها للسماح بقبول الدول التى تنتهج احتكار التجارة الخارجية الحكومية وذلك فى إطار ترتيب الدول النامية حسب أفضليتها المتفق عليها.

يعتبر تقديم القروض من البنك الدولى ومن صندوق النقد الدولى IWF فى زمن الحرب الباردة أقل تكنوقراطيا وأكثر اعتمادا على إستراتيجيات مصالح الغرب [Thacker 1998]. ونجد فى بعض دول شرق أوروبا التى نهجت طريقا متباعدا عن موسكو سرعان ما يتم تقديم القروض لها، وحتى ديكتاتوريات العالم الثالث الموالية للغرب تم مدها بالمال رغم عدم تحركها ولو قيد أنملة نحو الديمقراطية واقتصادات السوق. وتقدمت علاوة على ذلك بالشكوى الكثير من دول الغرب عن سوء المعاملة فيما يخص الودائع الاقتصادية السياسية. وتخشى دول

أمريكا اللاتينية قسوة الشروط الموجهة إليها فى الوقت الذى بدأت الدول الأوروبية اتخاذ ترتيبات خاصة بشأن الاعتراف التدريجى لإنشاء عملات قابلة للتحويل .[Eichengreen 1996, S.106 ff]

ولم يكن بالأمر النادر بعد نهاية الحرب الباردة أن تستخدم مؤسسات صندوق النقد والبنك الدولى نفوذها من أجل المصالح الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية. وتمنح مصر أثناء تعاونها فى حرب الخليج المكافأة المتمثلة فى خفض بعض الديون عنها وتمنح الأردن دورًا فعالاً فى قضايا الشرق الأوسط من خلال دعم هيئة صندوق النقد (IWF) له بالقروض، وحتى تؤكد قوتها فى وجود منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتم إعادة انتخاب بوريس يلتسن Boris Jelzins عام ١٩٩٦ عبر قروض لا تتفق والمبادئ المصاغة لتمويل ودعم ميزانية الدولة الروسية رغم أن هذه الدولة وضعت عقبات أمام برامج الإصلاح ولمدى سنوات طوال.

ويستقبل صندوق النقد الدولى IWF بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وفدًا باكستانيا، كما يعتبر البنك الدولى الحكم الفردى الاستبدادى فى أوزباكستان المنطقة الهدف لمشاريعه المستقبلية، علاوة على اضطلاعه بأعمال مؤتمر المانحين لإعادة بناء أفغانستان وينظر إلى التمثيل الأعلى لمصالح الغرب والذى يأخذ فى الاعتبار إعادة بناء المنظمات وثقافتها من خلال دعم البنك الدولى وصندوق النقد بأنه يلقى بظلاله على التناقض الموجود بالأنظمة متعددة الجنسيات وعلى الكيفية التى تقدم حساباتها لأعضائها وفقا للوائح وبدون أن يخلو من وسائل خداعية [Woods 1999].

ويتم إعادة الارتباط السياسى للسادة الأعضاء من البنك الدولى وصندوق النقد وذلك من خلال اجتماعات المحافظين المشتركة فى مؤتمرات والتى يتولى فيها وزراء المالية أو رؤساء البنوك إصدار العملات.

تمثل قوة الحسم فى اتخاذ القرار بشكل علمى ومن خلال تمثيل دائم تتم إحالته إلى إدارات تنفيذية يتم تشكيلها من الدول الصناعية الخمس الكبرى إلى جانب الصين وروسيا والسعودية لكل منها ممثل مع ضم باقى الدول وفقا للتوزيع الإقليمى وحتى يصل مجمل الأعضاء ستة عشرة عضوا.

ويتم التصويت فى كلا الهيئتين وفقا لثقل الأصوات والتى يمتلك غالبيتها دول الغرب، علاوة على حرص الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام حق الرفض وحدها من خلال (الفيتو).

ويحدث فى هذا الشأن فقدان التأثير المطلوب لمديرى هذه المؤسسات من خلال التغلب الشخصى والصراعات الحادة بين الدول المدينة والدائنة بحيث تتنامى القوى التنظيمية لصالح المديرين المهيمنين على الصفقات التجارية والعاملين فى الهيئة الإدارية ورغم أن هؤلاء الإداريين تم إرسالهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو من أوروبا بأن التشكيل المتعدد الجنسيات للعاملين فى المجال الإدارى غالبا ما يوضح الدليل الواقعى والحى لعالمية منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير (IFIs) ومع ذلك يتدخل هنا عامل الآليات المحلية والذى يمنح دورًا له أهمية جانبية فى السيطرة الاجتماعية وفقًا لمبادئ اتفاق واشنطن. هذا ويتحدد تواجد حضور ما يزيد عن ٦٠% من العاملين فى البنك الدولى بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال تأشيرات الإقامة التى تنتهى فى العادة فى حدود شهور قلائل من تشغيلهم. وكان للضغط التوافقى المؤثر سريانه فى المؤسسات بقاطع كل المسودات التى تتصل بالاتجاهات الاقتصادية الرئيسية والمتروك اعتمادها على التوجه السائد لترويات علمية واجتماعية سليمة [Naim 1994] وأكثر تقبلاً للمبادرة المقدمة من الدول الصناعية الكبرى السبع (7G) فى هذا الشأن هما البنك الدولى وصندوق النقد.

وتواصل حكومات الدول الصناعية الكبرى منذ عام ١٩٧٥ توجيهاتها وذلك بعد الفشل الذى أصاب أنظمة ثبات سعر صرف العملات حتى إنها حاولت فى اجتماعاتها الشكلية والتقليدية السنوية إخفاء مصالحها المشتركة، وخاصة فى

الاتفاقات التى تم صدورها بحيث تمثلت الشخصية صاحبة الأمر بهذه المؤسسات العالمية قبول المشاكل المصاغة من قبل مجموعة الدول السبع والمطالبين بها من رؤساء الحكومات ومحافظى البنوك المركزية.

وتسيطر مصالح الغرب بشكل واضح فى عدم تقييم مجموعة الدول الكبرى للقاء يتم فيه عقد قمم اقتصادية يتم فيه إغراء روسيا بتوسيع المجموعة إلى ثمانية، الأمر الذى يرى فيه ممثلو مجموعة الدول السبع مع مديرى صفقات صندوق النقد الدولى IWF والتى كانت سماتها توصى بتوجيهات دينية وشعائر طقوس عقائدية. ولعله غير خاف إظهار هذا الطريق الذى تنتهجه الولايات المتحدة الأمريكية فى صندوق النقد، الأمر الذى يشكل مخالفة للوائحها المتعلقة بمصالحها الجيوسياسية.

ويمثل أسلوب سلوك التصويت التوافقى فى مؤسسات هيئة الأمم المتحدة مؤشرًا إحصائيا متميزا وخاصة بشأن إعطاء الفرصة لأى بلد لا يملك تقديم الشروط المطلوبة بشكل مرض، ويمكن أن يحصل على أموال صندوق النقد الدولى IWF [Thacker 1998, S. 53-55] ويمكن قراءة المستويات المضعفة والتمايز التجارى من خلال تنظيمات وأولويات ونتائج منظمة الجات وصندوق النقد الدولى IWF بغض النظر عن طرح السؤال، عما إذا كانت التجارة الحرة حقا هى الطريق الملكى للتطور؟!

ولعل السبب الرئيسى لتخفيض الجمارك على دفعات متتالية لمجموع السلع وعلى المدى الطويل والتى تمتلك فيها دول الغرب مميزات ضاغطة وخاصة ما يسمى السلع الصناعية ويمثل توسيع أجندة الخدمات، وحقوق براءات الاختراع وقواعد الاستثمار الأجنبى والتنافس دورا بالغ الأهمية تلعب به المؤسسات الاحتكارية ذات التوجيهات القومية، وخاصة أن الدول الصناعية تضطلع بتنفيذ ٩٠% من صادرات الخدمات، هذا من جانب ومن جانب آخر نجد تجارة السلع التى تحتاج عملا شاقا فى إنتاجها كالمنسوجات ومنتجات الاقتصاد الزراعى، الأمر الذى يمثل حوالى٧٠% من صادرات الدول النامية والتى تتعرض لمعوقات

جمركية وعقبات تجارية كثيرة غير مرتبطة بالتعريفات المتفق عليها، ولهذا تتزايد أحجام التجارة للسلع الصناعية خمس مرات منذ سريان لوائح منظمة الجـات عمـا حدث بالنسبة لسلع المنتجات الزراعية [WTO 2001a. S.27].

ويزيد الدعم المخصص للمنتجات الزراعية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير OECD عن إجمالى المنتج الاجتماعى للقارة الأفريقية. وعلى الجانب الآخر يستمر تواصل معدلات المساعدة لكل التطوير للمكاسب المقدرة للدول النامية من خلال الليبرالية المنطقية للتجارة حتى يصل إلى ثلاثة أمثال هذه المساعدات .[WTO 2001b. S. 6]

ورغم التأثيرات الضارة للتمايز والتفرقة فى التجارة كأمر معروف منذ فترة طويلة، إلا أنها تمكنت من خلال كم عديد من التأجيلات الزمنية الودية ينتج لها العبور ولو بصعوبة، ولهذا كان ينظر بعين الحذر والحيطة لنجاحات الدورات التجارية الأخيرة فى حالة الاستمتاع بحدوثها. وحتى دورة أرجواى بداية من عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٣ لم تكن محسوسة وملموسة بالشكل المرضى المطلوب والتى تم فيها تقديم تسهيلات أكيدة للصادرات الزراعية. وتفشل مفاوضات منظمة التجارة WOT فى سياتل وما جاء بعدها مباشرة فى الدوحة، وبهدف التوصل إلى خطوات قادرة هادفة لخلق نظام متعدد الجنسيات، الأمر الذى يرتبط – قل أو كبر– بقرارات النية والغرض المجرد للدول الصناعية وللحصص لوارداتها من المنسوجات حتى عام ٢٠٠٥.

ويمثل الأمر علاوة على ذلك بنسبة وقوع تنظيمات خاصة واتفاقات ثنائية تبتغى الدخول الحر إلى الأسواق فى المراكز. ويرتبط الاتحاد الأوروبى بإعادة الاعتماد على التنظيمات والتعليمات التى من خلالها يتم دفع الضرائب خاصة فى وجود مخاطر جدية لمراكز الإنتاج الداخلية أو للممارسات الخاصة بإغراق السوق.

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ما يطلق عليه قيم التحكيم لمنظمة التجارة WOT وإلى المدى الذى لا يسمح بإضعاف مصالحها القومية. ويمكن هكذا مراقبة

التجارة العالمية رغم كل الأحاديث الخاصة بالعولمة فى كونها أنها ليست كذلك ولأنها تداخلت فى بنيان ثنائى غير متناسق لمبدأ التجزؤ وإقليمية التوزيع، مهددة كل الوقت اتخاذ إجراءات عدم الحماية. ولعله ليس من نافلة القول اعتبار النجاحات الليبرالية والوفيرة العدد فى السنوات الأخيرة والتى تمت من خلال خطوات اتخذت من جانب واحد، الأمر الذى تسبب فى الديون التى لحقت الدول النامية ودول العبور (الترانزيت).

ولعل الدور المرموق لمصالح الغرب فى مؤسسات الاقتصاد العالمى يكون فى ارتباطه بممثلين لعالم واحد وقانون دولى واحد، تتضمن مواده أساسيات سياسة اقتصاد وتمويل ناجح فى كل مكان ممكن فى العالم [Waelbrock 1998] الأمر الذى لا يمثل فى الواقع عاملا كافيا للحكم على قدرته الوظيفية لأن ما يرتبط بالتجارة الحرة يخضع بشكل كامل لمبدأ الليبرالية، بغض النظر عن مصالح الهوية الطبيعية.

وعليه لا يمكن أن يتغاضى الليبراليون عن مشروعية منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير (IFIs) والمرتبطة بالأهداف المعلنة من قبلها ونعنى بها تدعيم النمو والدخل المرتفع ومصادر الإنتاج لكل الدول.

ويضع المرء هذا العامل فى حسبانه، وليصبح الأمر المشكوك فيه لكل مجموعات الدول، عما إذا كان كل من صندوق النقد والبنك الدولى وما يملكان من تجهيزات حالية فى وضع تتخذ فيه خطوات جادة ومتميزة لدرء تأثيرات المخاطر بشأن تحقيق العولمة، وتعتبر الدول المتقدمة نفسها الموجة الثالثة للعولمة كفترة غير مبهرة رغم جلبها بعض المميزات والفوائد لدول بعينها ولوقت بعينه [Eatwell /Taylor1999, S. 280].

وبعد إلقاء نظرة على معدلات النمو ذات المعدل البعيد نجدها محدودة للغاية ويقوم بحساباتها ماديسون (Madaison) بأن النمو العالمى والتشغيل فى المنطقة الكينزيانية العالمية بداية من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٣. ويرتفع الناتج القومى

السنوى فى هذا الوقت لكل مواطن فى غرب أوروبا وفى الولايات المتحدة الأمريكية بما متوسطه ٣,٩% وما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٩٨ ينقص المعدل إلى ١,٨% [Maddison 2001, S.138-139].

وإذا ما راقب المرء التأثيرات الاقتصادية الحقيقية فسيجد أن عولمة أسواق التمويل لا تؤدى بأى حال من الأحوال إلى استخدام إنتاجى لرأس المال، وهذا يسرى فى المقام الأول على الولايات المتحدة الأمريكية والتى تستفيد كثيرًا من ليبرالية أسواق رأس المال أكثر من تغطيتها للعجز عبر تدفقات رأس المال منذ فترة الثمانينيات. ويلاحظ أيضا أن موقع البطالة فى الولايات المتحدة رغم الازدهار على المدى الطويل مع نهاية القرن العشرين كان واضحًا بالنسبة لقيم العصر الذهبى. وقد يتغير دستور اقتصادات الشعوب الناضجة من باب التشدد والادعاء بالتضخم المالى ولكن من خلال استقلالية التعاملات التجارية المالية والتى يبلغ حجمها اليومى ما يمثل ١٠% من الإنتاج العالمى وذلك فى ثلاث حالات:

أولها : تنامى تزايد التأرجحات التى تقوم على التخمين أو الظن فى أمور الأقساط الربوية لأسعار دورات تغيير العملة وقرارات الاستثمار، الأمر الذى يجعلها غير مؤمنة وينتج عنها مصاريف عالية فى رأس المال.

وثانيها: يتمثل فى إمكانية تداخل تأثيرات العدوى فى شكل أزمات منتظمة باقتصادات الشعوب المتدنية.

وثالثها: الذى يرى أن السياسة قد واءمت على أن تكون أحجام أهدافها للنمو والتشغيل وفقا لأنظمة الميزانيات وثبات أسعار العملة والسؤال الذى يمكن طرحه هنا هو: لماذا لم يكن صندوق النقد الدولىIWF غير قادر على استيعاب هذا المجال من خلال إجراءات عالمية للثبات؟! وماذا تعنى المحاولات الجديدة لبنية تمويل عالمية؟!

إن الفشل لأى نظام فى مفاوضات أسعار دورات تغيير العملة وما يرافقه من موجات الليبرالية قد أدى فى المقام الأول إلى ضيق الأساس فى إبرام الصفقات للمؤسسات العالمية ويتمسك صندوق النقد الدولى IWF بداية بالإصلاح على النظام القديم، فى الوقت الذى يبدو فيه الحلفاء من دول غرب أوروبا على استعداد فى المساهمة بقبول طبع المزيد من عملات الدولار قد تآكل ولم يعد لها مكان.

إن عدم اتخاذ القرار والذى يعنى الاستغناء عن التفاوض من جانب مساهمى الحكومات قد زاد من ترك أمر حركة رأس المال والعملات الصعبة كلية للبنوك الخاصة.

ولهذا تناقص الدور الرقابى لصندوق النقد الدولى IWF فى مجال السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء وخاصة العبور الرسمى نحو أسعار تغيير العملة بشكل حر، ويصبح دوره هنا هامشى للغاية، حتى إنه يمكن القول بأن الأنماط الواجب اتباعها من نظام حكومى لم يعد له محل أو وجود، وهذا ربما يكون السبب الواضح لعلاقات القوة فى نظام العولمة فى أن دول العالم القائدة ترى القليل من الاهتمام لأى موقف أو عمل تستطيع فيه الأمم الصغيرة المشاركة فى اتخاذ القرار.

.[Eichengreen 1996, S.139; Helleiner 1994, S. 101ff]

إن الإعلان الحقيقى لتنظيم شكل مؤسسى ومتعدد الجنسيات لسوق النقد العالمى الأمر الذى شخصته سوزان سترينج Susan Strange بأنه يمثل خطوة نحو الفوضى الكبيرة واتخاذ المواقف من جانب واحد [Strange 1986, S.38ff] الأمر الذى جذب معه منذ الثمانينيات المزيد من الاضطرابات والتى يمكن السيطرة عليها من خلال محادثات مكثفة من الدول الكبرى. وكان لإعادة المحاولات وإثبات اتساع التذبذبات فى أسعار تغيير العملة ومواجهة الانحرافات الشديدة من خلال التدخل التعاونى لسوق العملات الصعبة الأمر الذى لم يجلب فى السنوات الأخيرة سوى القليل من الطموحات المثبطة والبدائل غير المريحة [Eichengreen 1996, S.191].

ويكون رد فعل الدول الصناعية متنوعًا ويشوبه المزيد من الاختلافات بالنسبة لتذبذبات أسعار التغيير للعملة المخمنة وكان لا مفر أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تأخذ موقف عدم المبالاة، فالدولار هو عملة أمريكا وإن كان ذلك يمثل مشكلة لبقية دول العالم وغرب أوروبا التى تمتلك إمكانيات العمل المشترك والمؤسسى بقوة وقد تلقت من خلال عدم الثبات للعلاقات بشأن أسعار العملة وخاصة ما يستجد منها، خطوة الانتقال الثانية نحو الاندماج ولكى يتم الابتعاد عن تأرجح أسعار العملات من أجل إيجاد سوق مشترك ولذلك اتجه نظام العملة الأوروبى إلى الطريق الذى يؤدى أخيرًا إلى تحقيق عملة مشتركة.

وكان للموقع المتفرد للولايات المتحدة الأمريكية فى نظام التمويل العالمى والذى يعطى لها حق الاعتراض (الفيتو) لكل محاولة تؤمن إصلاح جذرى لم تتغير وقد بقى الدولار رغم الإقرار بإدخال عملة اليورو كوسيلة دفع عالمية هو العملة الأساسية بكل بساطة، وقد ملكت الولايات المتحدة الأمريكية رغم العجز فى الميزان التجارى فى الأعوام العشرين الأخيرة خططا عملية وغير محددة فى مجال الإقراض [McKinnon 2002]. وتواجه دول الأعتاب والدول النامية مشاكل حقيقية لأنظمة أخرى كبيرة وحتى فى إطار التوافق البنيوى الذى تنظمه قيم الليبرالية لم يجلب لها النمو الضرورى الذى يحررها من الديون وعمل يرى حساب زمن طويل ظهرت تأثيرات سلبية، فقد كان توقع متوسط النمو لدول أمريكا اللاتينية من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٠ عند ٢,٦% وقد تم ضغطه من خلال القيود السياسية الصادرة فى الثمانينيات إلى ٥,٧% وبعدها بدأت هذه الدول تستعيد تعافيها ما بين عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩ بقيمة ١,٤%.

.[Maddison 2001, S. 151]

ورغم كل البرامج الإضافية التى وضعت لم يتوافر أى حل لمشاكل الديون والفقر، ففى كلا العقدين الأخيرين من القرن تمت قياسات أعباء الديون للدول النامية ودول الأعتاب ووجد أنها فى تزايد مستمر. وإذا ما أخذ المرء فى الاعتبار

أن خدمة الديون للدول النامية والمقدمة من دائنين متعددى الجنسيات ومن القطاع الخاص الأمر الذى يؤدى إلى ارتفاع معدل المساعدة العامة للتطور إلى مرتين ونصف عن المطلوب والذى يوضح مدى رؤية عدم التوجه المستقبلي. ورغم كل التيسيرات لقضية الديون وتطويرها فقد أحصيت أعداد الدول الفقيرة المدينة بـــ ٤٣ دولة [HIPCS-Easterly1999].

وكان لتقبل دول الأعتاب للصدمات الخارجية، كما تبين أزمات التسعينيات الخاصة بالمكسيك ودول آسيا وروسيا وحتى الأرجنتين مدى تزايد الليبرالية وخاصة وأن هناك عاملين برهنا على تحمل تبعات خاصة بأسواق الطوارئ:

أولها: يتمثل فى تحمل الدفاع ضد هجمات المضاربة للمعدلات الربوية بشكل أكبر مما تتحمله الصناعة المحلية والأخذ بتوفير احتياطات كبيرة من العملة الصعبة ومن المصادر والانتفاع الإنتاجى.

.[Mussa u.a. 2000, S. 52-55; UNDP 1999, S.93]

وثانيها: يتمثل فى التطور المرتبط بأحداث مسيرة الاقتصاد المزدهر فى الدول الصناعية وقد دعمت وجهة النظر المحاطة بالظلال فى صندوق النقد الدولى IWF بشأن ضمان وتأمين أسواق رأس المال العالمية وفى تمويل عمليات التطوير بشكل متواصل. ولهذا بقيت الأسواق الطموحة فى حالات الإقراض الانتهازى فى موقع متدن بمجال الإقراض، وقد اتضح فى أوقات النمو المتروى التدريجى وتفادى المخاطر العالمية الأمر الذى يعد بأكبر المقاييس لهذا النمو وذلك بمواجهة الهروب من الحصول على نوعيات جيدة.

.[IMF- Survey 19.12.2001, S.388]

ولسبب جيد يعتبر ميزان وبرنامج صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى مادة خصبة للمتناقضات الحادة منذ فترة طويلة. وتعيد الدراسات الداخلية منذ التسعينيات تكرار تأثيراتها الخاصة بالكساد، ولعل الواقع أن أكثر من ٥٠ دولة

ولأكثر من ٢٠ عاما بقى عملاؤها يتناوبون التنفيذ من جانب حقوق الدول المستقبلة والتى تتم بشكل غير مرض، ويمثل اتهام بعض النقاد من خلال عينة منحازة بأنهم يركزون على التنفيذ المزعزع وغير المستقر فى قضايا ميزان المدفوعات للدول المثقلة بالديون المرتفعة والمشرفة على الإفلاس والتى عليها أن تلجأ فى العادة إلى صندوق النقد.

وثمة أبحاث حديثة أجريت وتمت من قبل إستراتيجيات الحصانة المرتبطة بثقافة صندوق النقد الدولى IWF والتى تعتمد على الإحصاءات الجديدة وترسم فى الواقع صورة كئيبة ومؤلمة للوضع الذى تمت مقارنته من قبل آدم بريستوفورسكى وجيمس فريلاند (Adam Przeworski u.Games Vreeland) عن ١٣٥ دولة والتى أظهرت أن الدول التى تحت رعاية صندوق النقد الدولى IWF أقل من الدول التى ليس لها تعاقدات أخرى مساعدة وتتحقق بعد انتهاء هذه التعاقدات نتائج حسنة، قد لا تتعادل مع فقدان خسائر النمو الذى يلاقى المعاناة.

[Przeworski – Vreeland 2000]

ولعل التحسين الذى يطرأ على ميزان المدفوعات لا يتم فقط من خلال ارتفاع الصادرات ولكن أيضا من خفض الواردات ولقد اتضحت التأثيرات الفاعلة بشأن الانخفاض الحقيقى للأجور والأنصبة المنكمشة للمنتج الاجتماعى الأمر الذى مثل ظاهرة نمطية كانت تصطدم بالشعور المؤسسى لعلية القوم المحليين.

ومن أجل مقاومة الفقر باعتبار ذلك أمرًا صعبًا للغاية ولا يتفق مع حجم الوقت من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٨ وحيث أظهرت أبحاث كافة برامج البنك الدولى وصندوق النقد الدولى IWF حتى بعد إعادة تزايد النمو، عدم الاستفادة من قبل كافة الدول التى تعيش تحت خط الفقر.

وعلى مستوى آخر يطرح السؤال عما إذا كانت المشاريع الكبرى للبنك الدولى تهدف للنمو المنشود؟! فإن الأبعاد البيئية والتى تم التأكيد عليها منذ

السبعينيات قد تم نفيها وتكذيبها وخاصة بعد تغيير الحال فى الغابات الاستوائية ومساحات التصنيع الزراعى وخزانات توفير المياه غير الاقتصادية أو مشاريع العظمة لبعض الدكتاتوريين. [Caufield 1997]

وآخرا وليس أخيرا تصبح التأثيرات السياسية للتوافق البنيوى فى شراكة مباشرة نحو إضعاف المؤسسات الديمقراطية. ويرجع الكثير من حكومات الدول المستقبلة إلى اللجوء لعون ومساعدة صندوق النقد الدولى IWF وحتى يتسنى لها تنفيذ سياساتها الداخلية ضد أعدائها عن طريق دعم المؤسسات العالمية التى أثبتت قوة مقاطعتها لأعمال كهذه. [Vreeland 2001]

من أجل بريتون وودز Bretton Woods جديدة:

ميلتون فريدمان Milton Friedman فى مواجهة جيمس توبين James Tobin

تحدث صدامات قوية مسبقة وكان لزاما على هيئات البريتون وودز إلغاؤها الأمر الذى لا يمكن إغفاله بحسبانه شيئا مفاجئا. كما أن الشيء المدهش فى هذا الشأن وجود الأصوليين بالأسواق والفوضويين من اليسار يتفقون على ذلك إلى حد بعيد. على أية حال فقد أعدت الحركة الناقدة للعولمة إلى جانب النداءات الأخلاقية غير الراغبة فى العولمة ولتحقيق عالم أفضل من خلال تقديم مقترحات بناءة فى هذا الصدد مثل تقوية مؤسسات تمويل متعددة الجنسيات وربط كل ذلك من خلال إصلاح شامل لهيئة الأمم.

ويعتبر الليبراليون الراديكاليون البنك الدولى وصندوق النقد كأثر متبق من مخلفات عصر الحرب الباردة رغم أن تأسيسهما كان بمثابة قلاع صامدة للانتهازيين والدكتاتوريين اليمينيين ضد المسارعين والمهرولين نحو تيار الشيوعية.

ويكتشف المرء فى تلك الأثناء أن هناك علامات وسمات تم استخدامها من قبل البيروقراطية الاجتماعية من الخارج والتى أخضعت الدول النامية لسياسة التبعية وعدم الاستقلال. ونبرز فى عالم تتنامى فيه العولمة بخطواتها المتقدمة تباعا من خلال الاستثمارات الأجنبية وحجم الأموال العامة والمتعددة الجنسيات بحيث يكون حدوث الأمر طبيعى ويترك تطوير التمويل للمقرضين من القطاع الخاص إلى حد بعيد.

ويطالب الليبراليون بتقليل الفروق الوظيفية الواضحة بين صندوق النقد المناط إليه هذا الواجب الأساسى وبين أشد الناس فقرًا وتقديم المساعدة لهم من إسهامات البنك الدولى، ويكون إصدار الدين من قبل منظمة دعم الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs وبضمانها، طالما أن ذلك يحدث فقط لنظام قوى لإصلاح السوق والانفتاح على بنوك الغرب.

والشيء الحاسم فى هذا الصدد شأن تجارة العالم الحرة والذى لا يمكن حدوثه بدون منظمة الجات.

وما يهم هؤلاء أن يبقى الحفاظ وبشكل خاص على تخزين الإيداعات البيئية والاجتماعية لمنظمة التجارة WOT، والتى أثبتت بقاء صلاحيتها وجدارتها للمسئولية القومية [IFIAC 2000] وليست العبرة فى تأسيس نظام جديد لهيئات البريتون وودز وإنما فى نقل التنافس الحر من مؤسسات حكومية وطنية وعلى معدلات الثبات الأمر الذى يخلق من هذا المنطق قيمة الثبات، ويتحرك المرء فى هذا المجال الذى تكون فيه بلدان العالم مدعمة استنادًا إلى ثلاث عملات كبرى إقليمية مسيطرة كعامل مساعد على تقليل أزمات المخاطر المالية [Schwarz 2000]. ويتبنى ميلتون فريدمان مواقف تجاه أسعار كورسات التغيير الحرة والتى ترفض خداع أو تضليل سيناريوهات الرعب للأزمات المنتظمة للعولمة؛ ولعل الوظيفة الإيجابية فى مقامرات العملة الصعبة تكون واضحة فى توازنات عدم

التساوى فى الاقتصاد الواقعى وكذلك فى مخاطر التضخم وذلك قبل أن تصل إلى أبعاد مأساوية [Friedman 1953, S. 243f].

ولا يحدث ذلك من خلال التأثيرات المعدية ولكن بفضل ليبرالية نقاط الضعف عند البلدان المعنية بشكل مفتوح وبدون عوائق تحمل المسئولية فى حدوث أزمات العقد الأخير، ويبدو التناقض أنه فى حالات الضرورة، فقد تبدو الأزمات المرتبطة بالعولمة وأحداثها فى بعض البلدان ذات الصلة بصندوق النقد الدولى IWF والتى كانت مدعوة إلى المضاربات من النوع الثانى والذى يعنى أن المجتمع العالمى يدع المال يتدفق فى حالة الأزمة. إن ترتيبات أسعار كورسات التغيير الأطلنطية أو مناطق الهدف المراقبة من صندوق النقد الدولى IWF بين الدولار والين واليورو كما اقترحها فولكلر المدير السابق لبنك الاحتياط الأمريكى والممثل للجنة التابعة لهيئة البريتون وودز والتى تكون نصف احتياطى البنك المركزى للحركة اليومية للتعامل وسوق العملات الصعبة الخاصة.

ولعل عدم توفيق صندوق النقد الدولى IWF بشأن قدرته السياسية فى أمور أسعار كورسات التغيير أن أصبحت هناك إستراتيجيات غير مجدية بل ومشكوك فى أمرها لروسيا وجنوب شرق أسيا والأرجنتين، ويصل الأمر للأخذ بنماذج عالمية وفقا للملاحظات النمطية للبلدان [Mussa u.a 2000, S. 18ff] ويتبنى الناقدون من الليبراليين الفكرة الأكثر بعدا، بأن يتم ترك جزء من مشاكل الديون العالية التكلفة لآليات الاقتصاد الحر وإفلاس البنوك بعد انسحاب صندوق النقد الدولى IWF.

وتعتمد القروض المعرضة للخطر بالنسبة لواضعيها وللبنوك الموجودة فى دول غير مستقرة، على المساعدات الضرورية من صندوق النقد الدولى IWF كعمل أخلاقى قد بدأت فى التراجع واللجوء للقطاع الخاص. فإذا ما حدث إلغاء صندوق النقد IWF يتم توزيع الودائع على البلدان وتترك حالات الفشل للسوق، الأمر الذى استخلصه وأبرزه فريدمان. [Forbes Magazine 11.2.1998]

وعلى لجان البنوك الخاصة الالتزام بالتفاوض مباشرة مع الدول المدينة والعمل على تصحيح أنظمة التمويل الفاسدة وفقا للمستوى الغربي. ولعل بـــداية مـــا تراه بيروقراطية هيئات البريتون وودز الراغبة من خلال عدم ارتباطها بنظام مالى عالمى متميز. ويحاول صندوق النقد الدولى IWF أو أى صندوق قادم بعده العودة لمنح قروض مرحلية وعلى مدى قصير واضعا شروطه للعقوبات والعمل المشترك مع البنك لتحقيق نوع من المساواة فى ميزان المدفوعات العالمية شريطة أن تتوافر شفافية السوق.(١) [Sachs Meltzer 2000]

ويشارك ناقد مؤسسات التمويل الدولية (IFIS) من اليساريين فى المطلب المرتبط بالشفافية وإصدار قرارات الديون متبنية أخطائها وعدم نجاحاتها فى الثقة المبالغة فى أمر إلغاء الأسواق وهجومات المضاربة لبنوك الغرب. ويتم تحليل آليات أوضاع الديون أو الوقوع فيها بداية من سبعينيات القرن من قبل هؤلاء الناقدين وإعادة الموقف للعالم الثالث وارتباطه بمصالح الغرب الخاصة. وقد بلغ النقد أعلى درجاته بعد مضى العام الأول لتأسيس هيئات البريتون وودز عام ١٩٩٤ من خلال الشعار: "خمسون عامًا كافية".

وتلعب فى أيامنا هذه حركة الشبكة العالمية دورا مركزيا فى نقد العولمة مع التحفظ بشكل محدود فى مجالات التبعية والإمبريالية أو النظريات العالمية.(٢)

---

(١) يقدم السيد جولدشتاين عام ٢٠٠٠ دراسة نقدية مقارنة بالمقترحات المهمـــة لخطـــوط ســـير مؤسسات التمويل الدولية (IFIS)، ويعضد ذلك إيشنجرين عام ١٩٩٩ بالإسهامات المهمة فـــى هذا الشأن ولعل النقد القادم من خلف هذه الأساسيات تمثل فـــى الخبـــرات الخاصـــة بالـــسيد شتيجلتس (stiglitz) عام ٢٠٠١ ص ٢٦٤ وما بعدها.

(٢) كان لهذا النقد تأثير كبير من قبل ريتش Rich عام ١٩٩٤ فى محاضرة له فى هذا الشأن ويمضى اليوم خمسون عاما على شبكة العدالة الاقتصادية الدولية وهى فترة كافية ومتواصلة وتضم ١٨٥ منظمة فى عدد ٦٥ دولة. www. 50 Years,org.s. auch .Damaher/ Mital, hg.2002

وأبرزت نهاية الاشتراكية وطرق التطور المركزية الذاتية نوعا ما من الشلل وربما التوقف لكافة طاقات النقد الاجتماعى الأساسى ولنصوص مسودات مشاريع البدائل العالمية. ويعتبر النقد للنظام الاقتصادى العالمى مطلبًا إصلاحيًا لعدالة العولمة واستمرارا للمحافظة على البيئة. كما تعد نقاط الهجوم القوة للمؤسسات القومية والبيروقراطيات العالمية وعجرفة أجهزة الأمن نحو رعاية دبلوماسيات القمم والتأثيرات الهادمة لحركات رأس المال والمضاربة على الاقتصاد الشعبى بأكمله. ولعل وجود مناسبات منتظمة لإقامة أعمال مضادة لم تكن من قبيل الصدفة وإنما جاءت المؤتمرات التى عقدها صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى ومنظمة التجارة WTO ومجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) أو هيئات الاقتصاد العالمية الخاصة.

وتبنت كل هذه المؤسسات مواقفها نحو مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) مصحوبة بنوع من الطموح باعتبار المسئولين عن عولمة ليبرالية جديدة من حقها التدخل فى القضايا والمسائل الداخلية لدول أجنبية هذا من جانب، ومن جانب آخر يصعب تصور كيفية التغلب على تحويل الأموال كلية مع الأزمات المنتظمة دون وجود مؤسسات قوية متعددة الجنسيات.

ويجرى حاليًا مناقشة التحول بشأن قروض البنك الدولى التى تتسم دون ذكر إعادة دفعها الأمر الذى يمثل حلاً كريما وسخيا. ويمثل عدم التمويل الذاتى للبنك الدولى بالنسبة لأخذ القروض للأسواق وعودة تدفقها من الدول المستقبلة، ارتباطا وتبعية لحسن النية فى تمويل التطوير من قبل البرلمانات الوطنية والدول المقرضة. كما تعتبر الدول المستقبلة السيادة الوطنية فى الغالب غطاء مريحا لمصالح الثراء للصفوة وعلية القوم المحليين وأنها ليست المبدأ الأخير فى هذا الشأن. وتعد المؤسسات الاقتصادية العالمية من هذا المنظور، مجرد أنظمة حكم لا يمكن الاستغناء عنها فى التعاون من أجل التطوير العالمى والتحول الاجتماعى المتخطى الحدود القومية.

ويتطلب بقاء دولة نامية قادرة على التصرف والتفاوض من خلال توافر قواعد منظمة لمثل هذه الدول غير المحسوبة ضمن مجموعة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD سواء الدعم الإيجابى أو السلبى الذى تؤديه هيئات البريتون وودز.

[Tetzlaff 1996. S.18-220]

ولعل إتمام الموافقة على النداءات التى تدعو لعولمة عادلة وعالم أفضل فإنه ينبغى مراعاة مبدأ "الواقع الخيالى" فى توافر مطلبين لنقد العولمة وتواجدهما فى الحياة العامة (Giddens) وحضورهما لكافة المناقشات الحالية داخل المؤسسات العالمية والعمل على اتخاذ إجراءات ضد إفراغ الأسس الضريبية للدول ولدعم ثبات أنظمة التمويل الدولية.

ويتبين بشكل واضح الإحساس بنقد حركات العولمة وأن مصلحتها وفق هذا التصور الملموس والمرتبط بتعليق أو حتى بإيقاف العولمة وإعاقتها الأمر الذى يؤدى إلى الاستغناء عنها وعن سياستها الرسمية. ولعل الخدمات التى تقدم للرقابة على التهرب الضريبى وغسيل الأموال والتى يطلق عليها بلدان جنات الضرائب وبلدان الشواطئ المغلقة كمراكز جادة للتمويل، الأمر الذى تم تقييمه من خلال نقد الملاحظين والمراقبين للاقتصاد العالمى منذ وقت وجيز.

.[Couvrat Pless 1993, S.145-160]

وفى كلتا الحالتين، فإن إهمال مشكلات التعاون بين الدول يلغى أساسيات التمويل لقضايا التعاون بين الحكومات.

وينشأ أول سوق نظامى لليورو- دولار منذ نهاية الخمسينيات وعلى أساس مميزات تحصل عليها بريطانيا العظمى على أرضها والعمل على تنظيم تجارتها بعملات أجنبية. وتستغل البنوك الأمريكية الكبرى والمؤسسات ذلك الموقف دون اعتبار للقوانين المحلية والتشريعات الصادرة ورقابة البنوك.

.[Helleiner 1994, S.81-100]

ولعل مجموعة جزر الأرخبيل كأماكن تمويل غير نظامية والتى تأسست فى السنوات التالية من الدول التى تؤمن بنوكها من خلال منح شهادة لأفرع معفاة من الضرائب وخاصة فى الجزر البريطانية وجــزر الكــاريبى وفى لــوكسمبــورج أو سويسرا وهى مميزات من أجل تأمين صفقات المال العالمية، كما تعتبر بداية كعامل ديناماكى حيوى فى الاقتصاد العالمي. ولا يقتصر الأمر من خلال التهرب الضريبى وحده، ولكن بمشروعية تنظيم مشتريات المخدرات والأسلحة والبشر والتى أخذت طريقها - ربما على مهل – للتطبيق والتنفيذ. وتحتفظ منظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD عام ١٩٩٨ بعد امتناع بلجيكا ولكسمبورج وسويسرا عن التصويت ضد أبعاد العولمة ومشاكلها ووضعت تعريفا للعمل من خلال ممارسات ضارة.

ينفذ ذلك عام ٢٠٠٠ على ٤٧ دولة ذات أنظمة حكم سيئة وعدد ٣٥ دولة شاملة تعمل على تطبيق مبدأ بلدان واحات الضرائب، أى فرض ضرائب منخفضة للغاية أو الاتجاه إلى إلغائها أو المشاركة باتفاقات دولية بين الحكومات أو ممارسة الاتفاق على حجم الضرائب بشكل سرى أو من خلال تبادُل المعلومات. [OECD 2001a]

وقد توجد شركات شكلية وبنوك تقليدية فى تلك المناطق تعمل من خلال أجهزة ومؤسسات متعددة الجنسيات بشكل ودى ومرغوب من أجل تجميل وتحسين ميزان مدفوعاتها من خلال صفقات من واقع الخيال. ويعجز المرء عن قياس البعد الكلى للمشاكل موضوع التفاوض. ويدخل الآن صندوق النقد الدولى IWF مقولة جديدة تحت مسمى (إجرام قطاع التمويل) الذى ينتج عنه خطر يواجه مؤسسات الاستثمار الإنتاجية وثبات تدفق رأس المال الدولى.

وتصبح مضاربات قطاع التمويل لحقل محدد لاقتصاد السوق العالمى الكبير والذى يحتاج لتشغيل مشروع شبكة من المؤسسات العالمية ومجموعة من مسئولى

الأفعال [IMF 2001c]، وبدت مصالح الدول فى التنظيم الفعال وتطبيقه، حتى ولو فى المتوسط فى تقديم معلومات للرقابة متفق عليها وذلك من خلال عقود كانت حتى وقت قريب فى حدودها الدنيا. وقامت لهذا السبب المؤسسات غير الحكومية مثل هيئة الشفافية الدولية Transparency International بعمل مستويات عالمية لتعديل القانون القومى إلى واجب حتمى عليها الاضطلاع بها.

وقد تغير وضع التصويت بين يوم وليلة ولفترة مؤقتة بداية من الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتقوم بشكل مؤقت مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) بتفويض قوة عسكرية لحماية التمويل [Financial Action- FATF Task Force] وإيجاد نموذج تمويل لتغطية أعمال الإرهاب والعنف الدولى وإلزام قطاع التمويل للتعاون، ويمكن إرغام الدول المشكوك فيها فى أن تتعاون من أجل المستوى المضاد لعمليات الإرهاب علاوة على مواصلة الاتفاق من قبل صندوق النقد الدولى IWF فى طلبها بشأن الرقابة التمويلية المكثفة على مراكز الشواطئ المغلقة Off- Shore.

ويبرز جوهر نقد العولمة اليسارى مطلبًا ثانيًا متمثلاً فى المواجهة ضد الاقتصاد الليبرالى الجديد للثبات وكفاية تأثير أسواق رأس المال الدولية، ألا وهو فرض الضرائب لكافة تيارات التمويل العالمية ومضاربات العملة الصعبة. ونشأت هذه الفكرة مع بداية السبعينيات وذلك بعد تقديم السعر المرتبط بتغيير أسعار كورسات العملة الثابت للتجار من القطاع الخاص، الأمر الذى يمثل فى مضاربات تغييرات هذه الكورسات. ويتم الإحساس بالحجم الحالى لمثل هذه الصفقات قبل ذلك بوقت طويل حيث ترجم جيمس توبين James Tobin التخوف الكينزيائى[١]، بشأن تطوير أسواق رأس المال أن تحدث المضاربات القصيرة الأجل على الوزن والقدر الأفضل عما تحصل عليه قرارات الحسم على المدى الأطول، الأمر الذى يصبح

(١) نسبة إلى "كاينس" Keynes وهو خبير اقتصاد بريطانى. (المترجم)

فيه تطور منتج فرعى لدولة ما هو ما يمثل الأنشطة الكينيزيانية على أسواق العملة الصعبة الحديثة. [Keynes 1936, S.159]

ذلك أن فشل الاتفاق السميثى [١] للمحاولة الأخيرة لأسعار كورسات العملة المتفق عليها والذى أتاح بالمسيرة الجزئية وغير المتوازنة لاندماج الاقتصاد العالمي. ولم تعد صفقات الأموال الصعبة الخاصة على حالها سواء من قبل هيئات البريتون وودز أو من قبل الصيغ التقليدية التعاون بين الدول وكان لتخفيف السيولة المضادة للاعتقاد الاجتماعى والاندماج المتأثر بالسوق العالمى على المدى الواسع للسياسة وبغرض اللحاق بها.

وقد اقترح توبين فرض ضرائب استخدام على صفقات العملة والتى يمكن أن تكون بواقع صفقات من ٠,١% إلى ٠,٢% منخفضة للغاية الأمر الذى يحدث فى حالة التغيير وفقًا لتمويل قصير ومؤقت فى رحلة تغيير أسعار الكورسات فإن معدل الضريبة المعوقة يمكن أن يصل إلى ما بين ٢٠% و٣٠% عن كل عام. [Tobin1978, S. 155]

ويكون الهدف من هذه الضرائب بداية هو رفع مصروفات ودائع العملة الأجنبية ولأجل تنظيم تذبذبات أسعار التغيير ولإعادة كسب الاستقلالية النقدية لجزء منها على الأقل والتى لا غنى عنها فى اتباع سياسة اقتصادية مشروعة وديمقراطية. وليس من باب المفاجأة أن تتضمن فكرة وضع الرمال داخل أجهزة أسواق التمويل. [Tobin 1997]

الأمر الذى يثير حاليا الانتباه من جديد والذى تحدث عنه وبين نفسه تحت انطباع الأزمات الآسيوية والتى أنذرت بفشل أجيال جديدة من أسواق رأس المال العالمية وهى تمثل أزمات للعملة لا تستند إلى بيانات أساسية اقتصادية ولكن مع

---

(١) نسبة إلى الخبير الاقتصادى الإسكتلندى Smith. (المترجم)

التلاعب المشترك من مخاطر تغيير أسعار الكورسات وتدفق رأس المال بشكل مؤقت أو على المدى القصير.

وتصبح إمكانية فهم عدم الثبات المالى وفقا لذلك وبالقياس إلى تلوث البيئة على أنه عولمة عامة سيئة تقود اقتصاد العالم كله إلى نوع من التعاطف والشفقة، وتبدد المطالبات بالشفافية من أجل صياغة وتكوين عمليات تسويق ناجحة وبدون مشاكل قصيرة الأجل. وبالنسبة للمناقشات التى أجريت منذ عام ١٩٩٧ لبناء مالى عالمى جديد ومقدمة العديد من المقترحات الممكنة للتغلب على المخاطر المنتظمة فى هذا المجال. [Eichengreen 1999]

وتبرز المصلحة الكبرى للاختلافات الزمنية لضريبة توبين ولأسبابها الثلاثة المرتبطة بالتحدى وإثارة الاهتمام.

بالنسبة للسبب الأول المتمثل فى التدخل بتوجيه التدفق الحر لرأس المال والسبب الثانى الذى يناقض المقولة السائدة بأن الضرائب التى فرضت على رأس المال النشط فى عالم العولمة يمثل أمرًا خياليا.

والسبب الثالث بتقديم ذلك كمصدر لتمويل التطوير كنوع من التساوى العادل بين المتمتعين الرئيسين وبين المهمشين للعولمة[1] ويمثل بدقة ربط الجوانب السياسية والتكنولوجية التى تم نظمَّها توبين نفسه، والتأثير الفعال والنشط لفكرة ضرائب توبين فى مجال حركات نقد العولمة.

وتبرز أحداث المضاربة لهذه الحركات الأهمية اللافتة للنظر لوسائل الإعلام فى وجود تحقيق هذا الحال المتوقع فى الاقتصاد السياسى الدولى كما تمثل فكرة ضرائب توبين تقاربًا فى واقع البرامج وتفهمها كبدائل للعولمة الليبرالية الجديدة. ولعل بيان تجريد أسلحة الأسواق بداية من استهلاك صيغة جديدة لمجموعة برامج

---

(١) وضع إسبان spahn عام ٢٠٠١ اقتراحا متميزًا وله قدره من الاحترام من أجل تحقيق ضرائب توبينية ذات مرحلتين وذلك من خلال دراسة مرتبطة بصندوق النقد الدولى (IFIS).

متشابكة دوليًا. وينادى المؤلف بالمبدأ المضاد لدولة عالمية مصطنعة وترغيبًا لإصدار العقيدة الليبرالية بشأن حماية المواطنين أمام تأثيرات ضريبة توبين وذلك تحت مسمى الاختصار الرمزى بالأحرف (ATTAC)[١] [Ramonet 1997]، ويتحقق من خلال هذا النداء عام ١٩٩٨ بداية فى فرنسا حركة عالمية للرقابة الديمقراطية لأسواق التمويل والمؤسسات التى تعمل فى تنفيذ وصياغة هذه القوانين المناسبة[٢].

ويتم طرح السؤال ما الذى يعنيه هذا بالنسبة لمستقبل منظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير (IFIs) والإجابة تتمثل فى تصورات متعددة ومتفرقة إلى حـــد بعيد ذلك لأن الاعتراضات التى قدمها توبين ضد نقد العولمة بشكل مبدئى قد تم الاتفاق على تثبيتها وتبين المواقف المتشددة هوية البنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية WTO فى شأن بؤس وهموم العالم وفى المناداة لإيجاد حل مع الرغبة فى ترحيل الواجبات الباقية لحكم العالم تحت سقف نظام إصلاحى لهيئة الأمم المتحدة. [Cavanagh u.a. 2002]

وتبقى أية مقترحات فى هذا الشأن مفتوحة، كما حدث بشأن الاستعدادات من أجل التعاون بين الحكومات والتى تعتبر تأسيسا جديدا لمنظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير، (IFIs). الأمر الذى يمثل بالتالى شيئًا سويًا ضروريًا لتجديد نظام هيئة الأمم المتحدة.

---

(١) Internationale Bewegung für demoktatische Kontrolle der Finanzmärkte und ihrer Institionen.

(٢) يعتبر الاختصار ATTAC أشهر الحركات والتى تمثل نقطة العقد لـشبكة واسـعة المـدى للبدائل فى مجال العولمة وذات أهداف واسعة قلت أو كثرت. فمن أعضائها فى ألمانيا أوسكار لافونتين Oskar Lafontaine العالم والسياسى المرموق فى البرلمان الألمانى وغيـره مـن العلماء الليبراليين ورسم صورة لهذه الحركة اللافتة للنظر بشأن تقديم مساهمات علميـة فـى مدينة جريفى Grefe وغيرها عام ٢٠٠٢ وفى البحث عن وثائق ومصادر يمكن الرجوع إليها www.agac.org وكذلك شبكة www.agac. وثمة أهداف مشابهة تتبعها مشروعات التجديد العالمى وبدائل ضريبة توبين ومضاربات الأحداث للشبكة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وحتى نفس ضريبة توبين المتفق عليها فى شأن السوق واستعداد المشاركة الجماعية لبعض الدول التى استقرت بها أكبر أماكن التمويل فإنه لا مفر من توافر شروط قدرة المقاطعة تجاه أحزاب ثالثة الأمر الذى يتطلب بدوره توافر شروط دعم المؤسسات المتعددة الجنسيات من خلال أوصياء وسلطات قوية للرقابة والتوزيع ويصبح الأمر إذا نظرنا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع (G7) كوزارة سرية للعالم استنادًا إلى أجهزتها المجزأة ومشروعيتها المشكوك فيها وانعدام نشاطها فى أمور النمو العالمى وثبات أسعار كورسات التغيير كأمر غير مناسب. [Bergsten/Hennig 1996]

لقد كان لوجهة نظر توبين فى القدرات الموسعة والمرتبطة بنظام هيئات البريتون وودز٨٥ طالما لا تتوافر مؤسسات مؤثرة ذات مشروعية عامة لتعاون سياسى دولى أو لعملة دولية ويعتبر ذلك من أحسن الحلول الثانية الواقعية ويتم بعد هذا الإجراء رفع الضريبة على مستوى قومي، أما العولمة فتخضع لصندوق النقد الدولى IWF وللبنك الدولى والعمل على تحويلها إليهما. ويؤخذ فى الاعتبار الأمر الحسن بشأن النتيجة الحتمية للتدفق السريع والكبير فى مجال الضرائب لنظام هيئة الأمم المتحدة وحتى يتسنى استخدام مساوئ العولمة العامة نحو تجهيز السلع العامة الدولية وفى رفع الضرائب. وتعتبر موافقة المرء على إدخال الفكرة المرحب بها إلى حد بعيد والمرتبطة برفع الحدود الدنيا للتمويل المفرط لمؤسسات متعددة الجنسيات والسياسات. وينجح التسلح بمثل هذه الوسائل فى أبعاد الأخطاء والعيوب العديدة للعولمة بصورة جادة وليس بشكل ديكورى. [UNDP 1994, S. 81ff. u 1999, S. 110 ff]، ويعزز النمو الاقتصادى وفق هذه الشروط الهدف المرتبط بالتدعيم والذى يمثل بعدًا فى نص مسودة مصاغة أكثر اتساعًا لقدرة التطوير.

إن فهرست التطوير الإنسانى والمتضمن الإشراف على برنامج التطوير منذ عام ١٩٩٠ والذى أخذ على عاتقه تهذيب وتنقية نصوص المسودات المعروفة من هذا النوع. وينبغى رعاية أحجام الدخول وتوقعات الحياة والعناية بالصحة وقضايا

المرور والتعليم وعدالة التوزيع وحق المساواة للنساء والأقليات. إن تحقيق مثل هذه المسودة المرتبطة بالتطوير والتى تعمل على إحياء نظرية التحديث الاجتماعى والكلاسيكى فى شكل متعدد ويصبح الأمر يتطلب إيجاد علاقة جديدة بين مؤسسات البريتون وودز ومنظمات هيئة الأمم المتحدة وفى أن يكون موقفها الشكلى للجمعية العامة للأمم المتحدة وللمجلس الاجتماعى الاقتصادى لمنظمة الأمم المتحدة وبأن تؤخذ الأمور مأخذ الجد، ويندمج فى إطار هذا النظام الجديد مؤسسات البريتون وودز الجديدة عدد كبير من الأهداف غير المالية كما يأمل المرء فى عدم إلغاء الشخصية المتمثلة لصندوق النقد الدولى IWF من خلال مؤسسات دولية شاملة والتى تقر بإيجاد قوة تفاوض عليا للدول الفقيرة والمساهمين غير الحكوميين. ويحدد وجود وظيفة مؤسسات وصندوق النقد الدولى IWF غير المتفق عليها متمثلاً فى القدرة على توجيه تغيير أسعار كورسات العملة بشكل أساسى. والاضطلاع بالوصاية السياسية والاجتماعية وفى إطار نظام هيئة الأمم المتحدة.

وعلى العكس من ذلك فى الدول المؤهلة لتحمل سلطات شبه حكومية لإدارة شئون الضرائب وتجهيز السلع العامة لمؤسسات هيئة الأمم المتحدة. ولا يمكن هنا للعجز الديمقراطى فى المؤسسات الدولية من خلال العلانية والشفافية والممثلين الجدد وغيرها من أشكال المشاركة فى التغلب على كل هذا.

ما وراء اتفاق واشنطن

يتقرر حسم مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) والمرتبط بنظام الاقتصاد العالمى ليس بالتأكيد فى مجال التمنى لأن معظم مشاكل التطوير معروفة منذ العديد من السنوات ويتضح انتشارها فى إصدارات هيئة الأمم المتحدة كخط أحمر. ولعل ما يلاحظ بشكل ملفت فى تحويل التقييمات لنصوص مسودات برنامج البنك الدولى وصندوق النقد الدولى IWF، الأمر الذى تم الإعلان عنه فى التسعينيات وأدى تبعًا لذلك لتغيير القائمة بعد الأزمة الآسيوية كحدث يصعب رؤية نتائجه العملية.

إن الصدام نحو نموذج قائمة لتطوير جديد قد يحدث من خلال تقارب نتائج مضلله للسياسة وعدم التناسب البنيوى فى أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفييتى السابق وجنوب شرق آسيا.

وتتضمن الخبرات التى تم جمعها وفقا لشروط مختلفة مرتبطة بإصلاحات متطرفة النقد الجماهيرى فى نفس الوقت الذى يصاحبه من الداخل شقوق وشروخ لها تأثيرها على الواجهة الملساء لاتفاق واشنطن.

ويتواجد منذ أواخر التسعينيات شك تمت صياغته بشكل عام كمحصلة للمناقشات الداخلية والتى بدت فى أول الأمر فى شكل نداءات بنك التطوير الأمريكى الداخلى العالمى يعلو صوتها نحو إصلاحات الجيل الثانى، الأمر الذى يعنى مراجعة البرامج التى تم تثبيتها فى إطار الخصخصة والثبات والنمو، ودون منح الأهمية الضرورية للمجال المؤسسى وصراعات التوزيع الداخلى للمؤسسات والقدرة على الاتفاق والتراضى للسياسة.

وتصبح كل هذه الاعتراضات الاجتماعية المعوقة أمرًا معروفا من بعيد، أما الآن فهى وفقا لما قال يوسف شتجليتس Josef Stiglitz فى مجال تخصصه كاقتصادى كبير بالبنك الدولى كى يقدم برنامجا بديلاً ومكثفًا لاتفاق واشنطن ولمراجعة إعادة النظر تجاه صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى فى أربع نقاط مركزية[1] وأول هذه النقاط هو التأثير الواقع على بناء السوق من خلال مقولة السيل الهزيل والبطىء لـ Trickle down وهو ما يناقض خبرات أمريكا اللاتينية تجاه كل مباركات إصلاح السوق الودية والتى دامت لفترة طويلة على تحسين المجتمع كلية. وتؤكد أزمة البؤس التى لحقت بالأرجنتين ورفعت من حدة عدم المساواة ليس فقط فى سيادة الفقر وشيوعه، بل تجاوز ذلك بالاستغناء عن المصادر الضرورية واللازمة للطبقة الوسطى، وبغرض تأمين وتقوية ظهر المجتمع المدنى.

---

(١) شتجليتس ١٩٩٨، ٢٠٠٢، ولتقديم الأسباب الخلفية لتغيير النموذج [انظر موللر/ بيكل ٢٠٠١ Müller / Pickel]

ويصبح الشعار الجديد (عدالة النمو) وذلك بإعلان إجراءات خاصة لجعل قدرة المجتمعات المضارة بشكل سلبى ومنح القروض للمؤسسات الصغيرة ولقطاع المعلومات.

ويتمثل العامل الثانى رغم العولمة الاقتصادية عدم حدوث تقارب لكل المجتمعات لنموذج الرأسمالية الأنجلوسكسونية وعدم وجود علاقة واضحة بين الأسواق وبين المؤسسات غير الاقتصادية والمرتبطة بإدارات الصراع والاندماج الاجتماعى والمشاركة. وكان على برامج الإصلاح المؤثرة أن تقر وتعترف بالاختلافات المؤسسية وسعة التنوعات للمجتمعات والتى من خلالها ترتبط قدرات التناسب لأحوال السوق العالمى.

ويرى العامل الثالث فى الديمقراطية شرطا للنمو الاقتصادى أن يحدث ذلك فى فترة محددة النظر إلى تنوع تبعينه وبشكل محدد لمطالب ملموسة من باب المودة والمجاملة، وليس من وجهة نظر احتياج تنشيط برامج إصلاحية شاملة للشعب، وليكون بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدنى لهم من الأهمية مثل المحكمين من طبقة التكنوقراط. ويأتى ختاما العامل الرابع والمتمثل فى التقييم الجديد للمؤسسات السياسية.

ويعد عدم نجاح التحويلات السوفييتية التى تراجعت فيها الدولة عن المجتمع وعدم تحمل المسئولية أو الاضطلاع بوظيفتها من خلال مجريات الخصخصة، ونشأة مجموعات من أصحاب المصالح، الأمر الذى يقدم نوعا من عدم الاندماج لا مثيل له، وما ينتج عن ذلك من قذف بشأن تفاهم الدولة فى حدوده الدنيا.

ويركز تقرير التطور العالمى للبنك الدولى عام ١٩٩٧ بشدة نحو مواجهة كل المحقرين الجدد الليبراليين على الدور الذى تلعبه الدولة كأمر إيجابى. وهذا لا يعنى فى ذاته دولة الحكم المطلق فى الأزمنة القديمة، ولكنه يمثل عملا مؤسسيا إصلاحيا يتعاون معه القطاع الخاص. ولا يضمن دخولا للصفوة فى القضايا السياسية ولا يشارك فى مشاورات المؤسسات غير الحكومية.

ولعل السخرية التى لم يغفلها جون وليمسون John Williamson صاحب الفضل فى وضع صياغة اتفاق واشنطن والمسمى باسمه والذى يرى التحول الحاسم فى أن السياسة كان لزاما عليها تخطى دعائم التقهقر إلى الوراء لدولة واسعة الأرجاء إلى تقوية مجموعة من المؤسسات الحكومية، تكون مفاتيح مؤثراتها كافية ومهمة للوصول إلى نمو عادل وسريع [Economist 30.11.1996, S. 26].

ويميل المرء أحيانا إلى اعتبار هذا النقد الذاتى القادم من قبل قسم العلاقات الدولية للبنك الدولي. ويتمخض عنه فى الواقع برنامج لتطوير العمل وأطره comprehensive Development Framework (CDF)؛ كأساس للبنك الدولى ولمنظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير (OECD) ومؤسسات أخرى للعمل المشترك من أجل التطور والعمل على ارتقائها [Wolfensohn 1999; OECD/Dac 2000]، وتدور فكرتها الأساسية حول مشكلة الدخول فى قضايا العولمة لتنظيم التغيير الاجتماعى الشامل، الأمر الذى يمتد ويتواصل فى نفس الوقت مع القدرة الأساسية ومع ديمقراطية القضايا والتنشيط الاجتماعى وصيغ الأسواق والأنماط التى تمت مناقشتها فى إطار جديد للعدالة الاجتماعية. ويتضح بجلاء أن برنامجا كهذا يمثل أمرا مؤلما ومحزنا، لأنه لا يقدم فروقا وظيفية، وإنما يتطلب تعاون مؤسسات متعددة الجنسيات والشيء المدهش أن صندوق النقد الدولى IWF قد اعتمد على توجهات التطوير الشامل لهيئة CDF فى هذا الشأن.

وتمت صياغة إصلاحات الجيل الثانى فى المؤتمر الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٩ وانتهت فيه اللجنة إلى مناقشة كافة الاعتراضات التى قبلت ضد اتفاق واشنطن وما قدم من تصويبات بشأنها. وتستكمل حاليا مراجعة مسودة مشروع الشروط، وخاصة ما تم ذكره بشأن التسهيلات لمواجهة تضييق الفقر وبدائل تخفيف الديون، بحيث إن صندوق النقد الدولى IWF يتراجع عن سلطاته الأساسية – رغم كل المطالب– وحتى يستمر العمل المشترك مع البنك الدولى وهيئة التمويل الدولى IDA. ويقوم صندوق النقد الدولى IWF بعقد مؤتمر من أجل التسهيلات

بشأن تخفيف الفقر فى فبراير ٢٠٠٢ وبشأن تقديم المبادرات بتخفيض الديون وامتلاك السلطة مستقبلا وفى التأثير على توزيع القروض. [IWF 2002a]

وتعتبر الكلمات الأساسية "التملك والسلطة والمشاركة للدول المعنية" دليلا واضحا للتأكيد على نصوص مسودات البرامج وعلى تعدد مشاركة القوى الاجتماعية والتى أصبحت بمثابة علامة أسلوبية مميزة للوثائق الحديثة تناسب على الأقل للصورة السائدة عند تكنوقراطى اتفاق واشنطن، الأمر الذى يأخذ فى الاعتبار الاهتمام الجديد لأصوات قادمة من المجتمع المدنى. [IMF 2001d]

آفاق مستقبلية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية

تهدف الاقتراحات المقدمة من أجل إعادة تحديد هيكلة السياسة الدولية إلى جعل مؤسسات التمويل الدولية ملتزمة بأهداف الأمم المتحدة. وتعبر عولمة الحكومات عن تصور نشأ عن عجز فى النظام السياسى الدولى ومن خلاله يتم تقوية شفافية المؤسسات الدولية تحت إشراف ممثلين غير حكوميين، أما السياسة العامة للعولمة فهى محاولة الدول التعاون مع القطاع الخاص لاسترجاع القدرة على العمل فى مجالات السياسة الدولية المثيرة للصراعات، إلا أن مثل هذه الصيغ من التعاون تقتصر على مجموعة معينة من الدول وبعض المشاكل الخاصة. ولا تزال صيغ التعاون معن المنظمات العالمية بالأمم المتحدة موضع استفهام. فالمطالبة بحكم ديمقراطى مشروع للعالم يصطدم بالحقائق الصعبة لسياسة القوة من قبل الدول.

كيف يمكن توضيح أن مؤسسات التمويل الدولية على خلاف الحكم الناقد من قبل لجنة التمويل العلمى (IFIAC) وعلى رأسها مفوض مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، وبالرغم أيضا من التحذيرات الداخلية من زيادة توسع مهمتها الدبلوماسية من خلال تقبل أوصياء سياسيين بشكل عام؟ وهل هذا الأمر يمثل إشارة ليس فقط للتعاون الوثيق، بل أيضا للاندماج التدريجى فى نظام الأمم المتحدة

التابعة له تلك المؤسسات كما هو منصوص عليه فى العقود؟ [Goldstein 2000; Eichhorn 2001] وهل تظهر هذه المؤسسات استعدادها للشفافية والانفتاح على الأصوات المدنية والاجتماعية للدمقرطة المستحقة؟ وهل تجسد بنود صندوق النقد الدولى (IWF) والبنك الدولى المترعة الخطى فى قضايا السياسة المتعلقة بالضرائب والتوزيع والمجتمع والبيئة قبضة العولمة الليبرالية؟ وهل تستعمر مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) والمدعومة بقدرة المقاطعة للأموال الكبيرة دائمًا مجالات العمل الأساسى فى منظمات الأمم المتحدة؟ ويقترح رولف كنيبر Rolf Knieper تفسيرا مهمًا لعمليات مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) التى تتوسع بشكل دائم، فالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى (IWF) يمارسان جزءًا متواضعًا من عولمة الحكومة، وهذا يبدو مبررًا مشروعًا لكى يتم الالتزام بالشروط العامة للعولمة القادرة على العمل من خلال فهم الذات. وهذا يعنى أن يتم وضع سياسات اندماج للاقتصاد وللمال وللسياسة الاجتماعية والإقليمية جانبا [Knieper 1991, S. 189 u 217].

ولكى يتم إخراج المؤسسات الاقتصادية الدولية من القيود الليبرالية يجب الاعتراف بأن المشاركة فى العولمة تحتاج إلى الاستعداد الشامل بشأن البنية التحتية سواء كان ماديًا أو مؤسسيًا أو ذهنيًا.

وتعد مؤسسات التطوير ومن بينها البنك الدولى وصندوق النقد من الهيئات المطلوب إصلاحها من خلال الإيرادات الداخلية، ومن ثم وضع شروط ولوائح عامة للإنتاج فى مجتمع دولى وكذلك أيضًا للحفاظ عليها فى دول عاجزة عن الإنتاج [Knieper 1991 S. 13-220]، وهذا ينطبق على العلاقة داخل المجتمع، الأمر الذى يميز ضوابط الأمن العابرة لحدود الدول. ويكاد مشروع الارتياح الإقليمى لإعادة الإصلاح من فلسطين عبر البوسنة وحتى أفغانستان دون أن تصحبها مجموعة من البنك الدولى.

وتصبح مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) فى الواقع دعامة بنائية ليس فقط للاقتصاد الدولى ولكن أيضًا للسياسة الدولية. كما يجب هنا أيضا توضيح أن هذه الهيئات قد اجتازت تهديدات ومخاوف التفكك وأن بنودها قد امتدت إلى العديد من مجالات السياسة.

ويتضح أن الدول الأعضاء ذات النفوذ القوى فى الشمال على وعى تام بالتأثيرات البناءة لمؤسسات التمويل الدولية (IFIs) فى تصوراتها الخاصة بالسياسة الدولية – سواء تم الترحيب بها أم لا. وتقوم الدول العملاء فى الجنوب والشرق بوضع هذا ضمن حساباتهم السياسية.

ويؤكد هذا الاهتمام المشترك لمؤسسات التمويل الدولية (IFIs) الظن أنها تعرض نفسها بأن تكون نقطة عبور لتكثيف مؤسسى منه على أن تكون اتفاقيات وعقود وصفقات وأنظمة حكم ترجع عادةً على القطاع الخاص ومجالات العمل المحيطة، وهذا يكون على أساس قدرتها على التفاوض، الأمر الذى يميز مؤسسات التمويل الدولية (IFIs) إيجابيًا عن غيرها من منظمات الأمم المتحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عروض الاندماج الصادرة منها. وتشير الاقتراحات الخاصة بإنشاء البنك المركزى الدولى تقريبًا إلى الدور الذى تلعبه إدارة ضرائب دولية؛ وإدارة شئون بيئة عالمية أو وكالات هجرة عالمية إلى العجز المكمل لهيئات "البريتون وودز" Bretton Woods [UNDB 1999, S. 8; Tanzi 2000, S. 145ff.; Bhagwati 1999]

ويمكن للمرء أن يتوقع انتقال وعبور وظائف اقتصادية وسياسية عالمية إلى ضغط سياسى قوى ومشروع يتطلب أساليب جديدة للتحكم واتخاذ القرار من قبل مؤسسات التمويل الدولية (IFIs). وإذا لم يحدث هذا من خلال الاندماج فى نظام الأمم المتحدة الصعب، فعلى المرء أن يقر بأن هناك تداخلا سياسيًا محدود. ويرى صندوق النقد الدولى (IWF) بحق أن هذه الهيئات تجاوزت المهام المكلفة بها اعتمادًا على مؤسسات تكميلية من أجل عمل متعاون. [IMF 2001a, S. 46-86]

وتظل صياغة الأوليات وفق مبادئ محددة بغرض تحقيق مصالح أمرًا غير واضح. ويغلب الظن أن هذا لا يتم تنظيمه طبقا للمعرفة العملية الحالية من حالة إلى أخرى، حيث يتم إدخال الاهتمامات الخاصة للممثلين الأقوياء فى تلك المعرفة، وعليه يتم اتخاذ إجراءات مصحوبة بالشفافية لاتخاذ القرار تحت إشراف مجموعات مدنية من المجتمع.

عولمة الحكومة وديمقراطية سياسية عالمية

هناك تصوران مختلفان لرؤية شكل ذلك المصطلح "المتعدد والمعقد الجوانب" [O' Brain u.a. 2000]، الأمر الذى جعل لهذا التصور أهمية بالغة فى هذه المناقشة الجارية حول "عولمة الحكومة" منذ عقد من السنين.(١) فالتصور العملى الموجه إلى حالات مماثلة لعولمة الحكومة بدون حكم دولى يعتبر من حيث استرجاع الدول للسيادة من خلال التعاون الوظيفى الجزئى أمرًا واقعيا، ولا يرتبط بالحدود الإقليمية.

[Reinicke 1998, S. 85-93]

وتقدم خبرة السياسة وعدم الاستعانة بسيادتها الداخلية من خلال إعادة تنظيم الإنتاج العابر للحدود وأيضًا من خلال الجرائم الدولية وتجارة السلاح، الأمر الذى تمخض عنه رد فعل بشأن التبديل لوظائف سياسية فى المؤسسات الإقليمية وأيضًا للتشريع القومى وإعادة تفعيل النصوص الإضافية المختلفة من خلال مجال السياسة

---

(١) تعبر صورة "عولمة الحكومة" عن العقيدة واليقين بأن صيغًا جديدة ومؤسسات السياسة فى عالم بلا حدود اقتصادية عن ضرورة ماسة، حيث إنها تشير إلى الدول ذات السياسة الخارجية التقليدية مع التزامها بالصالح العام. ومن جانب التصورات التقليدية لدولة عالمية أو حكومة عالمية (وتعنى بذلك عولمة حكومة) يقتصر المرء على تصورات للنظام بوجه عام والتى تركت المجال لمفاهيم أخرى مختلفة. فمصطلح "حكومة" لا يعنى الحكم، بل هو الإطار الذى يشتمل على القواعد والأساليب التى تضع القيود على تصرف الأفراد والمنظمات والمؤسسات [UNDP, 1999 , S. 24]. كما يقدم براند مناقشة نقدية. [Brand , 2000]

والوظيفة عبر ممثلين أو مؤسسات مناسبة لوضع قدرة التصرف السياسى فى مجال الشئون الدولية.

ويطور فولفجانج رينيكه Wolfgang Reinicke نظرية السياسة العامة للعولمة بشكل تفصيلى ويفرق بالتمييز بين معونات مالية أفقية يتم فيها تفويض المهام إلى بعض المؤسسات العامة. وبين معونات مالية رأسية والتى لا تتضمن ممثليـــن غيـــر حكوميين. ويحق للأخيرة وبالأخص المؤسسات الوقفية وشركات المقاولات ومجموعات المستهلكين وأصحاب المنظمات غير الحكومية NGOs بالمقارنة إلى التحكم الكبير غير المناسب لكبار البيروقراطيين – ووفقًا لقدراتهم العملية واتساع علمهم بأدق التفاصيل بعدم التقيد الإقليمى، وتتم الممارسة الناجحة للمعونات المالية الأفقية من خلال آلية تحكم منظمة التجارة العالمية WTO.

ويشير رينيكه إلى إتمام العمل المشترك مستقبلاً بين المؤسسات العامة والخاصة فى الرقابة على البنوك والسندات المالية وفى إطار إعداد مستويات ومعايير للعولمة، وهذا يعنى أن التعاون بين البنك الدولى ومنظمة العمل الدولية والقطاع الخاص يسير فى الاتجاه الصحيح.

ويخصص رينيكه فى إطار هذا السيناريو الواجب الإستراتيجى للأمم المتحدة وهيئات البريتون وودز فى شان قيامها بصياغة سياسة عامة للعولمة، الأمر الذى يبدو أكثر إلحاحًا من ربط شبكة الإجراءات السياسية فوق القومية ربطًا ناقصًا ولا يبلغ عمق وشدة تعاونيات مؤسسات المقاولات العابرة للحدود.

[Reinicke 1998. S. 225-229]

ويكمن هنا فى نفس الوقت النقص لنصوص مسودات تكنوقراطية لعولمة الحكومة، وحيث تقتصر على مجالات فردية سياسة وماديات تقنية وإعادة تنظيم بعض الصناعات الفردية والتى تميز القانون الدولى المريح عن المواثيق الإلزامية وإنشاء المؤسسات، حيث إن مثل هذه الاتفاقيات يتم وضعها من قبل مجموعة من

الدول، فإنها تتعرض فى مرحلة وضع أجندة أن تتحول أخطارها لأعباء يتحملها طرف ثالث.

ويبرز تاريخ الهيئات الإعلامية واللجان الدولية المليئة بمبادرات أبرمتها دول ذات نفوذ، وقدمت فيها تعريفا مسبقا لمجال عولمة الحكومة، حيث قامت بقطع الطريق على تقديرات متعددة الجوانب والتى استطاعت أن تؤثر على الدول الضعيفة. وتجسد مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع أفضل مثال لآلية سياسة العولمة وفقًا للمفهوم الذى تراه الدول الصناعية والتى تمثل ٦٤% من الإنتاج القومى العالمى و١١,٨% فقط من سكان العالم، ولا تجد مجموعة الدول ٢٤ النامية ومجموعة الدول ٧٧ الانتقالية الفرص المتاحة لعرض أجندتها، ولا يمثل الاستعانة بممثلين من قطاع خاص تعويضا عن القصور فى تضميم الأفكار. بل يشير وفق ملاحظات رينيكه أن الحد المميز بين مناطق عامة وخاصة يوجد بها ثغور وشقوق، وهذا يعنى إعادة خفية للنظام الإقطاعى فى السياسة. ويعتبر نص مسودة سياسة عامة جزئية للعولمة أمرا واقعيا، طالما أنها تشكل الدستور الحالى للسياسة الدولية والاتجاهات المحورية السائدة فيها.(١)

ويلعب نظام الأمم المتحدة دورًا بارزًا وحيويًا فى بلورة سياسة عامة للعولمة، والتى تهدف إلى استرجاع النفوذ السياسى من خلال شبكات تتضمن ممثلين حكوميين من القطاع الاقتصادى الخاص والاجتماعى المدنى. فمن جانب يجب على القائم بتلك الأعمال منح الشرعية لأعمال الشبكة غير الرسمية والمبرمجة من خلال التعاون. ومن جانب آخر يجب على الأمم المتحدة أن تزيد

---

(١) يتم تجريد نماذج سياسة معاد إنتاجها من حقول متنوعة لإدارات عالمية. والتى تأتى من خلال تعميم حذر لمؤلفين متواضعين يتحدثون عن حزمة مدهشة من الكماليات Simons/dé Jonge Oudratt. 2000, Kap. 17 u. 18، ولنشأة أنظمة عالمية جانبية، تتشابك كلها بشكل عملى فى الدول التى ترسخت بها أنظمة وظيفية شبه دولية، الأمر الذى لا يمثل حديثًا جادا [Wilke, 2001, S.135f].

من نفوذها بمساندة تلك الأعمال حتى تتمتع بالمشروعية أمام دافعى الإسهام.
[Deng Reinicke / 2000, Kap. 5]

ويستغنى رينيكه عن نصوص مسودات مؤسسية كبرى لدول تتبع فى سياستها فى المقام الأول مصالح العولمة راغبةً فى سيادة غير مقيدة إقليميا، ولهذا لم يتضمن نص مسودة مشروعه أية توجهات شاملة لعلاج أوزان عدم المساواة وعدم تجانس العولمة، الأمر الذى استهان فيه بالأبعاد النمطية لسياسة العولمة. وتتبين أعمال الشبكة من خلال فعالية عدالة حلول المشاكل والقضاء عليها خاصة إذا كانت الماديات المحتاجة للتنظيم فى حاجة أكبر إلى تشريع ديمقراطى. [Nye 2001, S. 6]

أجل إن هذا هو مصدر لنظريات ديمقراطية سياسية كونية، والتى تلح من خلال آليات مؤسسية على إنشاء عولمة الحكومة لا تنعكس وراء مبادئ الشرعية المتطورة فى إطار حكومى. ويبدو لأنتونى جيدنز Antony Giddens أن شأن الاهتمامات الخاصة والمفهومة للدول – بمعناها السليم – شأن الثبات ودفع المخاطر وتشمل مقولة دمقرطة العولمة، ويمثل انتشار الديمقراطية السياسية الكونية شرطًا ينتظم من خلاله الاقتصاد العالمى بطريقة فعالة، الأمر الذى يؤدى إلى تجنب عدم التساوى الاقتصادى العالمى ومن ثم التقليل من المخاطر البيئية.
[Giddens 1999, 171]

وتتمثل الفكرة الأساسية لنص تلك المسودة فى نقل فشل السوق من مستوى الدول إلى محيط العولمة، متستهدفة بذلك وبشكل منفرد الثبات التمويلى. فالتدابير الوقائية العامة القانونية والاجتماعية والسياسية والبيئية التى تخفف من حدة الرأسمالية فى دول الغرب المتقدمة، والتى يتم تنفيذها فى إطار عالمى. وتختلف المؤسسات اللازمة لذلك وصيغ التعاون للأجهزة السياسية التقليدية. ولذا وجب عليها أن تضع فى حساباتها القدرة التنظيمية لتلك الدول من جانب، ومن خلال سلسلة من القرارات لممثلين غير مرتبطين بالأمور القومية من جانب آخر. وحتى

يتم ربط أعمال الشبكة الناشئة من خلال أنظمة السلطة ربطاً ديمقراطيا والذى يتم فيه نقل الديمقراطية وفقاً لمفهوم روبرت دالس Robert Dahls والذى لم يعد إقليميا، بل يمثل مجموعة من الحقوق والواجبات العالمية السارية على مستوى العالم. [Held 1995, S. 267ff]

ويعتبر ممثلو الديمقراطية السياسية الكونية واقعيون بشكل كافٍ بحيث أقروا أن الأمم المتحدة فى وضعها الحالى فيما يمس قلة التمويل، تعانى صراعات رهيبة ومضاربات من قبل قوى كبرى عاجزة عن وضع قانون ديمقراطى لتوحيد نمط الحكم العولمى، الأمر الذى يعد من اختصاصات كيانات قومية وإقليمية طبقاً لنموذج البرلمان الأوروبى والمحاكم الدولية التى تجعل مطالب المجموعات والأفراد سارية فى تلك الدول. ويبدو من الممكن وجود مقررين يعملون على تثبيت أولويات حكم العولمة.

ويناط فى إطار هذا السياق بمؤسسات التمويل الدولية [IFIs] واجب ترسيخ الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية وهذا يعنى التقليل من إرهاف الشعور لكثير من الدول النامية من خلال الاعتذار وإضعاف هروب رأس المال وتقليله من خلال ضرائب الطاقة وخفض تكاليف التسليح التى يتم توفيرها، الأمر الذى يمثل حالة من اتفاق هيئة "البريتون وودز" Bretton Woods، والتى تقوم بربط الاستثمارات والإنتاج والتجارة بشروط وإجراءات الديمقراطية [Held 1995, S. 256]. ومن بين هذه الشروط أن يقوم صندوق النقد الدولى IWF المعاد تنظيمه وتوسيعه بالاتفاق مع مجلس الأمن الاقتصادى الذى تم تأسيسه داخل الأمم المتحدة بتقديم الدعم الكامل لمشروع حكم عولمى. وتبدو أعلى سلطة ممثلة فى نظام من هذا النوع انها قادرة على تأمين كل الدول الديمقراطية والمؤسسات وذلك من خلال اجتماع عام إصلاحى لهيئة الأمم المتحدة أو من خلال نظام المجلسين بواسطة برلمان منتخب وتمثيل حكومى.

وتصطدم الاقتراحات من هذا النوع حيث تجد لدى الأمم المتحدة استجابة، فى حين أن المرء يرتاب فى أن أسواق العولمة تكفل بمفردها القدرة على التطوير. ويتم إعداد وتجهيز سلع عامة دولية ولكى يتم ضمان سلامة العولمة من بحار العالم عبر الاختلاف البيولوجى والطقس العالمى وصولاً إلى ضمان تحقيق السلام، الأمر الذى لا يمكن للمرء الاستغناء عنه بشأن تقوية نظام هيئة الأمم المتحدة. [UN 2002]

ويبدو طبقا لهذه المطالب البنيوية الحالية لحكم عولمى كتراجع عن وعود التطوير لميثاق الأمم المتحدة. ولقد تم اعتراض اللجان منذ عقود بشكل متكرر حتى إن التقارب الذى تم تحقيقه فى الخمسينيات والستينيات بهدف النمو والتطوير لقيادة المجتمع لم يكن متو قع حدوثه.

ويشكو المرء منذ الثمانينيات من أن سياسة مؤسسات التمويل الدولية IFIs ذات سوق موجه فيما يتعلق بتقديم نموذج غير متوازن للعولمة. ويذكر كانزان تفهما واسعا لأمن عولمى إنسانى، لأن فهم هذا المصطلح سوف يقلل من حدة إرهاف الشعور ومن مخاطر تيار العولمة والمبادرة فى اتخاذ تصرفات مشتركة.

إذا كانت الأبعاد المتنوعة للأمن الإنسانى غير قابلة للتجزئة، فالأمر يحتاج إلى تدابير وقائية مشتركة. ويتم قبول الاحتياج إلى التمويل والتصرف العولمى نتيجة لمخاطر البيئة الكثيرة.

ولا يعد القضاء على ترسانة أسلحة الدمار الشامل وإزالة الألغام ومقاومة الأمراض شديدة العدوى وتجارة المخدرات والإرهاب الدولى بمثابة مناسبة داخلية لدول منفردة ولكنه يعد بمثابة الاشتراك بمناسبات تمويل ضرورية وعاجلة كثبات النظام الدولى للتمويل. [UNDP 1994 S. 66-69]، ويبدو للعيان أن المصطلح الموسع لماديات غير عسكرية بشأن الأمن الإنسانى والنداء باتخاذ إجراءات جماعية فعالة فى عرف ميثاق الأمم المتحدة والمرتبط بالحفاظ على السلام العالمى والتقدم الاقتصادى والاجتماعى.

والسؤال الذى يطرح نفسه: لماذا لم تكن منظمات هيئة الأمم المتحدة حتى الآن فعالة ومؤثرة فى مجالات مسئولياتها؟ ويبدو أنه من المعتاد انفراج تساؤلات هيئة الأمم المتحدة ونجاحاتها العملية بشكل إجمالى من الخصائص المقررة لبيروقراطيتها. والأمر الحقيقى بشكل دائم يكمن فى الأسباب البنيوية لتوازن مثالى نحو مصالح محددة للدول الأعضاء نحو دول قوية متحدة تمارس فى الواقع قضايا الأمن وحقوق الإنسان والتطوير.

ويتحمل عبء نقص الاتفاق وتداخل المسئوليات بين مؤسسات هيئة الأمم المتحدة المنفردة، وكأمر طبيعى لأعمال زائلة وغير دائمة للوزارات المتخصصة للدول الأعضاء.

وتحدث الشكوى بشكل ملفت بأن مجلس هيئة الأمم الاجتماعى والاقتصادى قد تم ضمه للعمل المشترك مع مؤسسات التمويل الدولية IFIs، مقابل نية تأسيسه الذى يعنى إقرانه من تملك سلطة اتخاذ القرار، وعليه فإن اتخاذ القرارات بشكل جماعى متروك أمره لعدد كبير من منظمات الهيئة الأخرى. وعلى سبيل المثال مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى IWF ومنظمة التجارة العالمية WTO.

وتمثل المحصلة الناتجة عن قصور البت فى اتخاذ القرار الدولى دائمًا بالتماسك والتوازن الجغرافى والمتمثل فى القرارات المركزية لمختلف المنظمات التى تصدرها دون آلية واضحة لعناصرها. [UNDP 1999, S. 97-115]

ويفشل حوار الشمال والجنوب الجماعى وذلك بسبب تفضيل مؤسسات الدول الصناعية من منطلق قوتها الاقتصادية بالإضافة إلى تملكيا لغالبية الأصوات. [Wilenski 1995, S. 460]

وتمتنع منظمة التجارة العالمية WTO مقدمًا عن ارتباطات التعاقد لنظام هيئة الأمم، من منطلق تركها مسيرة الادعاءات الملموسة للدول النامية عبر هيئة

UNCTAD وترتبط على أى حال الدول النامية ودول الأعتاب بشأن التطوير الانفراجى للأقاليم ضمن مسئولياتها.

وتطالب هذه المنظمات بالتضامن والاعتدال، إلا أنها فى الوقت نفسه تناشد تحسين قدرتها الجماعية على التفاوض من خلال تحالفات إقليمية مع مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ومجموعة منظمة دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD.

وتتزايد تكاليف التسليح للعالم الثالث بشكل متواصل رغم أزمة الديون وما هدمته الحروب الأهلية على مدى عقود تاركة وراءها المزيد من الأضرار الداخلية. وحتى نكون شهداء عدول لميثاق الأمم فإن الأمر يتطلب إجراءات تناسق جديدة وتكون الفاعلية غير مضادة لعدالة تكتسب علاقات جديدة لصالح دول الجنوب. ولا يستثنى أى إصلاح لهيئة الأمم فى العقود الأخيرة فى أنه أحدث تغييرًا جوهريا، ولا يتوقع مستقبلاً على مستوى هيئة الأمم أى انهيار لحكومة معولمة ترتبط مفاهيمها بالعدالة.

ويبدو الأمر بشكل تتابعى إذا لم تمارس المنظمات الفرعية لهيئة الأمم نقدها لمؤسسات التمويل الدولية الغربية المسيطرة IFIs، بحيث تكون قد استنفذت هذه القدرة، وتعجل وصاية صندوق النقد الدولى الموسع IWF فى إيواء بعثاته الخاصة.

ويعنى فى هذا الصدد "إيجاد جديد" لحكومة معولمة يتم تقييمها من قبل صندوق النقد الدولى IWF وبواسطة بنك مركزى دولى غير كامل النضوج والبنك الدولى كصندوق استثمار دولى.

[UNDP 1994, S. 84f; 1999, S. 110f]

ويتوقع المرء التأييد السياسى للتقوية التدريجية للمؤسسات الموجودة من قبل الممثلين الجدد وبصفة خاصة من قبل المنظمات غير الحكومية وشبكة السياسة العامة الدولية والتى تتضمن منظمات الأمم المتحدة واتحاد الشركات المتخطية

للحدود القومية واتحاد المصالح، وتقوم قواعد العلاقات الاستشارية لمنظمات غير حكومية تكاد تكون مألوفة بالنسبة للأمم المتحدة برعاية هذا الغرض منذ عام ١٩٦٤ من خلال تشكيل لجنة دائمة بالمجلس الاجتماعى والاقتصادى بهيئة الأمم المتحدة، ويعتبر الجديد بشان هذا الدور الإستراتيجى فى الائتلاف غير الحكومى والمهم لمنظمات الأمم المتحدة داعيًا للتطوير، وذلك من منظور أن هذا العمل الذى يتسم بالمصداقية فى السياسة الخاصة المتمثلة فى البشر والتطوير والصحة واللجوء السياسى والبيئة والإصلاح يصبح الاعتراف على المستوى العالمى بمكانة بعض المنظمات غير الحكومية، مثل أطباء بلا حدود والسلام الأخضر ومنظمة حقوق الإنسان والشفافية العالمية كحالات خاصة، ويحق لهم الوصاية على ضمير العالم بغض النظر عن السعى وراء الكسب الخاص والمصالح القومية سواء كانت تمثل قوة ثالثة تخاطب البشرية ككل. [Florini 2000]

وينظر للمنظمات غير الحكومية على أنها تكون مرنة وذات شفافية أكثر وأقرب إلى الأسس، ومن ثم ذات فعالية أكبر من تحكم البيروقراطيين. ويتم توفير العديد من مصادر التطوير عن طريقها أكثر من التى تم توفيرها عن طريق منظمات الأمم المتحدة. ويتجه الوصف القريب لمهام منظمة الأمم المتحدة خطوة للأمام مع إقرار المنظمات غير الحكومية بعدم الاختصاص المنفرد فى مجالات السياسة المتخصصة واعتبرتها فى حد ذاتها دعائم أساسية فى بنية عولمة الحكومه.[١]

---

(١) يبرز افتتاح هيئة الأمم المتحدة فى مؤتمرها بشأن تمويل التطوير بمدينة مونترى Monterrey فى مارس ٢٠٠٢ والذى ارتبط بحلقة دراسية لرؤساء الدول فى صفقات دولية لهيئة المنظمات غير الحكومية NGO , ويأخذ التعاون الثلاثى صيغًا غريبة وشاذة، فبينما يستغل بعض السياسيين فرصة للتطوير [Naim 2002] من خلال قراءات لخطب سبق تجهيزها بجانب مطالب مقاولين بتمويل حكومى أكثر، تتحفظ هيئات المنظمات غير الحكومية NGO على اتفاق مونترى لأن التمويل المرتبط بإعلانات ووصاية سابقة عن تخفيض الفقر العالمى حتى عام ٢٠١٥ كهدف يصعب تحقيقه إلا بالصعود إلى السماوات العليا.

وتعد المنظمات غير الحكومية نتيجة لذلك تعبيرا حقيقيا للمجتمع المدنى العالمى والذى يقلل من عجز الديمقراطية للمؤسسسات العالمية من ناحية، ويعرض المؤسسات الكبرى متعددة الجنسيات لأعين عامة الجماهير من ناحية أخرى. ولا تستطيع تلك المنظمات غير الحكومية معارضة قوى سلطة الأسواق الحرة بعولمة قادمة من أسفل، ولا يسمح للمنظمات غير الحكومية والبالغ عددها ٣٥٠٠٠ منظمة والتى تم ذكرها فى الكتاب السنوى للمنظمات العالمية [www.uia.org] والمتروكة للأقاويل العامة.

ويرتبط الوعى العام بالنجاحات والسياسة المناخية المطمئنة وحتى الآلام التى تسببها الألغام فى البلاد وما تضطلع به المؤسسسات الخيرية للسلام فى الحروب الأهلية. كل هذا لا يبرر على أى حال عدم تواجد وصاية ديمقراطية عامة للمنظمات غير الحكومية. وكثيرا ما تخفى طريقة عمل وتنظيم هذه المؤسسات غيـــر الحكومية بالقدر الكافى أساليب تمويلها واهتماماتها.

وتصبح الحدود المالية والشخصية باتجاه المؤسسات الحكومية أكثر شفافية. ويتم تمويل أهم المنظمات العالمية الغير الحكومية على الأقل جزئيا عن طريق حكومات البلدان الغربية والاتحاد الأوروبى والمنشئات المتعددة الأطراف وأيضًا المنظمات غير الحكومية المحلية دائمًا ما ترتبط بوزارات الخارجية للدول المانحة لمساعدات التطوير. ومن هذا المنظور فان الانتعاش الاقتصادى المفاجئ للمنظمات الغير حكومية فى العقد الأخير يعد نتيجة لخصخصة مساعدات التطوير الثنائية.

[Economist 29.1. 2000, S. 25-275; 11.12.1999. S. 18f]

ويبدى المرء هنا ترحيبا من قبل ناشطين غير رسميين ومن تحقيق نتائج أفضل من أعضاء السلك الدبلوماسى وبعثات منظمة الأمم المتحدة والمناطق الخطيرة. وتبدأ المشكلة هناك حيث يكون الإسهام فى تمويل مؤسسات منظمة الأمم المتحدة دون المستوى. فعندما تصل الحكومات إلى أهدافها مباشرة دون التزامات وتعهدات طويلة الأمد من خلال المصادر الخارجية لمنظمات غير حكومية فيتنافس

هذا كله بسهولة وفق أخلاق السداد لمنظمة الأمم. وتستطيع المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى أن تؤثر على صياغة السياسة والتى تعرقل بالاشتراك مع المصالح الجزئية أهداف منظمة الأمم المتحدة: فالجماعات الدينية على سبيل المثال والتى تقوم بإسهامات السداد القائمة للولايات المتحدة اتجاه التخطيط الأسرى بإنشاء صناديق شعبية فى منظمة الأمم المتحدة أو الهيئة القومية للأسلحة والتى لها تأثير هدام على المؤتمر الأخير لمنظمة الأمم ضد التجهيز للأسلحة النارية اليدوية. وتبدو إشكالية افتتاح منظمة الأمم لشركات مستقلة عالمية من أجل جعلها شريكا ماليا وتخطيطيا بشكل أكثر تعقيدا، وهذا على خلاف المنظمات غير الحكومية والتى تكون فى وضع يدفعها لممارسة ضغط قوى على البلاد الضعيفة فى الجنوب، ودون أن تكون مسئولة وفقا للقانون الدولى عن الأضرار التى أحدثتها تلك الدول للبيئة والشعب.

[Rigaux 1999, S. 656ff]

وطالما أن هناك ثغرات فى القانون الدولى وشئون المحكمة الدولية فإنه يتم تقييم تلك الشركات كممثلين لحكومة العولمة دون التعهد بأكثر من الالتزامات الذاتية الضرورية. وهنا يظهر خطر الانخفاض الخفى للتمويل الحكومى لمنظمة الأمم المتحدة ولصالح خصخصة السياسة الدولية، والتى توزع الاهتمامات الاقتصادية والصورة العامة للحملات الصحفية كنوع من أنواع التحيز للمجتمع الدولى. [Brühl u.a. 2001]

ويعتبر ارتباط مؤسسات المقاولات الكبرى غير الشرعية ديمقراطيا مع الدول والمؤسسات الدولية بقانون دولى واحد أمرًا غير سوى، تماما مثل تصور تشكيل نظام عالمى يتخطى حدود القوميات والذى يتبع الظروف الاقتصادية.

[Diner 1993, S. 74]

ويتمركز حوالى ٩٠% من الشركات المستقلة متعددة الجنسيات فى بلاد منظمات دول التعاون الاقتصادى والتطوير OECD والتى يلزم الأمر فيها إلى

إعادة المكاسب لأوطانها، ولو أن تأثيرها القوى يقود أوضاع السلطة فى المنشآت العالمية بقوة إلى عدم التوازن. ويبدو التناقض المتمثل فى اندماج الشركات المستقلة والمنظمات غير الحكومية فى حكومة عولمة مما يؤثر فى تحريك القوى بشأن تحمل أعباء الدول بشكل أقل بالنسبة لتكاليف المنشآت المتعددة الأطراف ولأعضائها الضعاف. ويتضح من ذلك بشكل مبدئى من خلال الاعتراضات الديمقراطية ضد حق التصويت والمنظمات غير الشرعية فى المؤسسات الدولية.

وإلى جانب العديد من أصحاب النظريات فى شئون العلاقات الدولية يحسب الاشتراكيون أمثال بنيامين باربر مواقف التمويل العالمى من المنشآت الديموقراطية القومية ذات الشفافية، لأنها تراقب من قبل بلدان المجموعة الثامنة وذلك فى حالة أن حكومات هذه البلدان جميعها حكومات ديمقراطية، ولتوضع تحت ضغط لا يمكن هذه المنشآت أن تستغل بطريقة ديمقراطية أكثر من الآن. ويبدو على العكس من ذلك اعتبار المنظمات غير الحكومية غير ديمقراطية من منظور عدم شفافيتها وعدم انتخاب رؤسائها، حيث إنهم يمثلون أنفسهم [Barber 2002].

علاقات قوى العولمة: السيادة غير المتكافئة وسيطرة عدم الاستقرار

ينبغى لعولمة الحكومة أن تقود تغيير نظام الحكم فى السياسة الدولية. وهذا يعنى بالأخص الإعراض عن النموذج الليبرالى لصالح الوجه الإنسانى للعولمة. ويشترط هذا مقدما تقوية المنشآت السياسية فى البلاد والتى تدخل فى قضايا العولمة. ولكى تسلك طريقًا اجتماعيًا يقود إلى العولمة ويتواءم مع الحركات الناقدة مثل هيئات ATTAC والمنظمات غير الحكومية NGO فإنه يجب استرجاع حرية التصرف السياسية والاجتماعية. وقد أظهرت شيلى وماليزيا والصين- بزعم أنها أفضل الأمثلة الناجحة لرقابة مرور رؤوس الأموال – أنه من الممكن تحقيق ذلك فى إطار حكومى حيث لم يعد الثبات فى مواجهة الأزمات الخارجية يحقق أهدافه

على طريق الدول النامية المستقلة، بل فقط من خلال القيادة الديمقراطية للصراعات.

ويعمل البنك الدولى بجدية من أجل عمليات التطوير المعقدة والتى تقتضى التعاون المشترك والجماعى بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنشآت متعددة الأطراف ويستوجب على برامجها المستقبلية أن تقدم إسهامًا صريحًا لدمقرطة عملائها.

[Wolfensohn 1999. S. 24ff. u. Stiglitz 2002. S. 283ff]

وتستطيع الحركات السياسية أن تؤيد محاسبة الحكومات التى لا تضطلع بأية مسئولية فى هذا الشأن. لذلك فقد أحدثت الحركات المدنية حتى الآن الأثر الأعظم وخاصة عندما تمارس الضغط على برلمانات مواطنيها الأصلية. ولكى نستطيع المساس بمثل تلك الأوجه من الأعمال يجب وضع شفافية يتبعها النظام السياسى المتواجد فى البلاد الغربية وفى الأنحاء الأخرى المترامية من العالم. ولم يظهر من هذه الناحية التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية NGOs أى سياسة على الجانب الآخر لدول ذات دمقرطة متزايدة، بالإضافة إلى ذلك سوف تحقق بالكاد دمقرطة المنشآت الدولية بقوة مقولات الاندماج الوظيفية أو مجال روح الشعب الكونية. وهنا تصطدم بنيوية عولمة الحكومة منذ الثمانينيات بنفس الحواجز التى تقف أمام وجهات النظر [UNDP 2002. S.112ff] الداعية لإنشاء منظمة أمم متحدة جديدة، وديمقراطية واجتماعية، وتوحى بضياع الهيمنة بتصور ضعيف للسياسة على حد سواء والتى على كل حال يمكن استرجاعها عن طريق هيمنة تحويل الأموال من الخارج إلى المنشآت الدولية.

ولم يكن مصطلح السيادة فى الماضى بمعنى كمال القوى الفردية للــدول، بل كان يمثل علاقة ذات أبعاد وجوانب عديدة مرتبطة بتدعيماتها وتجهيزاتها العسكرية وهذا يعنى أنها مرتبطة بوضعها فى النظام العالمى، وبسبب المصادر غير الموزعة بالتساوى والتأثيرات غير المتكافئة لم تكن السيادة غير مقسمة

بالتساوى على الدول. ونظرا لتنوع وحدات سياسية ذات سيادة جزئية وأخرى بدون سيادة، فإن مصطلح السيادة الذى تم تعريفه على أساس قوة السلطة المباشرة فى العالم القديم لاتحادات الدول كان مشكوكا فيه. ويشير مصطلح السيادة إلى مصادر القوى والذى يتطلب تعارف متبادل تم تأسيسه لأول مرة من خلال التركيبة "المساواة فى السيادة لكل الدول" تلك التركيبة الخاصة بحقوق الإنسان والتى توجد فى المادة ٢،١ من ميثاق الأمم المتحدة. ورغم عدم واقعية تلك المساواة، فإنها تقيم وتشخص مصطلح "الأرض التى بلا صاحب" كهجوم للقوى الاستعمارية أو لحماية مناطق تم الاستيلاء عليها من قبل أعضاء مجتمع الشعوب.

وتمثل السيادة هنا بند حماية يتطلب تسلط دول قوية على دول ضعيفة فى أمور حدودها المعترف بها لكل دولة. وتمثل السيادة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والتى تجعل المنظمات متعددة الأطراف متجانسة من ناحية كمنشآت متجانسة لدول ضعيفة.

[Keohane/Nye 1989, S. 61]

وثبت أن تجانس هذه المنظمات أفضل وسيلة فعالة للاندماج فى الماضى وأنها ثقافة مدنية مقدرة فى المجتمع تسوده مساواة شكلية. وتصبح منظمة الأمم المتحدة بفضل تلك التراكيب المتضمنة هى المجال العالمى لمناقشة المشاكل المتعدية الحدود لحماية البيئة والصحة والهجرة وقضايا حقوق الإنسان والاستغلال الأمثل لعموميات العولمة. ومن ناحية أخرى يستمر انهيار القوى فى الواقع بين الدول وفقا لتشكيلات هيكلة نظام منظمة الأمم المتحدة وبين مؤسساتها، وتسيطر من خلال الأولوية للقوى النووية على مجالس الأمن ودورها البارز أمام الجمعية العامة ووفقا لحقها فى التصويت بمؤسسات التمويل الدولية IFIs.

فكلما تزايد انعكاس الموضوع فى المجالات الميمة مثل القوى والأمن السياسى، كلما قل تأثير مداولة هيئة الأمم المتحدة للأعمال المدنية. وتبرز الاتفاقات ما بين الدول بشكل غير متساو، وتقع من خلال التصرف القوى للدول المضيفة

للعولمة. وتستطيع الدول القوية أن تسمح بأحوال الاختيار اتجاه المنشآت العالمية. ويقتصر في الميدان الاقتصادى في حالة الاحتياج إلى مفاوضات ومحادثات إعلامية في نطاق مجموعة الدول السبع الكبرى ومجموعة الدول الثلاث أو على ترتيبات إقليمية. ولم يعد في إطار حفظ السلام تخطيط منظمة الأمم للأمن الجماعى وموانع العنف أمرًا غير فعال. وتواجه القوى المسيطرة بالولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا في شئون التوازن الأمنى بعالم معارض، وذلك بدون محاولات تشكيل قوى مضادة إقليمية للخروج بأى حال نحو تدعيم مطالب العالم.

[Link ،1998, S. 136-142]

ويتم منذ نهاية الحرب الباردة استغلال نظام الأمم المتحدة مرارًا من أجل مشروعية تدخلات الأزمات العسكرية والتى نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية أو من خلال تحالفتها. ويمثل عدم التجانس القوى بين الدول وضعا سلبيا على سبيل المثال في شأن قدرة الدول الكبرى والسياسة المطلقة في الشئون العالمية وفى شئون بيئية وفى الإشراف على التمويل أو الترضية العالمية من الاحتياجات الضرورية اتجاه التغذية والسكن والصحة ومن خلال إيقاف حق الفيتو.

[Strange 1995, S.71]

وتلعب ميادين مهمة دورًا ذى شأن في السياسة الدولية خارج نطاق المنشآت الدولية وخاصة عندما يتضاءل دور صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير في تلبية المساعدات طبقا للرغبة الجماعية للمجموعة [Stiglitz 2002. S. 29]. وعندما يوجه مجلس الأمن لمنظمة الأمم الاتهام حول تراخيص مجالات التأثير وسياسة السلطة [Czempiel 1994, S. 803].

ومن ثم يصبح الهدف والمضمون الحقيقى لدمقرطة تلك المؤسسات غير واضح. وتقع المشكلة الحيوية والمحيرة في مشروعية العجز في الميزانية غير المرتبطة بمسئولية هؤلاء، ولكنها مسئولية كل دولة لم تمهد لأعمالها أو تتجاهل العمل القانونى والذى تمتلك فيه منظمة الأمم الحق وفق ميثاقها أمام كل

المنشآت المتعددة الأطراف والمواثيق الأخرى. ولكى يتم تقوية مشروعية الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها يستلزم انتقال القدرات من جانب كل الأعضاء، حتى يمكن إزالة وتلاشى سوء الظن للدول الضعيفة أمام آلياتها، الأمر الذى يمثل حاليًا التخلى الجزئى عن مميزات القوى النسبية من جانب الدول الكبرى - أى تحديد الذات - الذى من المحتمل أن يكون غير واضح. وعلى الأقل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التى تتلفظ بوعيها المسيطر فى قبول مثل هذا القرار للمؤسسات متعددة الأطراف والتى توافق على الاهتمامات القومية وتعريفاتها الذاتية.

[Barry/Lobe 2002; Layne 2002]

ويمثل رفض الولايات المتحدة الأمريكية لبروتوكول كيوتو للتقليل من إنبعاث الغازات السامة والإبرام المنفرد لعقد هيئة ABM للحد من السلاح النووى ورفض الاتفاقيات الخاصة بعدم التوسع فى استخدام الأسلحة البيولوجية والظروف الخاصة تجاه منظمة التجارة العالمية WTO وآلية مؤسسات التمويل الدولية IFIs من خلال المصالح الذاتية الإستراتيجية.

ويحدث كل هذا من خلال دورة التصادم مع مطالب السياسة العالمية وفى رفضها لمحكمة العدل الجنائية الدولية الدائمة وحيث لا تبالى الولايات المتحدة الأمريكية بحلفائها فى مجلس الأمن بهيئة الأمم المتحدة وتؤكد الانتقال الى السياسة الفردية فى التساوى الذى تبناه فيرنر لينك Werner Link فى سياسة الهيمنة الفردية. [Link 1998, S. 120]

وعندما تصر الولايات المتحدة الأمريكية كأحد الممثلين الأقوياء فى السياسة الدولية على أولوية الأمن القومى ومن ثم تتلقى العلاقات الدولية ودون التراخى ضربة صاعقة، ولذلك يشخص أولريش منتسل Ulrich Menzel أنه مع نهاية ازدواجية نظريات السيطرة تكتسب أهمية جديدة.

[Menzel 2001. S. 50f. u. 237f]

وثمة أمر غير معروف على أية حال عما إذا كانت دورة الهيمنة الأمريكية الجديدة والتى تحدث عنها منتسل بأنها الثبات والاستقرار المسيطر لذاته وأنها ستسلك الطريق الهادم والمخيف الذى تخشاه سوزان سترينج Susan Strange.

الاندماج الإقليمى: التأثيرات الواضحة للاتحاد الأوروبى

تمثل اتفاقيات الاندماج الإقليمية حاليًا الصورة السائدة التى تتعاون فيها البلاد متجاوزة الحدود. وأن رؤى الديمقراطية الشعبية والتأميم الذى يتعدى حدود الوطن بات أمرًا ملحوظًا لدى الاتحاد الأوروبى. وهذا هو مشروع الاندماج الإقليمى الوحيد الذى يتم فيه نقل جزء من سيادة الدول إلى مؤسسات تتعدى حدود القومية، إلا أن الوقت لم يحن بعد لإمكانية إقامة مجتمع عالمى أو ديمقراطية تفوق القومية، غير أن الخبرات الأوروبية تشير إلى أن الاندماج الإقليمى يحتاج إلى مؤسسات سياسية قوية، وأنه يجب أن تقوم السياسة الناجحة متعددة الأطراف بمقاومة الرغبة فى السيطرة من جانب بعض الدول.

إن حالة الضعف التى تعيشها الأمم المتحدة وهياكل القوة السياسية العالمية تترك مساحة ضئيلة للأمل فى إقامة أنظمة حكم عالمية. وتعد اتفاقية الاندماج الإقليمى (RIAs) التى تبرمها الدول لكى تعمل حسابًا للترسيخ الإقليميى لعلاقاتها التجارية ولمصالحها السياسية المشتركة، الطريق القريب من الواقع لاسترجاع القدرة على المفاوضات السياسية. وتعتبر الأقلمة (التقسيم إلى أقاليم) الاقتصادية والسياسية، وليست العولمة، هى الاتجاه العالمى السائد فى الوقـــت الراهـــن. كمـــا أسهمت اتفاقيات الاندماج الإقليمى (RIAs) بشكل فعال فى اتساع رقعة السوق العالمى مثل إتفاقية الجات، ولا تعتبر استثناء ولكنها متممات لتحرر العالم من القيود [Bergstin 1996]، ولقد بلغت التجارة الإقليمية الداخلية لمنطقة التجارة الحرة فى عام ٢٠٠٠ ثلث التجارة العالمية تقريبا، وإذا أضفنا إلى ذلك التعاون

الاقتصادى الأسيوى الباسفيكى، الذى تم الإعلان عن انعقاده فى السنوات المقبلة، بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين (APEC)، فإنه سوف ترتفع النسبة إلى ٦٠% تقريبا. والجدير بالذكر أنه قد تم تسجيل أكثر من ١٤٠ اتفاقية تجارية فى مستهل الألفية الجديدة من بينها ٩٠ اتفاقية تم إبرامها منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO).

وبالنظر إلى هذا الاتجاه العام فقد تغيرت الأنظار بالنسبة للاندماج الإقليمى. كما يتم أيضا رفض تلك الاتفاقيات التجارية الثنائية الإقليمية من وجهة نظر التعددية الليبرالية، وذلك بسبب أنها تفرق بينها وبين طرف ثالث، كما يتم أيضا رفض تلك الاتفاقيات بسبب تقسيمها للاقتصاد العالمى.

غير أن خبرات العقد الماضى قدمت تقييما جديدًا يكمن فى أن الأقلمة تبدو الآن كخطوة ليبرالية متقدمة، وفى نفس الوقت خطوة للتعاون السياسى [World Bank 2001b]، أولا: لأنه ليس بالضرورة أن يؤدى الاندماج الإقليمى إلى تكوين كيانات منغلقة خلف جدار الإقليمية المنعزلة، ولكنها على العكس من ذلك فقد حركت قوة ما لإدخال دول أخرى.

وثانيا: لأن هناك دوافع اقتصادية وسياسية تحتل مكانة الصدارة، فالمفاوضات والعقود والعلاقات بين النخب والائتلافات العابرة للحدود يمكن أن تؤثر فى بناء الثقة وأن تقلل من حدة الصراعات الإقليمية، وأن يؤدى الالتزام بالأهداف الإقليمية للبلدان المختلفة إلى استقرار الديمقراطية والإصلاحيات السياسية نفسها فى مقابل المعارضة السياسية الداخلية.

وثالثا: يمكن أن يجلب الاندماج الإقليمى تنافس إيجابى وتأثيرات معيارية وكذلك جذب قوى للاستثمار الخارجى فى الأسواق المحلية الواسعة. ولو تحققت تلك الفوائد المحتملة لاتفاقية الاندماج الإقليمى، لتعلق الأمر حينئذ بأسلوب المفاوضات ونزاهتها وليس شرط الحدود الجيوسياسية، ومع ذلك فإن هناك احتمالا كبيرا بأن تكون هى الفرصة الوحيدة للدول النامية والدول حديثة العهد لمواجهة

المخاطر المنتظمة للعولمة، مع وجود احتمال ضئيل بأن تكون الفرصة ضمانا للحماية من التهميش. [Altvater/Mankopf 1996 S. 409-502]

ومتناول الحديث هنا ليس تأثيرات الدلائل الاقتصادية للاتحاد الأوروبى فحسب، بل أيضا على وجه الخصوص التأثيرات السياسية لمشاريع الاندماج مع الأجزاء الأخرى من العالم. وقد انبثقت هذه التاثيرات من الوضع الجيوسياسى نفسه مثل نظام هيئات البريتون وودز وهى رمز لمشروع أكثر نجاحا يرتبط بالنمو وبالمؤسسات الوقفية من أجل السلام ويعرض المكافحة المؤسسة لمنطقة التجارة لأمريكا الشمالية [NAFTA].

والمقصد الأساسى الجيو سياسى والمؤكد بمتطلبات الاندماج لخطة مارشال له ثلاثة أهداف:

- أن يمنع التعاون الأوروبى من إعادة شن حرب من قبل ألمانيا.
- أن تصبح أوروبا المزدهرة عضوا فى السوق العالمية.
- ينبغى أن يضع تعاون الدول الأوروبية الرئيسية حدا للتوسع الشيوعى.

وقد اعتمد نجاح هذا المشروع على تكاليف الأهداف السياسية والاقتصادية الذى أدى إلى تخطى العديد من الأزمات الموجودة، وإلى إتاحة توسع تدريجى مثل تعميق الشراكة.

إلا أن التنسيق الأول فى الطاقة والإنتاج المعدنى تركز على السياسة الزراعية المشتركة، وعلى السياسة التنموية والسياسة المالية. وتم تقوية الإطار التعاقدى بتخفيض الرسوم الجمركية وقصر التجارة على المنافسة المشتركة والسياسة المالية والتى تشمل حاليا السياسة الصناعية والبيئية وسياسة التكافؤ. ويمثل التقارب الهدف المعلن لسياسة الاتحاد الأوروبى والذى يعمل وفقا للمادة الثانية للميثاق المشترك على تشجيع الترابط الاقتصادى والاجتماعى وتشجيع التكاتف بين الدول الأعضاء. وقد استجاب الاتحاد الأوروبى من ناحية للفوارق

الإقليمية الضخمة والتى تظهر عند إدراك التباينات الإقليمية على أنها ضرب من الشراكة. ومن ناحية أخرى فقد هيأ الاتحاد الأوروبى صناعاته التقليدية لظروف السوق العالمية المتغيرة من خلال إجراءات وقائية مؤقتة، وتكثيف القدرات وممارسة إستراتيجية السياسة الصناعية فى صناعة الطيران وعلوم الفضاء. وتتوسع دائرة الست دول الأعضاء المؤسسين لتشمل خمس عشرة دولة، ومن المزمع أن تشمل سبعا وعشرين دولة فى المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك يسعى الاتحاد الأوروبى مع اثنتى عشرة دولة مطلة على التلال الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط إلى تكوين منطقة تجارة حرة أورو متوسطية بحلول عام ٢٠١٠، والتى يتم تزويدها بموارد كبيرة من خلال اتفاق برشلونه.

وقد ترتب على حرية حركة البضائع، حرية التنقل للمواطنين، وذلك باستخدام جواز سفر أوروبى موحد وحق التصويت فى الانتخابات المحلية لدول الاتحاد الأوروبي. وقد تقدم الاتحاد الأوروبى اليوم بشكل واسع لدرجة أنه تم تداوله فى أحد الدساتير الأوروبية. ويعد تدوين الإنجازات المشتركة بالنسبة للدول الأوروبية ضرورة حتمية "للصمود أمام المصير المجهول الخفى فى الإطار الاجتماعى الذى يقدمه النظام الاقتصادى العالمى السائد اليوم". [Habermas 2001]

وفى الواقع واجهت تلك الاختراقات المهمة لإنتاج السوق الداخلية أو النقد المشترك تحديات جيواقتصادية وسياسية، وبصفة خاصة تلك التى ترجع اليوم إلى العولمة. وفى منتصف الثمانينيات تم تنشيط الاندماج من أجل سد الفجوة التكنولوجية للولايات المتحدة واليابان وذلك من خلال تعميق السوق المشتركة وإلغاء الرقابة على رأس المال والسياسة التكنولوجية التى من شأنها أن تمنح ثقلا مدنيا لدرع الفضاء الأمريكى. وقد استفاد أعضاء الاتحاد الأوروبى بدخول اليورو من التجربة الفاشلة للسياسة المالية التعاونية عبر المحيط الأطلنطى، وضعف نظام سعر الصرف الخاص بها فى تجنب انفجار أسعار الصرف المتغيرة للسوق

المشتركة. وكانت العولمة وخطوات تعميق الاندماج الإقليمى فى كلتا الحالتين وجهان لعملة واحدة.

ويرجع ذلك إلى بنائها المؤسسى الفريد، حيث استطاعت تلك الحركة أن تتوسع بشكل أكبر، وأيضا إلى عدم إمكانية تفكك الاتحاد الأوروبى بسهولة إلى دول متنافسة. وقد خلف الاتحاد الأوروبى وهو مشروع اندماجى فريد فى العالم، نظاما متعدد الأبعاد من أنشطة خاصة، ويمكن أن يقيس المبادئ الديمقراطية.

ويشمل المستوى الدولى للاتحاد الأوروبى اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية والبرلمان الأوروبى والبنك المركزى الأوروبى (EZB)، ولا مفر لتلك الهيئات خلافا لكونها مؤسسات دولية أن تصدر قرارتها بشكل مستقل بغض النظر عن المنظور القومى وأن تأذن بالتدخل فى سياسات أو تشريعات الدول عندما تتعارض مع المعاهدات المشتركة أو توجهات الاتحاد الأوروبى أو المنظمات.

وقد تم تحرير اللجنة الأوروبية التى اعتبرت فى السنوات الأولى أنها مركزا حيويًا للسياسة المشتركة وصورة مسبقة لحكومة أوروبية من البيروقراطية عن طريق القدرات المحدودة. وتقوم اللجنة الأوروبية بإعداد مشاريعها مع مراعاة الاهتمامات الجماعية المختلفة ومراعاة قرارات البرلمان الأوروبي، كما تعمل على تقديم مجلس مشترك يتألف من الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبى (مجلس الوزراء حتى عام ١٩٩٣) والذى يقرر فى النهاية أن تصبح نصوص مسودات اللجنة التشريعية قانونا مشتركا. ويقوم المجلس الأوروبى الذى يتألف من رؤساء الحكومات الأوروبية ببناء موازنة ثانية مدونة عام (١٩٨٧) للمؤسسات الدولية واتخاذ وظائف مبدئية مهمة لمزيد من التطوير الجماعى.

وتعتمد القدرة التكاملية الملحوظة لنظام الاتحاد الأوروبى على التوازن بين المنظور الدولى والاهتمامات القومية من ناحية، وعلى شرعية الاندماج من خلال تمثيل الدول الصغيرة ومن خلال الديمقراطية التدريجية من ناحية أخرى. فالفيصل بالنسبة لقوة ترابط نظام الاتحاد الأوروبى هو الموازنة ضد الهيمنة السياسية للدول

العظمى لاسيما الجمهورية الألمانية الاتحادية واستعدادها لقبول ذلك. وتمثل الدول الصغرى فى جميع اللجان بعدد أصوات أكثر من عدد شعوبها. وتستطيع فى قضايا معينة أن تستخدم حق الفيتو. ويستند الاتحاد الأوروبى بالنسبة لشرعية الديمقراطية طبقا للدستور على ثلاثة مستويات:

أولا: من خلال التصديق على بنود المعاهدة من قبل برلمانات الدول الأعضاء.

ثانيا: أن يتم إنشاء مجلس أوروبى يتألف من أعضاء الحكومات المنتخبة.

ثالثا: أن يتألف مباشرة من البرلمان الأوروبى المنتخب مباشرة منذ عام ١٩٧٩.

وبالرغم من كل الشكاوى من عدم الكفاءة والعجز الديمقراطي، انعقدت آمال كبيرة على إنجازات دمج الاتحاد الأوروبى فى إصلاح المؤسسات الدولية. وأهمية الاتحاد الأوروبى لا تكمن فى كونه أوروبيا وإنما فى كون أنه له الريادة فى تشكيل حكم قومى.

[Giddens 2001, S. 101]

ولهذا فإن البرلمان الأوروبى يبدو كمنوذج لبرلمان الأمم المتحدة وفى نفس الوقت كجسر لنظام العولمة الشامل. ولربما استطاع المجتمع الأوروبى – كما صاغها يورجن هابرماس Jürgen Habermas فى كتابه الصادر عام ١٩٩٨ فى صفحة ١٦٩ بحذر شديد – أن يضع أهميته فى كفة ميزان السياسة العالمية. وتتحرك رؤى هذا النوع فى التقاليد المشتركة للفيدراليين العالميين والأوروبيين والتى ترجع إلى السنوات الأولى للأمم المتحدة واقتراب تأسيس الاتحاد الأوروبى. [Niess 2001, S. 73ff]

وتكمن أهمية تلك القومية فى تطبيقها العلمى المباشر، حيث يتم السعى إلى التقدم العولمى لديمقراطية السياسة العالمية، وإلى تقديم دولة قومية أو اشتراكية قومية من خلال مشروع اندماج إقليمى متكامل تنص عليه الدول فى أى وقت.

ويجب أن تظهر كفاءات هذا النظام على الأرجح فى أوروبا عندما تحقق العولمة مجتمعا عالميا.

وهنا تظهر هوة عظيمة بين العولمة وبين تجارب الاندماج الأوروبي، وذلك لأن السلطة الوطنية للاتحاد الأوروبى كانت دائما مجرد عنصر فى إطار نظام متعدد الأبعاد، كما هو مبين أعلاه وليس مجرد قبول لتلك الحالة القومية المطلوبة الأن لأجل العولمة. وأى دور تلعبة اللجنة الأوروبية (منشأ السلطة القومية) فى صياغة السياسة الأوروبية يتعلق بتنمية القطبين الآخرين لنظام الاتحاد الأوروبى، الأمر الذى أدى إلى فقدان تنمية التأثير على المباحثات الحكومية الدولية وعلى مجلس الاتحاد الأوروبى وبصفة خاصة بعد ولاية جاك ديلور (Jacques Delors).

وعلى الرغم من وجود غالبية عظمى من الأصوات استطاعت دول فردية من حجب قرارات أوروبية واسعة تتعلق بسياسة اللجوء والسياسة الضريبية وسياسة التجارة الخارجية وسياسة الهيكلة ومنع استخدام حق الفيتو فى تلك القرارات. وقد تمت موازنة الاتحاد النقدى نفسه – الخطوة الدولية الواسعة فى السنوات الأولى – بشكل مرن من خلال مبدأ التبعية. وتظل سياسة الموازنة والسياسة الاجتماعية والعمالية (فى إطار توطيد الاتفاق) دائرة اختصاص الدول الأعضاء والتى تكون محل ثقة من السلطات التنظيمية. [Müller 1999, S. 22-26]، ويجب فى الوقت ذاته أن تقابل قضية المجتمع الأوروبى بوجهة نظر معاكسة؛ وذلك ليظل الترابط السياسى فى ثقل التنظيم المنصوص عليه على الصعيد الدولى. غير أن التمويل الذاتى المهمش للاتحاد الأوروبى وغياب السياسة الاجتماعية الأوروبية من قبل الصناديق المدرجة تشهد بأن الاندماج الاجتماعى لا يزال فى إطار القومية. فينبغى ألا تتعلق الآمال بإقامة دولة تعمل من أجل الرفاهية.

[Leibfried/Pierson 1998, S. 14; vgl. Scharpf 1999, S.76ff]

ونادرًا ما يصمد المجتمع الأوروبى كمجتمع أمام النظرة الاجتماعية، وأمام مقارنة دخول مواطنى الاتحاد الأوروبى التى توزع بشكل غير متساو عما هو حادث فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتزايد التناقض الإقليمى بين الدنمارك

واليونان وبين نيويورك وغرب فريجنيا، ويتم البحث فى الاتحاد الأوروبى عن آليات التعويض لتخفيف المخاطر الإقليمية غير المتوازنة دون جدوى وذلك مثل الموجودة بين الولايات المتحدة الأمريكية.

[Galbraith u.a. 1999]

وبنظرة أكثر قربًا على السوق الداخلية المعلنة منذ عقد من الزمان، تبين أنه ليس فقط أسواق العمل الأوروبية بل أيضا أسواق الإنتاج ورأس المال موزعة بمقياس مبهر بامتداد الحدود القومية. [OECD 2000. S 179ff]

وتنظم العلاقات بين أجور العمل ورأس المال عن طريق الهياكل التنظيمية ونظام الأجور، [Platzer 2002]. ولا عجب أن الولاء السياسى أيضا سيرتبط فى المستقبل بالنظم الحزبية الوطنية والهيئات والجماهير. ويمثل ذلك أيضا أمرًا مزعجًا بالنسبة لأنصار المجتمع المدنى الأوروبى: حيث يؤدى هذا غالبا فى أوروبا إلى حدوث تعبئة ومعارضة سياسية فى إطار قومى ويشير تسعين بالمائة إلى مواضيع وطنية أو إقليمية [Rucht 2000]. وتشكل الهويات السياسية التى هى بطبيعة الحال، ليس فقط من مستوى تحتى، وإنما عبر ديمقراطيات دول الرفاهية [Offe 2002]. وتمر أيضا النخبة التى تتألف منها أوروبا من مستوى علوى بمسارات توظيف قومية، واتخذت موقف قومى بارز لأوروبا. وكانت القومية الأوروبية فى ألمانيا رد فعل مقبول للماضى الذى اتصف بالنازية. وفى فرنسا تعد أوروبا ثقلا سياسيا عالميا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهى أيضا معقل المدنية فى مواجهة قبضة الحضارة الصناعية على أنماط الحياة الخاصة، ولهذا فإن حركة العولمة الناجحة هنا لم تكن عن طريق الصدفة.

ويتضح الموقف البريطانى تجاه أوروبا من خلال علاقة لندن الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وبالتقاليد العريقة للسيادة البرلمانية. وعند الحديث عن الهوية الأوروبية نجد أنها لا مركزية، فالسياسة الأوروبية ليست عابرة للقومية فحسب، بل هى منظمة حكومية دولية ثلاثية الأقطاب متجاوزة لحدود القومية ويكمن داخل هذا الاتفاق إدراك المشاكل المنقسمة بين النخبة السياسية والتعليم

المؤسسى والتى تخضع فى نهاية الأمر لحركة التداخل السياسية المتقدمة. وربما يتكون داخل تلك الظروف المثيرة فهم دولى متغير يؤدى إلى وعى خاص بتنوع الثقافة الأوروبية والتى ترتبط بالملكية المشتركة.

وترتكز أهمية الخبرات الأوروبية من أجل اندماج عابر للحدود على محورين أساسيين: إذ يكمن ذلك أولا فى مزايا إستراتيجية التوسع الإدارية وليست الليبرالية وتقوم هذه المنهجية على أن الاندماج يفتقر إلى أهداف سياسية بالدرجة الأولى، تلك الأهداف التى يمكنها أن تعايش ما يسمى بالأزمات الاقتصادية، ومن هنا استوجب وجود أنظمة عامة يتم فيها التحالف على انتداب لبعض السيادات مع تنازل الكبار من الدول الأعضاء عن السيادة، حيث تم تحويل الدكتاتوريات فى جنوب أوروبا إلى بلاد ديمقراطية بشكل ناجح دون المساس بالأنظمة السياسية والتى أتاحت العبور إلى السوق الاقتصادية الحرة، ويعمل انضمام دول شرق أوروبا إلى الاتحاد على دعم بنيتها التحتية وتقوية حقوقها الدستورية وعلاوة على ذلك فقد يؤدى العمل بقانون الاتحاد الأوروبى إلى تخلص أوروبا الوسطى من الأيديولوجيات القومية ومشكلات الأقليات والنزاع على الحدود فى أوقات ما بين الحروب. [Müller 2001, S. 1162ff.]

ومن ناحية أخرى سوف يتواجد المرشحون للانضمام بعدد من الأصوات فى القريب العاجل فى هيئات الاتحاد الأوروبي، والذى يتغاضى بدوره عن الأوزان الاقتصادية لتلك الدول، ويتم هذا الانتداب لتلك السيادات السابق ذكرها من خلال حقوق المشاركة الديمقراطية، ومما لا جدال فيه أن تأثير الإصلاح الديمقراطى للاتحاد الأوروبى قد انتقل فى إطار الاتفاقية المشتركة إلى روسيا وآسيا الصغرى والمنطقة الجنوبية للبحر المتوسط.

ويعد التأثير للاتحاد الأوروبى على قضايا العولمة بمثابة المحور الثانى الذى يرتكز عليه هذا الاندماج وذلك عن طريق الربط بين قضايا التجارة والتنمية والديمقراطية وكذلك عن طريق تنمية الأنظمة متعددة الأطراف، الأمر الذى يعطى

الأمل لسوزان سترينج فى إمكانية بناء قوة مضادة لحصار السياسة العالمية الهدام والذى يمثله حق الفيتو الأمريكى فى الأنظمة العالمية وكذلك تنشيط تحالفات مع مجموعات من الدول الأخرى.

[Strange 1995. S. 71]

ولقد عمل ظهور "اليورو" على الأقل من الناحية النظرية على تحسين مؤهلات التعاون المالى فى أوروبا وخارجها ولفت أنظار غيرها من الأقطار والدول، وعلى صعيد الاتفاق التجارى المتبادل، فقد وصلت المنتجات المشتركة للاتحاد الأوروبى إلى أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الكاريبى متحررة من الظروف السيادية التى تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على عملائها فى منطقة التجارة الحرة الأمريكية.

ولا يستبعد من جانب سياسة التنمية على أوروبا، أن تقوم على إعادة بناء دول أكثر مهارة كخطوة أساسية فى إقامة نظام عالمى يفوق النظام الأمريكى الذى يعتمد فى المقام الأول على الحلول العسكرية. [Maull 2002, S. 24ff]

ولابد أن تظهر أوروبا أمام العالم الخارجى فى صور اتحاد رشيد وقادر على التفاوض لكى يتسنى لها أن تنشر صيغ التعاون المتكافئ فى كل المنظمات السياسية العالمية.

المصادر والمراجع

Albrow, Martin (1998): »Auf dem Weg zu einer globalen Gesellschaft?«, in: Beck, Ulrich (Hg.) (1998): Perspektiven der Weltgesellschaft, Frankfurt/M.

Alvarez, Pablo (2001): »The Politics of Income Inequality in the OECD«, Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 284, Differdange.

Anan, Kofi A. (2001): We the Peoples. The Role of the United Nations in the 21st Century, New York

Apter, David (1991): »Institutionalism Reconsidered«, in: International. Social Science Informations, Nr. 129; S. 463 - 481.

Atkinson, Anthony B. (1999): "Is Rising Income Inequality Inevitable?

A Critique of the Transatlantic Consensus«, in: WIDER Annual Lecture, Nr. 3, Helsinki

Barber, Benjamin (1995): Jihad vs. Mc World, New York

Barber, Benjamin (2002): »Als Produktionssystem ist der Kapitalismus im Niedergang begriffen «, in: Frankfurter Rundschau, 23. 1.2002

Barry, Tom/Jim Lobe (2002): »U.S. Foreign Policy«, in: Foreign Policy in Focus, Policy Report, April 2002 (www.fpif.org)

Beck, Ulrich (1998): Was ist Globalisierung Frankfurt/M.

Berger, Peter L. (1992): »The Uncertain Triumph Of Democratic Capitalism«, in: Journal of Democracy, Bd. 3, Nr, 3, 7-16

Bergsten, C. Fred (1996): "Competitive Liberalization and Global Free Trade. A Vision for the Early 21st Century«, in: APEC Working Paper, Nr. 96-15 (www.apec.org)

Bergsten, C. Fred/Henning, C. R. (1996): Global Economic Leadership and the Group of Seven, Washington, D.C. Bertrand Maurice (1995): »Development of Efforts to Reform the UN«, in: Roberts, Adam/Benedict Kingsbury 1995

Bhagwati, Jadish (1998): Fifty Years - Looking Back, Looking Forward, Symposium on the World Trading System (www.wco.org) .

Bhagwati, Jadish (1999): Globalization: The Question of >Appropriate Governance, (www.wto.org),

Bird, Graham (1987): International Financial Policy and Economic Development, London

Birdsall, Nancy u. a. (2000): »Stuck in the Tunnel? Is Globalization Muddling the Middle Class?«, in: Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 277, Differdange

Bishop, Matthew (2000): »A Survey of Globalization and Tax«, in: The Economist, 29. 1. 2000.

Brand, Ulrich. u. a. Hg. (2000): Global Gouernance- Alternativen zur neoliberalen Globalisierung?, Münster

Bretton Woods Commission (1994): Bretton Woods: Looking to the Future, Washington, D.C.

Brühl, Tanja u. a. (Hg.) (2001): Die Priuatisierung der Weltpolitik, Bonn Bundesrninisterium der Finanzen (2002): Monatsbericht Juni 2002, Berlin

Burniaux, Jean-Marc u. a. (1998): »Income Distribution and Poverty in Selected OECD Countries«, in: OECD Economics Department Working Papers, Nr. 189, Paris

Camilleri, Joseph/Jim Falk (1992): End of Sovereignty?, Aldershot Carey, David/Tschiliguirian, Harry (2000): »Average Effective Taxes on Capital, Labour and Consumption«, in: OECD Economics Department Working Paper, Nr. 258

Carothers, Thomas (2002): »The End of the Transition Paradigm«, in: Journal of Democracy, Bd. 13, Nr. 1, S. 5 - 21.

Carroll, Eero (2000): »Globalization and Social Policy. Social Insurance. Institutions, Trade Exposure and Deregulation in 18 OECD Nations 1965 -1995«, in: Year 2000 International Research Conference of Social Security, Helsinki

Caufield, Catherine (1997): Masters of Illusion. The World Bank and the Poverty of Nations, London

Cavanagh, John u, a. (2002): A Better World is Possible. Alternatives to Economic Globalization, San Francisco (www.ifg.org)

Couvrat, jean-Francois/Nicolas Pless (1993): Das verborgene Gesicht der Weltwirtschaft, Münster

Crook, Clive (2001): »Globalization and its Critics. A survey of Globalization«, in: The Economist, Sept. 29th, 2001.

Czempiel, Ernst-Otto (1994): »Kollektive Sicherheit – Mythos oder Möglichkeit?«, inÖ Merkur, Nr: 546/547, S. 790 – 803.

Dahl, Robert A. (1959): Preface to Democracy Theory, Chicago.

Dahl, Robert A. (1971): Polyarchy, New Haven

Dahl, Robert A, (1989): Democracy and Its Critics, New Haven

Dahl, Robert A, (1992): »Why Free Markets are Not Enough«, in: Journal of Democracy, Bd. 3, Nr. 3, S. 82 – 89

Dahl, Robert A. (1993): »Why All Democratic Countries Have Mixed Economies«, in: Chapman, John/Ian Shapiro Hgg. (1993): Democratic Community, New York

Dahrendorf, Ralf (2002): Die Krisen der Demokratie, München

Danaher, Kevin/Anarudha Mittal (2002): Ten Reasons to Abolish the IMF & World Bank London

Deutsche Bundesbank (1997): Weltweite Organisationen und Gremien im Bereich von Währung und Wirtschaft, Frankfurt/M.

Deutsche Bundesbank (2000): »Electronic banking aus bankenaufsichtlicher Perspektive«, in: Monatsbericht, 52. Jg. Nr, 12, S. 43 - 59

Diamond, Larry (1996): »Is the Third Wave Over?«, in: Journal of Democracy, Bd. 7, Nr. 3, S. 20 - 37.

Diner; Dan (1993): Weltordnungen, Frankfurt/M.

Divine, Robert A. (1967): Second Chance. The Triumph of Internationalism in America During World War II, New York

Doel, Hans van den/Ben van Velthoven (1993): Democracy and Welfare Economics, Cambridge

Dollar, David/Aart Kraay (2001): »Trade, Growth, and Poverty«, in: World Bank Working Paper, Nr. 2587, New York

Dornbusch, Rüdiger/Sebastian Edwards (1991): » The Macroeconomics of Populism«, in: dies. (Hgg.) (1991): The Macroeconomics of Populism in Latin America, Chicago

Easterly, William (1999): How did highly indebted poor countries become highly indebted? Reviewing two decades of debt relief, Washington, D.C. (http://econ.worldbank.org)

Easterly, William (2000): The Effect of IMF and World Bank Poverty Programs on Poverty, Washington, D.C. (http://econ.worldbank. org)

Eatwell, john/Lance Taylor (1999): »Towards an Effective Regulation of International Capital Markets«, in: Internatlonale Politik und Gesellschaft, 3/1999, S. 279 - 286.

Eichengreen, Barry (1996): Globalizing Capital, Princeton

Eichengreen, Barry (1999): Towards a New International financial Architecture». Washington, D.C.

Einhorn, Jessica (2001): »The World Bank's Mission Creep?«, in: Foreign Affairs. Sept./Oct. 2001, S. 22 - 35

Eriksson, Mikael u. a. (2002): »Patterns of Major Armed Conflicts 1990-2001 «, in: SIPRI: Yearbook 2002, Oxford.

EZB (2002): »Jüngste Entwicklungen in der inrernationalen Zusammenarbeit«, in: Monatsberichte, Februar 2002, S. 59 - 72

FATF (2000): Report on Money Laundering Typologies 1999 - 2000, Paris

Fishlow, Albert/Karen Parker (2000): "The New Inequality in the United States«. in: dies. (Hgg.) (2000): Growing Apart: The Causes and Consequences of Global Wage Inequality, New York

Florini, Ann M. (Hg.) (2000): The Third Force. The Rise of Transnational Civil Society; Washington

Forrester. Vivian (1997): Der Terror der Ökonomie, München

Freedom House (2002): Freedom in the World 2001-2002, New York

Frein. Michael (2002): »Die Globalisierung von Rechten an geistigern Eigentum«, in: Prokla, Heft 126, S. 103 - 125

Friedman, Milton (1953): »The Case for Flexible Exchange Rates«, in: Goddard, C. Roe u. a. (Hgg.) 1996

Friedman, Milton (1984): Kapitalismus und Freiheit, Berlin

Fues, Thomas/Brigitte Harmm (Hgg.) (2002): Die Weltkonferenzen der 1990er Jahre, Bonn

Fukuyama, Francis (1992): The End of History and the Last Man, London

Furet, Francois (1990): 1789-1917, »Rückfahrkarte«, in: Transit, Heft 1,1990,48-62

Gaddis, John Lewis (1992): The United States and the End of the Cold War, Oxford

Gaddi6s, John Lewis (1996): Now We Know. Rethinking Cold War History, Oxford

Galbraith, James u. a. (1999): »Inequality and Unemployment in Europe - The American Cure«, in: UTIP Working Paper, Nr. 11, Austin: LBJ School of Public Affairs

Galbrairh, James K. (1998): Created Unequal: The Crisis in American Pay, Washington, D.C.

Giddens, Anthony (1999): Der dritte Weg, Frankfurt/M.

Giddens, Anthony (2001): Entfesselte Welt, Prankfurt/M.

Gilpin, Robert (1987): The Political Economy of International Relations, Princeton

Goddard, C.Roe u. a. (Hgg.) (1996): International Political Economy, Boulder, Col.

Goldstein, Morris (2000): »Strengthening the International Financial Architecture«, in; IIE Working Paper, Nr. 00-8, Washington, D.C. (www.iie.org)

Goldthorpe, John H. (2001): Globalization and Social Class, MZES (Mannheimer Vorträge 9). Mannheim

Greenwood , Jeremy (1999): »The Third Industrial Revolutions:

Technology, Productivity, and Income Inequality«, in: Cleveland Federal Reserve Economic Review, 2/1999, 2-12

Grefe. Christiane u. a. (2002): Attac. Was wollen die Globalisierungs - kritiker?, Berlin

Gropp, Reint/Kristina Kostial (2000): "FDI and Corporate Tax Revenue: Tax Harmonization or Competition?«, in: Finance & Development; Bd. 38, Nr. 2, 10-13

Guiriän, Manuel (1981): Fund Conditionality, Washington, D.C.

Habermas, Jürgen (1998): Die postnationale Konstellation, Frankfurt/M.

Haberrnas, jürgen (2001): Warum braucht Europa eine Verfassung?«, in: Die Zeit; Nr. 27/2001

Hardach, Gerd (1994): Der Marschall-Plan, Stuttgart

Hayek, Friedrich (1991): Die Verfassung der Freiheit. Tübingen

Heitmeyer, Wilhelm (2001): Autoritärer Kapitalismus, Demokratieentlehrung und Rechäspopulismus«, in: Loch, Dieter/Heitmeyer, Wilhelm (Hgg.) 2001

Held, David (1995): Democracy and the Global Order, Oxford.

Helleiner, Eric (1994): States and the Re-emergence of Global Finance, Ithaca.

Hirschman, Albert O. (1992): Rival Views of Market Society, Cambridge. Mass.

Hopkins. Terence K. u. a. (1996): The Age of Transition, London

Horowitz, David (1970): Imperialismus und Revolution, Westberlin

Hübner, Kurt (1998): Der Globalisierungskomplex, Berlin

Hofbauer, Gary C. (2000): Tax Policy in a Global .Economy, Washington

Huntington, Samuel P. (1991): The Third Wave. Democratization in the Late 20th Century, Norman

Huntington, Samuel P. (1996): Kampf der Kulturen, München

Huntington, Samuel P. (1996b): »Democracy for the Long Haul«, in: Journal of Democracy, Bd. 7, Nr. 2) 3-13

IFIAC (2000): Report of the International Financial Institution Advisory Commission, U.S. Congress, March 8, 2000 (http://house.gov/jec/imf/ifiac.htm)

IMF (1992): Articles of Agreement, Washington, D.C.

IMF (2001a): Jahresbericht 2001, Washington, D.C.

IMF (2001b): The IMF in the Process of Change. Washington, D.C.

IMF (2001c): Financial System Abuse, Financial Crime and Money Laundering, Washington, D. C.

IMF (2001d): Governing Global Finance - The Role of Civil Society (Economic Forum, April 2, (2001) Washington, D.C.

IMF (2001e): Structural Conditionality in Fund-Supported Programs, Washington, D.C.

IMF (2002a): »Review 'of the PRSP Experience«, in: Issues Paper. Washington, D.C.

IMF (2002b): »Globalization - A Framework for IMF Involvement«, in: Issues Briefs Nr. 02/01, March 2002, Washington, D.C.

Iriye, Akira (1993): The Globalizing 9f America 1913-1945, Cambridge

Issing. Otmar (2001): »Globalisierung ist nie Gemütlichkeit«. in: FAZ, 19.Mai2001

Jellineck, Georg (1913): Allgemeine Staatslehre, 3. Auflage (Nachdruck), Kronberg 1976

Johnston, David C. (2000): »Study Finds That Many Large Companies Pay No Taxes«, in: New York Times, 20 Oct. 2000

Kaldor, Mary (2000): Neue und alte Kriege, Frankfurt/M.

Kanbur, Ravi/Lustig Nora (1999): »Why is Inequality Back on the Agenda?«, in: Annual Bank Conference on Development Economics, World Bank, Washington, D. C.

Karatnycky, Adrian (2000): ››A Century of Progress‹‹ in: Journal of Democracy, Bd. 11, Nt. 1.

Keohane, Robert O. (1980): »The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes«, in: Goddard, C. Roe u. a. (Hgg.) 1996

Keohane, Robert O./Joseph S, Nye (1989): »Realism and Complex Interdependence«, in: Goddard. C. Roc u. a. (Hgg.) 1996

Kerbo, Harold (2000): Social Stratification and Inequality, Boston

Keynes, John Maynard (1936): The General Theory of Employment, Interest and Money, London 1973

Kindleberger, Charles P. (1986): The World in Depression 1929-1933, rev. ed., Berkeley

Kitschelt, Herbert u. a. (Hgg.) (1991): Continuity and Change in Change in Contemporary Capitalism, Cambridge

Kitschelt, Herbert u. a. (1999): »Convergence and Divergence in Advanced Capitalist Democracies«, in: dies. (Hgg.) 1999

Knieper, Rolf (199): Nationale Souveränität, Frankfurt/M.

Köhler, Horst (2001): »Herausforderungen der Globalisierung und Rolle des LWF«, in: Deutscher Bundestag, Berlin, 2. April 2001

Korzeniewicz, Roberto/Timothy Moran (1997): »World-Economic Trends in the Distribution of Income, 1965 - 1992«, in: American Journal of Sociology, Bd. 102, Nr. 4, S. 1000 - 1039

Krasner, Stephen D. (2001): »Globalization, Power, and Authority«, in: APSA Meeting, San Francisco, Aug. 29-Sept. 2, 2001, Ms.

Krueger, Anne O. (1998): »Wither the World Bank and IMF?«, in: Journal of Economic Literature, Bd. 26 (Dec. 1998)

Layne, Christopher (2002): »Offshore Balancing Revisited«, in: Washington Quarterly, Spring 2002, S. 233-248

Lindblom, Charles E. (1983): Jenseits von Markt und Staat, Stuttgart

Link, Werner (1998): Neuordnung der Weltpolitik, München

Linz, Juan J./Alfred Stepan (1996): Problems of Democratic Consolidation, Baltimore

Lipset, Seymour M. (1959): »Wirtschaftliche Entwicklung und Demokratie«, in: ders.: Soziologie der Demokratie, Neuwied

Lipset, Seymour M. (1994): »The Social Requisites of Democracy Revisited«, in: American Sociological Review, Bd. 59, Nr. 1, 1-22

Loch, Dietmar/Wilhelm Heitmeyer (Hgg.) (2001): Schattenseiten der Globalisierung, Frankfurt/M.

Luhmann, Niklas (1997): Die Gesellschaft der Gesellschaft. Frankfurt/M.

Maddison, Angus (2001): The World Economy. A Millennial Perspective, Paris

Mahler, Vincent (2001): »Economic Globalization, Domestic Politics and Income Inequality in the Developed Countries«: in: Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 273, Differdange.

Mann, Michael (1997): »Hat die Globalisierung den Siegeszug des Nationalstaats beendet?«, in: Prokla, Heft 116, März 1997, S. 113-141.

Maull, Hanns W. (2002): »Containing Entropies, Rebuilding the State«, in: Internationale Politik und Gesellschaft, 2/2002, S. 9-28

McKinnon, Ronald (2002): »Spend Now, Pay Later«, in: Financial Times, Febr, 5, 2002.

Meltzer, Alan/Jeffrey Sachs (2000): »Reforming the IMF and the World Bank«, in: On the Issues, April2000 (www.aei.org)

Menzel, Ulrich (2001): Zwischen Idealismus und Realismus. Frankfurt/M.

Milanovic, Branko/Shlomo Yitzhaki (2001): »Does the World have a Middle Class? Decomposing World Income Distribution«, in: World Bank Working Paper, Nr. 2562, New York

Müller, Klaus (1999): »Die Einführung des Euro. Monetäre, politische und institutionelle Aspekte der europäischen Integration«, in: Prokia, Heft 114, März 1999, S. 7-28

Müller. Kia us (2001): » Countries in Transition«, in: Osteuropa, J g. 51. Nr, 10, 1146-1167

Müller, Klaus (2002): »Modernisierung und Weltsystem. Immanuel W~llersteins globalistische Wende der Modernisierungstheorie«, in: Stark, Carsten/Christian Lahusen (Hgg.) (2002): Theorien der Gesellschaft, München

Müller. Klaus/Andreas Pickel (2001): »Transition, Transformation, and the Social Sciences: Towards a New Paradigm«, in: Trent International Political Economy Center Working Paper, Nr. 11/2001, Trent, CA.

Münch, Richard (2001): Offene Räume, Frankfurt/M.

Mussa, Michael u. a. (2000): Exchange Rate Regimes in an Increasingly Integrated Economy, Washington, D.C.

Naim, Moises (1994): The World Bank - Its Role, Governance and Organizational Culture, Washington. D.C. (www.ceip.org)

Naim. Moises (2002): »The Missing Agenda at Monterrey", in: Financial Times, Apr. 3, 2002.

Narr. Wolf-Dieter/Alex Schubert (1994): Weltökonomie. Die Misere der Politik, Frankfurt/M.

Niess, Fank (2001): Die europische Idee, Frankfurt/M,

Nye. Joseph (2901): »Globalization's Democratic Deficit«. in: Foreign Affairs, July/August, S. 2-6

O'Brien, Robert u. a. (2000): Contesting Global Governances:

Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements, New York

OECD (2000): EMU. One Year On, Paris

OECD (2001): Project on Harmful Tax Practices, Paris.

OECD (2001b): New Patterns of Industrial Globalization, Paris.

OECDIDAC (2000): Report on Development Co-operation, February 2000. Paris: OECD.

Offe, Claus (1994): Der Tunnel am Ende des Lichts, Frankfurt/M.

Offe. Claus (2002): »The Democratic Welfare State «, in: Eurozine, 8.2.2002

Olson. Mancur (1982): The Rise and Decline of Nations'. New Haven

Opitz, Peter (2001): Weltprobleme im 21. Jahrhundert. München

Parsons, Talcott (1966): Gesellschaften. Frankfurt/M. 1975

Platzer. Hans-Wolfgang (2002): »Europäisierung und Transnationalisierung der Arbeitsbeziehungen in der EU«. in: Internationale Politik und Gesellschaft. 2/2002, S. 103 -121

Polanyi. Karl (1944): The Great Transformation, Wien 1977 Pritchet. Lant (1995): »Divergence - Big Time«. in: World Bank Policy Research Paper. Nr. 1522, Washington. D.C.

Przeworski. Adam (1991): Democracy and the Market, Cambridge

Przeworski. Adam u. a. (1995): Sustainable Democracy, Cambridge

Przeworski. Adam/James Vreeland (2000): »The Effect of IMF Programs on Economic Growth «, in Journal of Development, Bd. 62, Nr. 2, S. 385-421

Quinn, Dennis (1997): » The Correlates of Change in International Financial Regulation«, in: American Political Science Review, Bd. 91, S. 532-551

Ramoner, Ignacio (1997): »Disarming the Markets«, in: Le Monde Diplomatique, Dezember 1997

Reinicke. Wolfgang H. (1998): Global Public Policy, Washington. D.C.

Reinicke, Wolfgang H./Francis Deng (2000): Critical Choices. The United Nations, Networks, and the Future of Global Governance, Ottawa Rich, Bruce (1994): »World Bank/IMF - SO Yean is Enough«, in: Danaher, Kevin (Hgg.) (1994): 50 Years is Enough. A Case Against the World Bank and the International Monetary Fund, Boston

Reiger, Emar/Stephan Leibfried (2001): Grundlagen der Globalisierung, Frankfurt/M

Rigaux, Francois (1991): »Reflexionen über eine neue Weltordnung«, in: Prokla, Nr. 84, S. 384-399.

Rigaux, Francois (1999): »Multinationale Unternehmen, Staat und Recht«, in: Prokla, Nr. 117, S. 647-660

Righter, Rosemary (1995): Utopia Lost. The United Nations and the World Order, New York

Roberts, Adam/Benedict Kingsbury (Hgg.) (1995): United Nations, Divided World, Oxford

Rodrik, Dani (1998a): »Globalization, Social Conflict and Economic Growth«, in: Journal of Economic Perspectives, Bd. 12, S. 143-158

Rodrik, Dani (1998b): »Why Do-More Open Economies Have Larger Governments?«, in: Journal of Political Economy, Bd. 106, Nr. 5, S.997-1032

Rodrik, Dani (2000): Grenzen der Globalisierung, Frankfurt/M.

Rucht, Dieter (2000): »Zur Europäisierung politischer Mobilisierung«, in: Berliner Journal für Soziologie, Jg. 10, Nr. 2, S. 185 -202

Rueschemeyer, Dietrich u. a. (1992): Capitalist Development and Democracy, Oxford

Ruggie, John G. (1982): »International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order«, in: International Organization, Bd. 32, Nr. 2, S. 377-415

Rustow, Dankwart A. (1970): »Transitions to Democracy«, in: Comparative Politics. Ed. 2. Nr. 2. S. 337~366

Rustow, Dankwart A. (1990): »Democracy: A Global Revolution?«, in: Foreign Affairs, Bd. 69, Nr. 4,75-91

Sachs, Jeffrey (2000): »A New Map of the World", in: The Economist, 14.6.2001, S. 99-101

Sartori, Giovanni (1991): »Rethinking Democracy: Bad Polity and Bad Politics«, in: International Social Science Journal, Nr, 129, S. 437-450

Sartori, Giovanni (1992): Demokratietheorie. Darmstadt 1992

Scharpf, Fritz W. (1987); Sozialdemokratische Krisenpolitik in Europa. Frankfurt/M.

Scharpf, Fritz W. (1999): Regieren in Europa, Frankfurr/M.

Schwartz, Anna J. (2000): »Do We Need a New Bretton Woods? «, in: Cato-journal, 2000, Bd. 20, Nr, 1,S.21-25

Simma, Bruno (2000): »DIe NATO, die UN und militärische Gewaltanwendung«, Reinhard Merkel (Hg.) (2002): Der Kosovokrieg und das Völkerrecht, Frankfurt/M.

Simmons, J.P./Chantal de Jonge Oudraat (Hgg.) (2000): Managing Global Issues. Lessons Learnt. Washington.

Sklair. Leslie (1999): »Competing Conceptions of Globalization«, in: Journal of World/Systems Research, Bd. 5, Nr. 2. S. 141-159

Smeeding, Timothy (2000)" »Changing Income Inequalities in OECD-Countries«, in: Luxembourg Income Study Working Paper, Nr. 252,Differdange.

Smith, Gordon/Moises Naim (2000): Altered States: Globalization, Sovereignty, and Governance, Ottawas: IDRC.

Soros, George (2000): Die Krise des globalen Kapitalismus, Frankfurt/M.

Soskice, David (1999): »Divergent Production Regimes«, in: Kitschelt, Herbert u. a. (Hgg.) 1999.

Spahn, Paul Bernd (2001): »Stabilizing Exchange Rates«, in: Finance & Economics, Bd. 1, Nt. 3, S. 6-10 (www.attac.org)

Stallings, Barbara/Peres, Wilson (2000): Growth, Unemployment and Equity, Washington, D.C.

Stephens, John D. u. a. (1999): »The Welfare State in Hard Times« , in: Kitschelt, Herbert u.a. (Hgg.) 1999

Stiglitz, Joseph (1998a): »More Instruments' and Broader Goals: Moving Towards the Post-Washington Consensus«, in: WIDER Annual Lectures, Nr, 2, 1998, Helsinki

Stiglitz, Joseph 1998b: Towards a New Paradigm for Development, Prebisch Lecture at UNCTAD, Geneva, October 19, 1998

Stiglitz, Joseph (1999): »The World Bank at the Millennium«, in: Economic Journal, Nov. 1999.

Stiglitz. Joseph (2002): Schattenseiten der Globalisierung. Berlin

Strange. Susan (1986): Casino Capitalism, Oxford

Strange. Susan (1994): States and Markets, 2. Aufl, London

Strange. Susan (1995): »The Defective State«. in: Daedalus. Spring 1995. S. 55-74

Swoboda. Alexander u. a. (2000): »One World. One Currency: Destination or Delusion?«, in: Economic Forum (IMF). 8.11. 2000. Washington. D. C.

Tanzi, Vito (2000): »Taxation and the Architecture of the International Economic System) in: Ocampo«. in: Jose Antonio u. a. (2000): Financial GIQb4lization and the Emerging Economies. Santiago

Tetzlaff. Rainer (1996): Weltbank und Währungsfonds. Opladen

Tietmeyer, Hans (1998): »Financial and Monetary Integration«, in: Deutsche Bundesbank, Auszüge aus Presseartikeln, Nr, 31

Thacker. Strom C. (1998): »The High Politics of IMF Lending«, in: World Politics, Bd. 51, S. 39-75.

Tobin. James (1978): »A Proposal for International Monetary Reform«. in: Eastern Economic Journal. Bd. 4. Nr. 3 - 4; 153 – 159

Tobin. James (1997): »Why We Need Sand In the Market's Gears«. in: Washington Post. Dec. 21. 1997

Touraine. Alain (2001): »Globalisierung - eine neue kapitalistische Revolution«. in: Loch. Dieter/Wilhelm Heitmeyer (Hgg.) 2001

UN (2002): International Forum for Social Development. Dept. of Economic and Social Affairs. Feb. 7. 2002, New York

UN/ECLAC (2000): The Equity Gap, Santiago

UNDP (1994): New Dimensions of Human Security. Human Development Report 1994, Oxford

UNDP (1999): Globalization with a Human Face. Human Development Report 1999, Oxford

UNDP (2002): Deepening Democracy in a Fragmented World. Human Development Report 2002, Oxford 2002

Vreeland, James (2001): Institutional Determinants of IMF-Agreements, Ms.

Vries. Margaret Garritsen de (1986): The IMP in a Changing World 1945 -85, Washington, D.C.

Waelbroeck, Jean (1998): »Half a Century of Development Economics«, in: The World Bank Economic Review, Bd. 12, Nr. 3, S. 323-352

Wallensteen, Peter/Margareta Sollenberg (1999): »Armed Conflict«, 1989-1998, in: Journal of Peace Research, Bd. 5 (Sept. (1999), S.593-606

Wallerstein, Immanuel (1984): The Politics of the World-Economy, Cambridge

Wallerstein, Immanuel (1996): »The Global Picture 1945-1990« in: Hopkins, Terence K. u. a. 1996

Wallerstein, Immanuel (1999): The End of the World As We Know It, Minneapolis

Weber, Max (1922): Wirtschaft und Gesellschaft, Tübingen 1975

Weiss, Linda/John M. Hobson (1995): States and Economic Development, Cambridge

Wilenski. Peter (1995): »The Structure of the UN in the Post-Cold War Period, in: Roberts, Adam/Benedict Kingsbury (Hgg.) 1995

Willke, Helmut: (2001): Atopia, Frankfurt/M.

Wolfensohn, James D. (1999): A Proposal for a Comprehensive Development Framework, Washington, D.C. :'World Bank

Woods, Ngaire (1999): »Good Governance of International Organizations«, in; Global Governance, Bd. 5, Nr, 1.

Woods, Ngaire (Hg.) (2000): The Political Economy of Globalization, London

World Bank (1994); Averting the Old Age Crisis, Oxford

World Bank (1994b): Infrastructure for Development, World Development Report 1994. Washington, D.C.

World Bank (2000): Global Economic: Prospects and the Developing Countries, Washington, D.C.

World Bank (2001a): Attacking Poverty, World Development Report 2000/2001, Washington. D.C.

World Bank (2001b): Trade Blocs, Washington, D.C.

World Bank (2002): Globalization, Growth, and Poverty. Building an Inclusive World Economy, Oxford: OUP.

WTO (2001a): Global Trade Statistics 2001, Genf

WTO (2001b): The WTO ... Why it Matters, Genf

ملاحق الكتاب

الصفحات الرئيسية: Homepages

توجد البيانات والتحليلات الخاصة بالجوانب الاقتصادية للعولمة وعدم المساواة الدولية والعالمية بشأن بنية معمارية التمويل الدولى في صندوق النقد الدولي IWF والبنك الدولى:

www. imf. org

www. Worldbank. org

تم عرض جوانب العولمة السياسية والاجتماعية من خلال مؤسسات هيئة الأمم المتحدة:

www.un.org

www.undp.org

للتعرف على التحليلات النقدية للعولمة وجوانب أخرى ابحث فى المواقع التالية:

www. bretton woodsprojest. org

www. attac. org

التحليلات النقدية من وجهة نظر ديمقراطية.

www.opend democracy. net

قاموس لأهم المصطلحات الواردة بالكتاب Glossar

البريتون وودز: Bretton Woods

هو المكان الذي تم فيه لأول مرة عام ١٩٤٤ نظام مؤسسي للاقتصاد في إطار صندوق النقد الدولى IWF والبنك الدولى داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وسميت نظام هيئات "البريتون وودز" وأهداف هذا النظام تتمثل في توسيع التجارة العالمية والنمو الاقتصادى والتشغيل الفائق لأحوال العملة الثابتة. وقد انتقلت كلتا المؤسستين بعد فشل تثبيت أسعار تغيير الكورسات إلى أزمة ديون العالم الثالث والتحويلات المرتبطة بالدول الشيوعية المتخلفة ومشاكل العولمة.

العالم الثالث: Dritte Welt

هو عبارة عن البلاد التى كانت واقعة تحت وطأة الاستعمار وقررت شق طريق بعيدا عن رأسمالية العالم الأول، وأيضا بعيدًا عن اشتراكية العالم الثانى. وبالرغم من عدم تجانس العالم الثالث - عالم الجنوب- إلا أن هذا المفهوم يستخدم للتعبير عن الفجوة بين الدول الغنية - دول الشمال - وبين اقتصادات أسواق الطوارئ وخاصة فى جنوب وشرق آسيا.

العولمة: Globalisierung

ويقصد بهذا المصطلح الأماكن المحددة إقليميًا التى يتم فيها ممارسة التوسع العالمى وبعض الإجراءات السياسية.والاقتصادية والثقافية ويلاحظ تاريخيًا تواجد موجات عديدة للعولمة ويمكن التفريق بينها على النحو التالى:

الموجة الأولى: ترتبط بشئون الهجرة وتصدير رأس المال وتوسيع التجارة من عام ١٨٧٠ حتى ١٩١٤ كمحصلة لسقوط الأنظمة القومية وأنظمة الحماية.

والموجة الثانية: للعولمة بعد عام ١٩٤٥ وتمثل إهداء من قبل الدول الصناعية ذات معدلات النمو الفائق.

وتبدأ الموجة الثالثة: عام ١٩٨٠ والتى تشخص من خلال أسواق تمويل حرة وتوزيع جديد عالمى للعمل، ولأول مرة تحصل الدول النامية المتجهة نحو العولمة على أنصبة مهمة في التجارة العالمية من خلال السلع الصناعية.

نقد العولمة: Globalisierungskritik

تعبر عن صيغة احتجاج من نوع جديد متجاوزة للحدود الاقليمية ومترابطة، كما توضع في الجوانب الخلفية (العكسية) للعولمة وأزمات التمويل (المال) المتراكمة والتي تسبب هبوط العديد من الدول إلى عالم رابع بلا آفاق أو توجهات وبالمخاطر المرتبطة بالديمقراطية. ورغم ما تتطلبه أصوات راديكالية متشددة تكون الغلبة لعدم العودة لحماية الدول القومية والتحول إلى عولمة عادلة.

عولمة الحكومة: Global Gouvernace

تنشأ بقصد عدم ممارسة دولة عالمية، ودون سياسة عالمية، تترابط فيها قوى المؤسسات الدولية والحكومات والهيئات والمنظمات غير الحكومية.

الدول الصناعية السبع الكبرى: G7

تمثل المنتدى الإعلامى، وفيه تتعاون سبع دول مهمة صناعية من أجل مصالحهم فى مجال العولمة. ويصل عددهم إلى ثمانية مستقبلا بانضمام روسيا.

الهيمنة: Hegemonie

مصطلح يعنى هيمنة دولة أو أكثر من خلال وضع قوتها المسبقة من منظور تجهيزات مصادرها العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

المؤسسات الدولية: Internationale Institionen

مصطلح يعنى المؤسسات الدولية التي يتم تأسيسها من قبل دول لرعاية مصالحها التى تتجاوز قدرات دولة منفردة، ولا مفر من تخطيها وتحقيقها بشكل

تعاونى. وإلى أى مدى يكون هذا التعاون أمرًا فيه الكثير من الخلاف، حيث يرى الواقعيون الجدد بأنها اتحادات هادفة في نقاط محددة بين دول ترغب تحقيق مصالحها القومية في مجال الأمن والحفاظ على السلطة. ويرى راغبو المؤسسات الفرصة في اتخاذ قرارات جماعية رابطة من خلال هيئات دولية ومتجاوزة المواقف من خلال أنماط وقيم فعالة.

المؤسسات فوق القومية: Supranationale Institutionen

مصطلح يعنى مؤسسات فوق حكومية (قومية) تشكلها عديد من الدول وتصدر من خلالها قرارات ملزمة لها وهى بذلك تبتعد جزئيا عن ممارسة حقوق سيادتها الوطنية.

إجراءات تخطى الحدود الاقليمية: Transnational

مصطلح يعنى إجراءات تخطي الحدود الإقليمية لعديد من البلدان من خلال ممارسات واتحادات وهيئات ومنظمات لا ترتبط مجالات أعمالها بالمصالح والحدود القومية.

معابر نحو الديمقراطية: Übergänge zur Demokratie

مصطلح يعبر عن صيغة سائدة يتم فيها تحرر أنظمة حكم استبدادية وانتقالها إلى مجال الديمقراطيات، مع حسبان تعرضها للعديد من الانتكاسات والضربات المضادة. وترتبط تدعيم الديمقراطية عادة من خلال عوامل اجتماعية وبنيوية وتأثيرات دولية.

اتفاق واشنطن: Washingtoner Konsens

برنامج يمارس من خلاله منذ التسعينيات سياسية اقتصادية لتقليل الميزانيات ومقاومة التضخم والخصخصة والانفتاح الخارجي (التناسب البنيوى) وذلك بإطار ملزم عالميا. وتم تحفيز النجاحات المشكوك فيها وفقا لما جاء باتفاق واشنطن.

المؤلف فى سطور:

كلاوس موللر

- أحد علماء الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والأستاذ الزائر بمعهـــد شـــرق أوروبا / جامعة برلين الحرة/ ألمانيا الاتحادية.

المترجم فى سطور:

محمد أبو حطب خالد

- ولد في: ١٨ أكتوبر ١٩٧٣
- حصل على دكتوراه الفلسفة فى اللغة الألمانية وآدابها – كلية علوم اللغة الألمانية وآدابها – جامعة لايبزج بتقدير امتياز ١٩٧٣م.
- عميد كلية اللغات والترجمة – جامعة الأزهر (١٩٨٠ – ١٩٨٤)، (١٩٨٦ – ١٩٨٩).
- عميد كلية الألسن ورئيس قسم اللغة الألمانية – جامعة المنيا (١٩٩٧ – ٢٠٠٢).
- تجاوزت أعماله العلمية المائة والعشرين حتى نهاية عام ٢٠٠٧، ما بين بحث ومقال وكتاب (تأليف وترجمة ومراجعة لترجمة)، وغالب هذه الأعمال منشور باللغة الألمانية.
- حاصل على جائزة ووسام ياكوب فيلهيلم جريم – ألمانيا ١٩٨٣.
- حاصل على وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى – ألمانيا ١٩٨٤.

التصحيح اللغوى: أشــرف عويــس
الإشراف الفنــى: حســــن كامــــل